الشعب ويكاند

ISSN 1111-0449 | الخميس 06 صفر 1442 هـ الموافق لـ 24 سبتمبر 2020م العدد: 18362 الثمن 10 دج | الموقع الإلكتروني www.echaab.dz | france prix 1 €

بسبب تصوير حصة في الجزائر دون اعتماد

وزارة الاتصال ترفع دعوى ضد القناة الفرنسية «أم 6»

ص24

رئيس الجمهورية يستقبل قائد القوات الأمريكية لإفريقيا

ص03

الرئيس تبون أمام الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة:

الجزائر تسير نحو تكريس دولة القانون والعدالة الاجتماعية

- نعمل على التقريب بين الإخوة في ليبيا
- بلادي تتابع الوضع الحساس في مالي
- فلسطين قضية مقدسة بل أم القضايا
- ملتزمون بمحاربة الإرهاب والتطرف
- اهتمام كبير بقضايا البيئة

ص03

جراد يترأس اجتماع الحكومة

المصادقة على مشروع مرسوم تنفيذي لوكالة مكافحة المنشطات

ص02

ملف

المراجعة الاستثنائية لقوائم الانتخابات

خطوة أولى نحو الاستفتاء

تمثّل مراجعة القوائم الانتخابية عملا قانونيا لكل استحقاق لانتخاب أو استفتاء بحيث تسمح بضبط تعداد الهيئة الناخبة المؤهلة للإدلاء بصوتها للحسم في طبيعة أي انتخابات تجسيدا للديمقراطية الشعبية التي تترجم ممارسة حرية الاختيار كوجه للسيادة الشعبية.

ص04-05

التفجيرات النووية بصحراء الجزائر

جريمة تلاحق فرنسا اليوم وغدا

ص10

الجزائر والدبلوماسية الناعمة

الوضع في مالي بين الانفراج والتحدّيات الأمنية والاقتصادية

دخلت مالي مرحلة جديدة في تاريخها الحديث، بعد مرور شهر على تولي العسكر الحكم، ثم تسليمه لرئيس مدني بصلاحيات موسعة سيتولى المرحلة الانتقالية لإرساء ديمقراطية جديدة. من المؤكد ستواجهها تحديات عديدة، في مقدمتها الجانب الاقتصادي التنموي المنهك جراء ممارسات النظام السابق وتغول القوى الاستعمارية في منطقة الساحل الإفريقي.

ص17

ورشات الناشئة لم تؤت أُكلها

أدب الطفل.. سياسة غائبة في الجزائر

هل ترقى الأعمال المقدمة للطفل إلى المستوى المطلوب، هل تستجيب لانشغالات الطفل وملمة بواقعه أحسن إلمام وهل تعايش وتتأقلم والتطور التكنولوجي الذي غزا العالم؟ وهل تخضع حقا للرقابة في ما يخص اللغة وسلامتها والمحتوى والمغزى منه وتأثيره وانعكاساته؟ أم هي مجرد مواد تجارية استهلاكية لا يهم أصحابها سوى الربح والظهور إعلاميا، دون مراعاة تأثيرها على شخصية الناشئة؟

ص12-13

بتهم تتعلق بـ «استغلال النفوذ» و«تبييض الأموال»

إدانة الإخوة كونيناف بـ12 و20 سنة سجنا نافذا

ص24

مناطق الظل بقسنطينة تصنع الحدث

4000 عائلة في جحيم بالخروب

يشكو سكان حي جعفاروا عبد الله الكائن ببلدية ابن باديس بالخروب ولاية قسنطينة، من وضعية معيشية جد صعبة لا يمكن لأي عقل أن يتحملها أو أن يتعايش معها، حيث أنها أثرت سلبا على سكان هذا الحي الذي لا يزال يعيش حياة صعبة ومعاناة كبيرة بكل ما تحمله الكلمات من معنى.

ص08

الوضعية الوبائية

الإصابات الجديدة: 186

حالات الشفاء: 121

الوفيات: 9

إجمالي الإصابات: 50400

المتماثلون للشفاء: 35428

جراد يترأس اجتماع الحكومة

المصادقة على مشروع مرسوم تنفيذي لوكالة مكافحة المنشطات

ترأس الوزير الأول، عبد العزيز جراد، أمس اجتماعا للحكومة بتقنية التحاضر المرئي عن بعد، تناول بالدراسة مشاريع قوانين تخص عدة قطاعات، حسب ما أفاد به بيان لمصالح الوزير الأول، فيما يلي نصه الكامل :

«ترأس الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، الأربعاء 23 سبتمبر 2020، اجتماعًا للحكومة جرى بتقنية التحاضر المرئي عن بعد.وطبقا لجدول الأعمال، استمع أعضاء الحكومة إلى عرض يتعلق بقطاع الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، قبل القيام بدراسة خمسة (05) مشاريع مراسيم تنفيذية قدمت على التوالي من قبل قطاعات التكوين والتعليم المهني، والشباب والرياضة، والفلاحة والتنمية الريفية، والنقل.

استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة حول ورقة العمل لبعث وتطوير هذا القطاع في إطار المقاربة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، إن الانتقال الطاقوي ضرورة وخيار استراتيجي مدرج في برنامج السيد رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة، مع وضعه حيز التنفيذ تدريجيا.

وجدير بالإشارة أن تنفيذ برنامج الحكومة الذي يتم تدريجيا يتمثل في التكفل بالدرجة الأولى بانشغالات المواطنين على مستوى الجماعات المحلية في مجالات السكن، والفلاحة، والصناعة، وبجميع الأنشطة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.

وجدير بالذكر أن بلادنا معروفة بقدراتها الطاقوية خارج المحروقات، ولاسيما في تثمين المصادر الجديدة مثل الطاقة الشمسية والهوائية والحرارية. علاوة على ذلك، فإن سياسة الانتقال الطاقوي تعني كل قطاعات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. ويعد تكوين كفاءات وطنية ضرورة ملحة من أجل إنشاء اقتصاد حقيقي يقوم على أساس الطاقات خارج المحروقات.

ولهذا الغرض، لا بد من اعتماد سياسة اتصال وتحسيس لحمل المواطنين على الإندماج في ثقافة الطاقات المتجددة في سلوكياتهم اليومية.

بعد ذلك استمعت الحكومة إلى عرض قدمته وزيرة التكوين والتعليم المهنيين حول مشروع مرسوم تنفيذي يحدد كيفيات ومعايير منح الجوائز التشجيعية وكذا التدابير التحفيزية الممنوحة في مجال التمهين.

وقد نص مشروع المرسوم التنفيذي، الذي صادقت عليه الحكومة، على تدابير تحفيزية وتشجيعية يتعين منحها لمختلف الفاعلين والشركاء في مجال التمهين ومن شأنها أن تساهم في تشجيع تكفل أفضل في هذا المجال وكذا ترقيته وتثمينه.

كما ان هذه التدابير التحفيزية والتشجيعية تشكل أيضا عاملا محفزا يسمح بمشاركة أكبر لمختلف المتدخلين الذين تميزوا بصفة خاصة بتعزيز وتطوير مجال التمهين على المستوى المحلي، من خلال توفير محيط أساسه روح المجال، والعمل على وضع الآليات الخاصة لضمان التطبيق الفعلي لقواعد مكافحة المنشطات كشرط مسبق للحصول على كل إعانة أو دعم عمومي، وإعداد المخطط الوطني السنوي المتعلق بمخططات وآليات مراقبة مكافحة المنشطات لدى الرياضيين.

فضلا عن ذلك، فإن الوكالة مؤهلة أيضا، في إطار مهامها، بالتدخل لدى مخابر مكافحة المنشطات المعتمدة من قبل الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، في منح رخص خاصة لاستعمال مواد محظورة، من أجل معاقبة كل انتهاك لقواعد مكافحة المنشطات وكذا من أجل إعداد مخطط وطني يتعلق بالوقاية من المنشطات في الرياضة، وقد صادقت الحكومة على مشروعي هذين المرسومين التنفيذيين.

كما استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الفلاحة والتنمية الريفية يتعلق بدراسة مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية للوقاية من الأمراض المتنقلة من الحيوانات إلى الإنسان ومكافحتها، وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها.

وقد صادقت الحكومة على مشروع هذا المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء لجنة وطنية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض المتنقلة من الحيوانات إلى الإنسان، وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، مع الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية هي هيئة استشارية دائمة للتنسيق ودعم ومتابعة وتقييم مجمل عمليات الوقاية من الأمراض المتنقلة من الحيوانات إلى الإنسان ومكافحتها.

وستكون اللجنة الوطنية التي يترأسها الوزير المكلف بالسلطة البيطرية الوطنية، أو ممثله، مدعمة بلجان ولائية.

وجدير بالإشارة أن الأمراض المتنقلة من الحيوانات إلى الإنسان هي أمراض خاضعة للتصريح الإجباري طبقا للقانون المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية وكذا للمرسوم التنفيذي رقم 95 ـ 66 المؤرخ في 22 فبراير 1995، الذي يحدد قائمة الأمراض الحيوانية التي يجب التصريح بها والتدابير العامة التي تطبق عليها.

وأخيرا، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير النقل يتعلق بمشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 16 ـ 108 المؤرخ في 21 مارس 2016 الذي يحدد شروط المؤهلات المهنية والحصول على الشهادات البحرية المطابقة.

يعدل مشروع النص المعروض على الحكومة ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 16 ـ 108 المؤرخ في 21 مارس 2016 في أحكامه المتعلقة بمجال الملاحة البحرية التجارية والصيد البحري. وتهدف التعديلات المدرجة إلى وضع التنظيم ذي الصلة في تطابق مع شروط الاتفاقيات والاتفاقات الدولية، ولاسيما تلك المتعلقة بمعايير تكوين البحارة وحماية الحياة البشرية، وقد صادقت الحكومة على مشروع هذا المرسوم التنفيذي».

وزير الانتقال الطاقوي يعرض ورقة العمل لبعث وتطوير القطاع

من جهة أخرى، استمعت الحكومة إلى عرضين قدمهما وزير الشباب والرياضية حول :

مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن إحداث مؤسسة تسيير المركب الرياضي بتيزي وزو وتنظيمها وسيرها.

ويخص مشروع النص إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري مكلفة بتسيير المركب الرياضي لتيزي وزو، حيث ستتولى هذه المؤسسة الموضوعة تحت وصاية وزارة الشباب والرياضية والتي يوجد مقرها بولاية تيزي وزو، مهمة المرفق العمومي طبقا لأحكام دفتر الأعباء المقرر لهذا الغرض.

إحداث مؤسسة لتسيير المركب الرياضي بتيزي وزو

وفي هذا الإطار، فإن المؤسسة مدعوة إلى المساهمة في تطوير الأنشطة البدنية والرياضية وفي تعزيز أعمال الدولة في المجال الرياضي. وبهذه الصفة ستضمن استغلال وتسيير وصيانة مجمل التجهيزات والمنشآت الرياضية، للاستقبال والمرافقة التي تشكل الممتلكات وكذا وضع هياكل التنظيم والتنشيط الرياضي تحت التصرف قصد ضمان التحضير والإيواء والإطعام والاسترجاع لفائدة مختلف الفرق والفئات الرياضية.

ومشروع مرسوم تنفيذي يحدد مهام الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات، وتنظيمها وسيرها.

يهدف مشروع النص إلى تحديد مهام الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات وتنظيمها وسيرها، طبقا للمادة 190 من القانون رقم 13 ـ 05 المؤرخ في 2013/07/23، والمتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.

ويتعلق الأمر بمؤسسة ذات طابع إداري، موضوعة تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة، ويقع مقرها بالجزائر العاصمة، وتتمثل مهامها الأساسية في إعداد القانون الوطني لمكافحة المنشطات بما يتطابق والقانون العالمي في هذا المجال، والعمل على وضع الآليات الخاصة لضمان التطبيق الفعلي لقواعد مكافحة المنشطات كشرط مسبق للحصول على كل إعانة أو دعم عمومي، وإعداد المخطط الوطني السنوي المتعلق بمخططات وآليات مراقبة مكافحة المنشطات لدى الرياضيين.

فضلا عن ذلك، فإن الوكالة مؤهلة أيضا، في إطار مهامها، بالتدخل لدى مخابر مكافحة المنشطات المعتمدة من قبل الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، في منح رخص خاصة لاستعمال مواد محظورة، من أجل معاقبة كل انتهاك لقواعد مكافحة المنشطات وكذا من أجل إعداد مخطط وطني يتعلق بالوقاية من المنشطات في الرياضة، وقد صادقت الحكومة على مشروعي هذين المرسومين التنفيذيين.

كما استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الفلاحة والتنمية الريفية يتعلق بدراسة مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية للوقاية من الأمراض المتنقلة من الحيوانات إلى الإنسان ومكافحتها، وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها.

وقد صادقت الحكومة على مشروع هذا المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء لجنة وطنية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض المتنقلة من الحيوانات إلى الإنسان، وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، مع الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية هي هيئة استشارية دائمة للتنسيق ودعم ومتابعة وتقييم مجمل عمليات الوقاية من الأمراض المتنقلة من الحيوانات إلى الإنسان ومكافحتها.

وستكون اللجنة الوطنية التي يترأسها الوزير المكلف بالسلطة البيطرية الوطنية، أو ممثله، مدعمة بلجان ولائية.

وجدير بالإشارة أن الأمراض المتنقلة من الحيوانات إلى الإنسان هي أمراض خاضعة للتصريح الإجباري طبقا للقانون المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية وكذا للمرسوم التنفيذي رقم 95 ـ 66 المؤرخ في 22 فبراير 1995، الذي يحدد قائمة الأمراض الحيوانية التي يجب التصريح بها والتدابير العامة التي تطبق عليها.

وأخيرا، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير النقل يتعلق بمشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 16 ـ 108 المؤرخ في 21 مارس 2016 الذي يحدد شروط المؤهلات المهنية والحصول على الشهادات البحرية المطابقة.

يعدل مشروع النص المعروض على الحكومة ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 16 ـ 108 المؤرخ في 21 مارس 2016 في أحكامه المتعلقة بمجال الملاحة البحرية التجارية والصيد البحري. وتهدف التعديلات المدرجة إلى وضع التنظيم ذي الصلة في تطابق مع شروط الاتفاقيات والاتفاقات الدولية، ولاسيما تلك المتعلقة بمعايير تكوين البحارة وحماية الحياة البشرية، وقد صادقت الحكومة على مشروع هذا المرسوم التنفيذي».

أكّدت ضرورة تطبيق اتفاق السّلم والمصالحة

الجزائر تدعم العودة إلى النظام الدستوري في مالي

جدّدت الجزائر، بصفتها قائدا للوساطة الدولية في مالي، التزامها بمرافقة دولة مالي، إلى غاية ضمان العودة إلى النظام الدستوري، بما يستجيب لتطلّعات الشعب المالي، مؤكّدة على ضرورة تطبيق اتفاق السّلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر، باعتباره «السّبيل الوحيد» لاستتباب السّلم والاستقرار في البلاد.

سجّلت الجزائر – التي حرصت على تنفيذ مبدأ العودة إلى الحياة الدستورية في مالي في أسرع وقت ممكن – إعلان «المجلس العسكري» عن تعيين باه نداو رئيسا للمرحلة الانتقالية والعقيد أسيمي غويتا نائبا له، وأكّدت ترقبها ب»اهتمام» تفعيل باقي مؤسسات المرحلة الانتقالية، لضمان انتقال هادئ للفترة الانتقالية نحو تنظيم انتخابات تكرّس العودة إلى النظام الدستوري في البلد الشقيق والجار، وفقا لوزارة الخارجية.

ويرى المختصون، إعلان المجلس العسكري في مالي، غداة الزيارة التي أجراها وزير الخارجية صبري بوقادوم، إلى باماكو، جاء استجابة للمقترحات التي تقدّمت بها الجزائر، بما يعزّز دور الدبلوماسية الجزائرية التي لطالما ألقت بثقلها وكانت فاعلة في تسوية عديد الأزمات الإقليمية والدولية.

ووفاء لقيمها ومثلها القاضية بدعم ومرافقة الدول الشقيقة والصديقة وقت الأزمات، تؤكّد الجزائر، أنّها ستواصل متابعة تطوّر الوضع عن كثب، وتلتزم بمرافقة مالي، خلال هذه الفترة الصعبة، مع تجديد تضامنها الدائم مع شعب مالي الشقيق.

ويثني الفاعلون الدوليون والإقليميون، على «الجهود الكبيرة» التي بذلتها الجزائر ولازالت، من أجل ضمان عودة الاستقرار في مالي والحفاظ عليه، ويؤكدون على ضرورة التطبيق الفعلي لاتفاق السّلم والمصالحة – المنبثق عن مسار الجزائر عام 2015 – بصفته «الخيار الوحيد» لاستتباب السلم والاستقرار في هذا البلد الإفريقي الجار.

لزهاري :

تعديل الدستور يؤسس لمنظومة حقيقية لحقوق الإنسان

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوزيد لزهاري، أمس، من سطيف إن ما تضمّنه مشروع التعديل الدستوري يدعم الحقوق والحريات.

أوضح المسؤول الحقوقي بوزيد لزهاري في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، عقب أشغال اللقاء التنسيقي التفاعلي مع المراسلين المحليين للمندوبية الجهوية للشرق الجزائري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المنظمة بأحد الفنادق الخاصة بالمدينة، أن المجلس «ينظر بعين إيجابية جدا» لما تضمّنه مشروع التعديل الدستوري في شقه المتعلق بالحقوق والحريات، لأنّ هناك «إضافات مهمّة تؤدي إلى بناء منظومة دستورية حقيقية لحقوق الإنسان».

وأضاف لزهاري أن ديباجة المشروع و»لأول مرة، تذكر بصراحة وفي فقرة جديدة تماما تمسّك الشعب الجزائري بمبادئ حقوق الإنسان»، حسب ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

وواصل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالقول أن مشروع التعديل الدستوري «يحمل في طياته أيضا تنفيذا لمطالب الحراك الشعبي السلمي الأصيل الذي طالب ببناء دولة ديمقراطية تحتل فيها حقوق الإنسان مكانة مهمّة جدّا، بداية من احترام إرادة الشعب واختيار حكامه بواسطة انتخابات حرة ونزيهة وشفافة لا مكان فيها لتدخل الإدارة والمال الفاسد».

كما سجّل لزهاري أن مشروع التعديل الدستوري في الباب المختّص لحقوق الإنسان، ورد فيه «إضافة حقوق جديدة وتقوية وتحسين حقوق كانت موجودة من قبل»، كالأخذ بنظام التصريح بدل الترخيص بالنسبة لـ 4 حريات مهمّة ويتعلق الأمر بالتظاهر السلمي والتجمّع السلمي وإنشاء الجمعيات وإنشاء الصحف.

بلخضر من وهران:

مشروع الدستور توافقي يستجيب لطموحات الشعب

أكّد مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالجمعيات ذات الطابع الديني عيسى بلخضر، أمس الأربعاء، بوهران، أنّه «يتوجّب على الزوايا والجمعيات الدينية المساهمة في إنجاح مسار رئيس الجمهورية والاستفتاء القادم من أجل وضع لبنة أساسية في بناء الجزائر جديدة».

أبرز بلخضر، خلال إشرافه على لقاء مع ممثلي الزوايا والمدارس القرآنية والجمعيات الدينية وأئمة المساجد بقاعة المحاضرات التابعة للمسجد القطب عبد الحميد بن باديس «ضرورة وقوف هذه الفئة في الصف الأمامي للمشاركة في عملية إرساء قواعد الدولة الجزائرية الحديثة التي قوامها دستور توافقي يستجيب لطموحات الشعب».

وشدّد، في ذات الوقت، على الأهمية القصوى التي يوليها رئيس الجمهورية للمجتمع المدني وخاصة المؤسسات الدينية، لما لها من دور في الحفاظ على المرجعية الدينية الوطنية والموروث الديني الثقافي للمجتمع الجزائري، في إطار السعي المستمر لحماية وصون الذاكرة الوطنية ونقلها للأجيال.

وهران: براهمية مسعودة

برمضان من الشلف:

تفعيل دور المجتمع المدني لتأسيس ديمقراطية تشاركية

أكّد مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالحركة الجمعوية والجالية الوطنية بالخارج، نزيه برمضان، ،أمس، من الشلف على ضرورة «تفعيل دور المجتمع المدني للتأسيس لديمقراطية تشاركية حقة».

وأبرز برمضان، خلال لقاء جمعه بممثلي الحركة الجمعوية بدار الثقافة، أنّ» تفعيل دور المجتمع المدني يساهم في التأسيس لديمقراطية تشاركية حقة كفيلة بإيصال وتبليغ انشغالات المواطن».

وأضاف أن العمل «التشاركي الحقيقي» انطلق من خلال سلسلة اللقاءات التي جمعته بمختلف فعاليات المجتمع المدني عبر عدد من الولايات، لافتا أن تفعيل دور المجتمع المدني يكون من خلال «نكران الذات واحترام ونقل جميع انشغالات المواطن وإيصالها لمؤسسات الدولة».

واعتبر برمضان أن «أدوار المجتمع المدني خلال السنوات السابقة لم تجسّد ولم ترسّم ميدانيا لغياب الآليات التشاركية»، عكس المرحلة الحالية التي شهدت، حسبه، «تقديم تسهيلات» لإنشاء الجمعيات وكذا تنظيم «لقاءات تشاورية» مع فاعلي الحركة الجمعوية عبر ربوع الوطن.

بن عبد الرحمان:

مراجعة جديدة لقانون الجمارك خلال سنة 2021

أعلن وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان، أمس، بالجزائر، عن مراجعة جديدة لقانون الجمارك خلال السنة القادمة إلى جانب اتخاذ إجراءات مستعجلة، في إطار قانون المالية 2021، قصد تشجيع التصدير ومحاربة تضخيم الفواتير عند الاستيراد.

وخلال زيارة عمل وتفقد قام بها إلى المديرية العامة للجمارك، قال الوزير بأن»كل النصوص القانونية والتنظيمية التي تسيّر هذا القطاع الحسّاس (الجمارك) سيعاد النظر فيها إلى جانب قطاعات الميزانية والضرائب والبنوك» مؤكدا أن إعادة مراجعة قانون الجمارك سيسمح لهذه الإدارة «بالرقي إلى الممارسات المعمول بها على المستوى الدولي».

وأكد الوزير في هذا السياق، إيلاء قطاعه الأولوية لدعم وتطوير العامل البشري في سلك الجمارك، من خلال التكوين وتحسين سيرورة الطريق المهني للأعوان.

كما شدّد على أهمية التحويلات في المناصب بين مختلف مديريات الجمارك تجسيدا للشفافية في التسيير ولترقية دور هذا السلك في تنمية الاقتصاد الوطني. ودعا في هذا الإطار، إلى بذل المزيد من الجهود لمواجهة الممارسات المضرّة بالاقتصاد الوطني. وأوضح بن عبد الرحمان أهمية الدور التي تقوم به هذه المديرية في حماية الاقتصاد الوطني، من خلال مواجهة تضخيم الفواتير ومختلف أنواع التهريب.

وقال إن :» قطاع الجمارك مطالب ببذل المزيد من الجهود للرقي بالقطاع إلى درجة تسمح له بلعب دوره بصفة فعالة تبعد عنه كل الشبهات».

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية(شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

التحرير
التحرير: 87 91 46 023
الفاكس: 79 91 46 023

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 4691 023
الفاكس: 77 469 1 023

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
مصطفى هميسي
رئيس التحرير
مرزاق صيادي

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: 73.60.59 (021)
السرعة والجودة

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور. الجزائر
الهاتف: ....73.71.28(021)
73.76.78(021)
73.30.43(021)
الفاكس: ...73.95.59(021)

الإدارة والمالية 60.70.40 (021)

تطبع بالمؤسسات التالية:الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

كلمة الرئيس تبون أمام الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة:

الجزائر تسير نحو تكريس دولة القانون والعدالة الاجتماعية

ألقى رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أمس، كلمة عبر تقنية التواصل المرئي عن بعد، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها العادية 75 المنعقدة بنيويورك. هذا نصها الكامل:

«بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس الجمعية العامة
السيد الأمين العام
أصحاب الفخامة والجلالة والسمو والمعالي والسعادة
السيدات والسادة،

إنه لشرف لي أن أتوجه إلى هذه الجمعية الموقرة باسم الجزائر الجديدة التواقة إلى بناء نظام ديمقراطي يلبي طموحات شعبها الذي أعطى أسمى وأرقى الأمثلة في الدفاع عن قيم الحرية والعدالة.

وأود بداية أن أعرب عن تمنياتي بالتوفيق لسعادة السيد فولكان بوزكير الذي يتولى رئاسة دورتنا خلفا لسعادة السيد محمد تيجاني باندي، الذي أدار باقتدار الدورة السابقة، ومنوها بالمناسبة بالجهود القديرة للسيد انطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة.

إن منظمتنا التي أنشئت في أعقاب مأساة بشرية رهيبة، لا تزال أدوارها وأداؤها محل تباين بين نجاح وإخفاق، في ظل تحديات دولية متعددة ومتزايدة أبرزت الكثير من الاختلالات في النظام الدولي لاسيما في ظل الظروف الصحية الراهنة.

السيد الرئيس،

إن إيماننا بحاجتنا إلى منظمة أممية قوية، يجعلنا نؤكد مجددا على ضرورة الدفع بملف الإصلاح الشامل لمنظمتنا لتحسين أدائها وتعزيز كفاءتها.

وتجدد الجزائر، بهذا الخصوص، تمسكها بموقف الاتحاد الإفريقي وفق توافق إيزلويني وإعلان سرت، داعية إلى ضرورة التوصل إلى حلول سريعة من خلال المفاوضات الحكومية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة.

خلال ثمان وخمسين سنة مضت على انضمامها لمنظمة الأمم المتحدة، سعت بلادي للدفاع عن السلم والأمن الدوليين من خلال بناء سياستها الخارجية حول مبادئ ترقية الحلول السلمية للنزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها ووحدتها وحق الشعوب في تقرير مصيرها والتصرف في ثرواتها. وكلنا اليوم فخر بالنتائج المحققة والتي أكدت أن الوساطة المخلصة للدبلوماسية الجزائرية

التقريب بين الإخوة في ليبيا

كانت محورية في حل العديد من الأزمات الشائكة والصراعات الاقليمية والدولية وهي لا تزال متجندة لخدمة هذا الهدف النبيل، مع الاحترام لقرارات الأمم المتحدة.

وبناء على هذه المقاربة، عملت الجزائر ولا تزال على التقريب بين الإخوة في ليبيا ودعوتهم للانخراط بشكل بناء في العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة من أجل الخروج من الأزمة وفقا لإرادة الشعب الليبي ورفض كل التدخلات الخارجية التي تعد مساسا بسيادته. وترحب الجزائر بإعلاني وقف إطلاق النار المعبر عنهما مؤخرا داعية الأطراف المعنية إلى ترجمته على أرض الواقع دون انتظار.

بلادي تتابع الوضع الحساس في مالي

وتتابع بلادي عن قرب الوضع الحساس في مالي، البلد الجار والشقيق، وتضطلع إلى عودة سريعة للنظام الدستوري من خلال مرحلة انتقالية توافقية تكرس إرادة الشعب المالي وطموحاته في الأمن والاستقرار والتنمية. وتبقى بلادي على قناعة بأن اتفاق السلم والمصالحة الوطنية، المنبثق عن مسار الجزائر يبقى الإطار الأمثل من أجل رفع تحديات الحكامة السياسية والتنمية الاقتصادية في هذا البلد الشقيق، بمرافقة حكيمة وصادقة من المجتمع الدولي.

فلسطين قضية مقدسة بل أم القضايا

أما بخصوص القضية الفلسطينية التي تبقى بالنسبة للجزائر وشعبها، قضية مقدسة بل أم القضايا، فنعبر مجددا عن دعمنا الثابت للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وحقه غير القابل للتصرف أو المساومة في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، قناعة منا بأن تسويتها تعتبر مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط.

فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، نسجل بكل أسف ما تعرفه هذه القضية من عقبات تعرقل تسويتها، لاسيما توقف المفاوضات بين طرفي النزاع والتماطل في تعيين مبعوث أممي جديد إلى الصحراء الغربية.

وتدعو الجزائر إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية المؤجل منذ أزيد من 29 سنة، والتعجيل في تعيين مبعوث للأمين العام الأممي وتفعيل مسار المفاوضات بين طرفي النزاع والتفرغ لتحقيق آمال شعوب المغرب العربي وافريقيا في التنمية والاندماج.

الجزائر ملتزمة بمحاربة الإرهاب والتطرف

سيدي الرئيس،

إن الجزائر تجدد التزامها بمحاربة الإرهاب والتطرف العنيف باعتبارهما تهديدا جسيما للسلم والسلام والتنمية في العالم، وتدعو إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد وتبييض الأموال مع العمل على تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وخاصة فيما يتعلق بمسألة استرداد الأموال المنهوبة من الشعوب.

وفي إطار التزامها الراسخ بصون وتوطيد السلم والأمن الدوليين، تساهم بلادي بشكل ناشط ونشيط في الجهود الدولية في مجال نزع السلاح ومنع انتشاره. إن الجزائر التي عانت ولا تزال من العواقب الوخيمة الناجمة عن التفجيرات النووية التي أجريت على أرضها إبان الاستعمار، لمقتنعة بأن القضاء التام على الأسلحة النووية يبقى الضمان الوحيد لمواجهة مخاطرها على الإنسانية.

اهتمام كبير بقضايا البيئة

كما تولي الجزائر اهتماما كبيرا لقضايا البيئة وتجدد التزامها بكافة الاتفاقيات ذات الصلة وتبذل جهدا وطنيا رغم مواردها المحدودة، لاسيما من خلال إدراج الجوانب البيئية في السياسات العامة للدولة. وبالإشارة إلى المسؤولية التاريخية للبلدان المتطورة بخصوص هذا الملف، فإننا نجدد الدعوة لتعزيز الدعم التقني والمالي للدول النامية لمواجهة الأخطار البيئية التي تحدق بها.

سيدي الرئيس،

إن المرأة الجزائرية التي شاركت بالأمس في ثورة التحرير الوطني وفي مكافحة الإرهاب، تواصل اليوم دورها المحوري في مسيرة البناء الوطني، وهو دور مميز طالما عملت الجزائر على ترقيته، علاوة على الاهتمام البالغ أيضا بدور الشباب ومشاركته في الحياة العامة.

إن الظرف الصعب الذي فرضته جائحة كوفيد-19 لم يثن الجزائر عن مواصلة جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تشارف بلادي على الانتهاء من وضع إطار وطني خاص بمؤشرات قياس درجة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما سيتم قريبا العمل على إدراج أجندة 2030 للتنمية المستدامة في قوانين المالية السنوية وخلق إطار قانوني يساهم في تفعيل وتسهيل عمل كل الفاعلين في هذا المجال.

ترسيخ دعائم الديمقراطية

السيد الرئيس،

تسير الجزائر اليوم بخطى ثابتة نحو ترسيخ دعائم الديمقراطية وتكريس دولة القانون والعدالة الاجتماعية عقب التغيير الديمقراطي المنبثق عن حراك سلمي، حضاري، مبارك، والذي أفضى إلى تنظيم انتخابات رئاسية شهر ديسمبر 2019 كرست سيادة الشعب الجزائري وحرية اختياره وقراره. وقد قطعت الجزائر خلال الأشهر الماضية، بالرغم من الظرف الصحي الصعب، أشواطا في مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سبيل بناء جزائر جديدة، قوية، آمنة ومزدهرة.

وفي هذا السياق، ستنظم الجزائر في غرة نوفمبر القادم استفتاء على مشروع تعديل الدستور لوضع أسس نظام سياسي ديمقراطي يكفل حماية الحقوق والحريات ويحقق التوازن بين مختلف السلطات ويضمن أخلقة الحياة العامة. وما اختيار هذا التاريخ إلا رمزية قوية تحمل في طياتها معاني الوفاء لتضحيات الشهداء الذين قضوا لنعيش وتعيش الجزائر حرة مستقلة.

السيد الرئيس،

أود خاتما أن أتوجه إليكم بنداء للوحدة والتضامن وتجاوز الخلافات لمواجهة الظرف العصيب الذي يمر به العالم حتى نخرج بدولنا وبشعوبنا من دائرة الخطر ونواصل معا مسيرتنا نحو تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

امتدادا للعلاقات السياسية والاقتصادية بين الجزائر وايطاليا

التنصيب الرسمي للجنة التقنية المكلفة بترسيم الحدود البحرية

تم التنصيب الرسمي للجنة التقنية المكلفة بترسيم الحدود البحرية بين الجزائر وايطاليا، أمس، بالجزائر العاصمة، بمناسبة زيارة كاتب الدولة بوزارة الشؤون الخارجية الايطالية والتعاون الدولي مانليو دي ستيفانو الى الجزائر.

في تصريح عقب لقاء كاتب الدولة الايطالي، قال الامين العام لوزارة الشؤون الخارجية شكيب رشيد قايد: «قمنا أنا ومانيلو دي ستيفانو بالتنصيب الرسمي للجنة التقنية المشتركة المكلفة بترسيم الحدود البحرية بين الجزائر وايطاليا». وأكد قايد أن هذه اللجنة «مدعوة الى ترسيم الحدود البحرية بين بلدينا امتدادا للعلاقات السياسية والاقتصادية الممتازة التي تربط الجزائر وايطاليا منذ القدم». وبهذه المناسبة، أعرب المسؤول عن «ارتياح الحكومة الجزائرية» لمباشرة مسار المفاوضات الذي يعد، على حد قوله، «ثمرة التشاور الثنائي المنتظم والقرار السياسي المتخذ على أعلى مستوى بالبلدين خلال الزيارة التي قام بها رئيس مجلس الوزراء الايطالي السيد جيوسيبي كونتي الى الجزائر».

وأوضح المتدخل أن زيارة دي ستيفانو «التي لا تنحصر في حفل اطلاق المفاوضات حول الحدود وحتى ان كانت دلالة هذا الملف جد قوية ومعبرة عن مستوى علاقاتنا» فإنها تسمح بتقييم مجموع ملفات التعاون السياسي والاقتصادي الثنائي». وقال «لقد حددنا اهم المواعيد الثنائية الرفيعة المستوى، منها الحوار الاستراتيجي الثنائي ولجنة المتابعة الثنائية والاجتماع الثنائي الرفيع المستوى بالإضافة الى منتدى الاعمال»، وهي ملفات ثقيلة «تشد انتباهنا والتي ستتابع المحادثات بشأنها على مدار اليوم».ومقرر ايضا ان يلتقي كاتب الدولة بمسؤولين جزائريين سامين آخرين ليدرس معهم العلاقات الثنائية وآفاقها. ومن جهته، وصف كاتب الدولة بوزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، الجزائر «بالشريك المتميز» بالنسبة لبلده وبالنسبة للحوض المتوسط والتي «نتقاسم معها آفاق وفرص تعاون وتاريخ». وأكد دي ستيفانو يقول «تربطنا بالجزائر علاقات ممتازة سواء سياسية او تجارية، وهي بلد يساهم بطريقة فعلية في مجالات جد هامة بالنسبة لإيطاليا مثل التموين الطاقوي وتسيير حوض المتوسط في مجال الامن والثروات».

حديث عن التعاون الطاقوي بين عطار ودي ستيفانو

استقبل وزير الطاقة عبد المجيد عطار ،أمس، بالجزائر العاصمة كاتب الدولة بوزارة الشؤون الخارجية الايطالية والتعاون الدولي مانليو دي ستيفانو الذي تحادث معه حول سبل تكثيف التعاون الطاقوي بين البلدين، لاسيما في الطاقات المتجددة.وأكد عطار «نأمل في تطوير تعاوننا مع ايطاليا في قطاع الطاقة خصوصا في مجال الطاقات المتجددة التي نالت حصة الاسد ضمن محادثاتنا اليوم».

وأكد الوزير الذي وصف العلاقات مع المؤسسات الطاقوية الايطالية بـ«الجيدة»، على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في تجسيد مشاريع القطاع.

سفير دولة فلسطين في الجزائر:

تصريحات تبون تؤكد أن الشعب الفلسطيني ليس وحده

أكد سفير دولة فلسطين في الجزائر، أمين مقبول، أمس، بالجزائر العاصمة، ان تصريحات الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، بخصوص التطبيع تؤكد ان «الشعب الفلسطيني ليس وحده بل إلى جانبه جزائر الثورة، جزائر المليون ونصف مليون شهيد بثقلها العربي والعالمي».

وأوضح السفير مقبول، خلال استقباله أمس بمقر السفارة، لوفد قيادي من حزب جبهة التحرير الوطني، برئاسة الأمين العام، بعجي ابو الفضل، أن تصريحات الرئيس تبون «لاقت ترحيبا كبيرا لدى أبناء الشعب الفلسطيني بكل فئاته ورفعت من معنوياته وزادته تصميما على مواصلة النضال والتمسك بثوابته الوطنية»، كما تؤكد ان القضية الفلسطينية قضية مركزية وهي قضية الجزائر وقضية الأمة العربية والإسلامية و«لن يكون هناك امن واستقرار في المنطقة ما لم تحل هذه القضية بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف».

وأكد الأمين العام بحزب جبهة التحرير الوطني، بعجي ابو الفضل، على أن القضية الفلسطينية «مبدئية ومقدسة» لن يتوقف النضال فيها حتى تحرير القدس.

وذكر بعجي، ان دعم القضية الفلسطينية هي «وفاء لمبادئ شهدائنا ولا يوجد أي حساب أو مصلحة، لذا كان الحزب سباقا للجهر بمواقفه الرافضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني».

كلام آخر

الفخامة.. أداء!

■ وفاء. س

«الدخول المدرسي بيد اللجنة العلمية وليس قرارا سياسيا»، هذا ما قاله رئيس الجمهورية في لقائه مع الصحافة الوطنية. وأخيرا نعيش اللحظة التي تُوكل فيها المسائل الخاصة لذوي الاختصاص!

كم نحن بحاجة لمثل هذه التصريحات، المُطَمئنة بأن صحّة أطفالنا وصحّتنا من القداسة ما يكون، حتى لا توضع في خانة قرار سياسي عبثي، يعجّل دخولا مدرسيا قد يخاطر بحياة فلذات أكبادنا، ويؤجج عدوى فيروس تاجي خبيث، حسبما استخلصناه من تجارب غيرنا.

وكم كنّا بحاجة لمثل هذه القطيعة مع ممارسات الماضي لما يعرف بـ«تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية»، التي أحدثت حالة من الركود السياسي، بل وشلّت قطاعات بأكملها والكلّ في انتظار قرارات نابعة من فخامة لا تتكلم ولا تقرّر.

في الحقيقة، هي وضعية كانت مريحة لعديد أشباه المسؤولين، الذين جُبلوا على تلقّي الأوامر الفوقية، من دون اجتهاد، متلكّئين بعدم صدور قرارات من «فخامته»، موفّرين على أنفسهم عبء التقدير، وعناء التنفيذ، وعتاب التأثير.

وجاء الحراك الشعبي، الذي تبناه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وحدث الطلاق بالثلاث مع تلك الممارسات، وأصبحت المسؤولية بالفعل تكليفا وليس تشريفا.

الكل شمّر على ساعديه، وأعيدت عجلة الحياة لجزائر أرادوها مشلولة، ليعبثوا بمقدراتها وثرواتها. فلا مكان اليوم لمسؤول يقبع بمكتبه منتظرا رنّة الهاتف. الكلّ نزل إلى الميدان ليساهم في إعادة بناء جزائر جديدة، جزائر لا يُنقص من قيمة رئيسها أن يترك الشورى لذوي الشأن. فالاستغناء عن لقب «الفخامة»، يبلوّر في الأداء والمواقف، وترك المجال مفتوحا أمام المبادرات والاجتهادات.

رئيس الجمهورية يستقبل قائد القوات الأمريكية لإفريقيا

رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أمس الأربعاء، الجنرال ستيفن طاون ساند، قائد القوات الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم)، الذي كان مرفوقا بالقائم بأعمال السفارة الأمريكية والملحق العسكري، حسب بيان لرئاسة الجمهورية.

ساند: الجزائر يمكنها الاضطلاع بدور هام لضمان الأمن والسلم في المنطقة

صرح الفريق الأول ستيفن طاون ساند، قائد القوات الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم) أمس، بالجزائر العاصمة، أن الجزائر تعتبر «شريكا موثوقا وقوي جدا» ويمكن لها «أن تضطلع بدور جد هام لضمان الأمن والسلم في كل أرجاء المنطقة».

وأوضح الفريق الأول عقب استقباله من طرف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أن «الجزائر تعتبر شريكا موثوقا وقوي جدا وتواجدي هنا نابع عن قناعتنا أن الجزائر يمكن أن تضطلع بدور جد هام لضمان الأمن والسلم في كل أرجاء المنطقة».

وبعد أن وصف العلاقات القائمة بين أفريكوم والجزائر بـ«الجيدة»، أعرب الفريق الأول ستيفن طاون ساند عن أمله «في توسيعها إلى مجالات أخرى».

الفريق شنقريحة يستقبل قائد «أفريكوم»

استقبل رئيس أركان الجيش، الفريق السعيد شنقريحة، أمس، الفريق أول ستيفان طاون ساند، القائد العام للقوات الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم»، حسب بيان لوزارة الدفاع الوطني.

وحضر هذا اللقاء، الذي جرى بمقر أركان الجيش الوطني الشعبي، الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني وقادة القوات والدرك الوطني ورؤساء دوائر ومديرين مركزيين بوزارة الدفاع الوطني وأركان الجيش الوطني الشعبي وكذا أعضاء الوفد الأمريكي.

وخلال هذا اللقاء، أجرى الطرفان محادثات تناولت «حالة التعاون العسكري بين البلدين»، كما تبادلا «التحاليل ووجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك».

وأعرب الفريق شنقريحة عن أمله في أن يكون هذا اللقاء «مثمرا وحاملا لآفاق جديدة، انطلاقا من كون الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية «تحوزان على إمكانيات كبيرة لتعزيز شراكتهما من خلال ميكانيزمات مختلفة قائمة على الشفافية والصراحة والمصالح المشتركة».

وأضاف الفريق: «من الواضح أنه، وبفضل تعبئة واسعة كان على رأسها الجيش الوطني الشعبي، تمكنت الجزائر في الأخير، بعد كفاح مرير وبدون هوادة، من دحر الإرهاب الذي كان علينا مواجهته منذ سنوات التسعينات، وهو ما يعد إنجازا كان ثمنه تضحيات جسيمة، بشرية ومادية». وذكر أن «الجزائر تغلبت على الإرهاب وحدها ودون مساعدة من أي طرف أجنبي كان، بفضل عزيمة وإصرار قواتها المسلحة والتعاون الوثيق بين مختلف الأسلاك الأمنية والقناعات العالية للمواطنين».

وفي ختام اللقاء، تبادل الطرفان هدايا رمزية، ليوقع بعدها الفريق أول ستيفان طاون ساند على السجل الذهبي لأركان الجيش الوطني الشعبي.

بوقدوم يتباحث مع ستيفن طاون ساند

تباحث وزير الشؤون الخارجية، صبري بوقدوم، أمس، بالجزائر العاصمة، مع الجنرال ستيفن طاون ساند، قائد القيادة العسكرية الأمريكية في افريقيا (أفريكوم).

المراجعة الاستثنائية لقوائم الانتخابات

خطوة أولى نحو الإستفتاء

تمثل مراجعة القوائم الانتخابية عملا قانونيا لكل استحقاق لانتخاب أو استفتاء، بحيث تسمح بضبط تعداد الهيئة الناخبة المؤهلة للإدلاء بصوتها للحسم في طبيعة أي انتخابات تجسيدا للديمقراطية الشعبية التي تترجم ممارسة حرية الاختيار كوجه للسيادة الشعبية.

منذ اعتماد السلطة الوطنية للانتخابات أصبحت مراحل العملية الانتخابية او الاستفتاء تحت إشرافها ومن ثمة إبعاد الإدارة نهائيا تعزيزا للشفافية، خاصة بالنسبة لملف معالجة بطاقية الهيئة الناخبة التي كانت في الماضي محل جدل وصخب بسبب تدخل الإدارة حينها في العملية الانتخابية وهو أمر ولى.

سعيد بن عياد

عشية الاستفتاء على تعديل الدستور، المقرر في 1 نوفمبر 2020، الذي يقود إلى ترجمة مطالب الشعب في إعادة ضبط تنظيم السلطات وإرساء توازن الصلاحيات وتوسيع للحريات بما يعطي ثقلا للإرادة الشعبية في ضوء الحراك الذي أبطل انحرافا كاد أن بعصف بالدولة قبل أن يعاد الشروع في بنائها انطلاقا من رئاسيات ديسمبر 2019، تم فتح فترة المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي تمتد من 20 إلى 27 سبتمبر الجاري..

وتعد هذه المراجعة عملية تقنية أولى بعد استدعاء الهيئة الناخبة بموجب مرسوم رئاسي يحدد أجل 8 أيام لإتمام العملية وفقا لأحكام قانون نظام الانتخابات المعدل والمتمم في 25 أوت 2016 وفي 2019 في مادته 14 التي تنص «أن القوائم الانتخابية دائمة وتتم مراجعتها خلال الثلاثي الأخير من كل سنة، كما يمكن مراجعتها استثنائيا بمقتضى المرسوم المتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية الذي يحدد فترة افتتاحها واختتامها».

وتتشكل البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة من مجموع القوائم الانتخابية للبلديات والمراكز الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج.

عملية جوهرية لتحيين وتطهير وضبط تعداد الهيئة الناخبة

وتتمثل المراجعة التي تتم تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على مستوى البلديات في تسجيل المواطنين الذين يبلغ سنهم الـ 18 يوم الاستفتاء، أو من غيروا مقر الإقامة أو شطب المتوفين بحيث يسمح التدقيق في السجلات ومراجعتها بتطهير القوائم وضبطها.

وللإشارة بلغت الهيئة الانتخابية الوطنية حسب آخر الأرقام 24 مليون و111 ألف و81 ناخبا ويرتقب أن يرتفع التعداد عقب المراجعة بين 500 إلى 600 ألف مسجل جديد وفقا لتقديرات رئيس سلطة الانتخابات بناء على دراسة المؤشرات الإحصائية وأبرزها زيادة النمو الديمغرافي.

توسيع نطاق الرقمنة لبلوغ الشفافية

وتجري عملية المراجعة على مستوى البلديات حيث تتولى ذلك لجنة مختصة تحت إشراف السلطة المستقلة. وهي عملية بسيطة تتطلب من المعني تقديم بطاقة الهوية وبطاقة الإقامة ونفس الإجراءات لأفراد الجالية الوطنية بالخارج على مستوى الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية.

وللعلم فإن القانون يوفر الحماية للبيانات الشخصية المتضمنة في القوائم الانتخابية بنفس الدرجة التي يستوجبها التطهير في كنف الهدوء بعيدا عن التشكيك والإثارة خاصة وأن الإدارة أبعدت تماما عن الملف في ظل تكريس صلاحيات السلطة الوطنية.

وتشكل سجلات القوائم الانتخابية المصدر المادي للتعبير عن أصوات الإرادة الشعبية تجاه مواعيد انتخابية أو استفتاء بشأن قضايا وطنية مصيرية مثل تعديل الدستور الذي يحمل بوادر إرساء معالم جزائر جديدة تولد من رحم ديناميكية شعبية تصبو إلى الارتقاء بالممارسة الديمقراطية في ظل سيادة القانون وإنهاء التسلط البيروقراطي الذي عطل مسار الجزائر المستقلة وكاد أن يرهن مستقبل الأجيال.

وتبقى القوائم الانتخابية في صلب هذا المعترك لكونها المنبع الذي يترجم الإرادة الشعبية بحيث يجري الاتجاه إلى توسيع نطاق الرقمنة لبلوغ أرقى درجات الشفافية في ضبط البطاقية وتحيينها آليا وحماية الأصوات المعبر عنها لصياغة الإرادة الشعبية بميزان الأغلبية وهو ما تحرص عليه السلطة الوطنية المستقلة لبناء منظومة انتخابية متكاملة وشاملة يكون فيه المواطن صاحب القرار باعتباره في الأساس صاحب السلطة..

رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات:

أزيد من 58 ألف مسجّل عن بُعد في القوائم الانتخابية

بلغ عدد المسجلين الجدد في القوائم الانتخابية، من خلال الأرضية الرقمية، 58.628 شخص، في حين تم شطب 33.280 آخرين، حسب ما أعلن عنه، أمس، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي.

أوضح شرفي، خلال اجتماع تنسيقي يندرج في إطار اللقاءات التشاورية التي تنظمها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تحضيرا للاستفتاء الشعبي على تعديل الدستور المقرر في الفاتح نوفمبر المقبل، أن «التسجيل عن بعد سمح إلى غاية اليوم بإحصاء 58.638 ناخب مسجل وشطب 33.280 شخص».

وفي هذا السياق، أشار شرفي إلى «الجاهزية التامة» للوزارات المعنية لتسهيل الحملة الانتخابية التي ستنطلق -كما قال- في «الثامن من شهر أكتوبر المقبل إلى غاية 28 منه».

وأضاف أن الأمناء العامين للوزارات المعنية (الداخلية، العدل، المواصلات السلكية واللاسلكية، النقل، التربية، الصحة، الاتصال، الشؤون الخارجية) خلال الاستفتاء على تعديل الدستور، مدعوون إلى «مرافقة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ودعمها من الناحية اللوجستية والتأطير لإنجاح هذا الموعد الهام».

وبالمناسبة، شدّد شرفي على أهمية «التحلي بروح المسؤولية والتفاني في العمل من أجل بناء الجزائر الجديدة وإرساء دعائم دولة تكون فيها الكلمة للشعب من خلال اقتراع حر، شفاف ونزيه».

وسط إجراءات احترازية ضد كورونا

العملية تسير بوتيرة عادية ببلديات العاصمة

وسط إجراءات احترازية صارمة للحد من انتقال عدوى فيروس كورونا تتواصل ببلديات الجزائر العاصمة عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تحسبا للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور في الفاتح من نوفمبر القادم.

سارة بوسنة

عرفت الأيام الأولى من عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية إقبالا محترما على الشبابيك المخصصة لمراجعة وتطهير القوائم الانتخابية من قبل مواطني ولاية الجزائر العاصمة، مع تقيد صارم بإجراءات السلامة لتفادي انتقال العدوى، هذا ما وقفت عليه «الشعب» في جولة قادتها إلى بعض مكاتب التسجيل ببلديات العاصمة.

وفي هذا الشأن، قال رئيس بلدية الحراش مراد مزيود إن الهدف من هذه العملية هو ضبط المعلومات المتعلقة بالناخبين على مستوى البلدية فيما يخص التسجيلات الجديدة وإعداد المشطوبين وإحصائها تحضيرا للمراجعة الخاصة للقوائم الانتخابية علما أن البلدية قد عرفت عمليات ترحيل كبيرة، وبالتالي تطهير القوائم وتحديثها لشطب المواطنين الذين غادروا البلدية التي كانوا مسجلين بها والسماح لهم بالتسجيل في البلديات التي رحلوا إليها.

إما في ما يخص الإجراءات التي اتخذتها البلدية لضمان سلامة المواطنين الراغبين في التسجيل قال مزيود إن الظرف الصحي الاستثنائي الذي تمر به البلاد خاصة مع تواصل انتشار فيروس كرونا فرض علينا تطبيق إجراءات وقائية وبرتوكولا صحيا صارم يتضمن إجبارية ارتداء الكمامات والتباعد الجسدي بين الراغبين في التسجيل إضافة إلى تعقيم مكاتب الانتخابات.

وبغرض تسهيل العملية ولتطبيق البرتوكول الصحي بطريقة تضمن سلامة الراغبين في التسجيل، أوضح مراد مزيود أن مصالحه جهزت مكاتب خاصة للعملية تم تزويدها بأجهزة إعلام آلي، وتم تكليف أعوان المكتب لاستقبال المواطنين للإسراع في عملية المراجعة التي تنظم استثنائيا في كل موعد انتخابي إضافة إلى المراجعة السنوية.

وأوضح رئيس بلدية الحراش أن مصالحه قد استعانت بتطبيقات ذكية في الإعلام الآلي لتحيين وتطهير السجل الانتخابي بالبلدية من الوفيات أو الأشخاص الذين غيروا مقر سكناهم، وأن هذه التطبيقات قد مكنت مصالحه من كبير لقوائم الهيئة الناخبة بها في الاستحقاقات الماضية، مؤكدا أن استعمال تكنولوجيات الإعلام يسهل كثيرا من العملية خاصة في الظرف الصحي الاستثنائي الذي تمر به البلاد.

من جانبه، قال رئيس بلدية الدار البيضاء بريود حميد أن عملية مراجعة القوائم الانتخابية تسير بوتيرة عادية وأن مصالحه هيأت كل الظروف لإنجاح العملية ووفرت كل شروط الوقاية من فيروس كورونا أمام المواطنين..

وسمحت المراجعة في اليومين الماضين بحسب رئيس بلدية الدار البيضاء بشطب 126 لأسباب مختلفة منها ما تعلق بالوفاة أو تغيير مكان الإقامة أو التسجيل المزدوج وتسجيل 12 ناخبا جديدا، والعدد مرشح للارتفاع في الأيام القليلة القادمة على حد قوله.

رئيس بلدية المرادية سامر عامر قال إن عملية مراجعة القوائم الانتخابية تمر في ظروف عادية بالرغم من الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد بسبب تفشي فيروس كورونا، مشيرا أن مصالحه وفرت جميع الإمكانيات من أجل تطبيق البروتوكول الصحي الذي دعت إليه اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات.

وأشار المسؤول الأول عن بلدية المرادية بأن عملية المراجعة يشرف عليها ممثل عن اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات، إضافة إلى أعضاء آخرين مهامهم كمنتخبين تتخلص في توفير الإمكانيات اللازمة لضمان السير الحسن للعملية لا غير..

أما عن ظروف سير العملية قال سامر إنه وإلى غاية الساعة فعملية مراجعة القوائم وتحيينها تسير بصفة إيجابية ونتائج التطهير جد إيجابية على مستوى البلدية، مشيرا إلى أن مكتب الانتخابات عرف توافدا محتشما سواء من أجل التسجيل للمرة الأولى للشباب الذين بلغت أعمارهم 18 سنة أو أولئك الراغبين بشطب أسمائهم من القوائم عقب تغيير مقرات سكناهم مؤكدا أن أرقام المسجلين مرشحة للارتفاع خاصة في الأيام الأخيرة من المراجعة..

سياسيون يؤكدون:

مراجعة القوائم أساس العملية الانتخابية

انطلقت منذ أيام قلائل مراجعة القوائم الانتخابية وذلك تبعا لاستدعاء الهيئة الناخبة للاستفتاء على تعديل الدستور في الفاتح من نوفمبر، وذلك تطبيقا للمادة 14 من المرسوم الرئاسي من ذات القانون العضوي المحدد لتاريخ المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، وتعتبر عملية مهمة في نزاهة الاستفتاء كما عبر عنها بعض السياسيين في تصريحات لـ «الشعب».

حياة . ك

تشكل مراجعة القوائم الانتخابية أساس العملية الانتخابية، خاصة وأنه كان يشار إليها في انتخابات سابقة على أنها وجه من وجوه التزوير، ولطالما كانت تثير شكوك البعض من الطبقة السياسية التي تطالب كلما تجدد موعد انتخابي (محليات، تشريعيات أو رئاسيات) بضرورة تطهيرها وإنشاء بطاقية وطنية، وقد أكد بعض السياسيين في تصريحات لـ«الشعب» أهمية هذه العملية في المسار الانتخابي.

رئيس لجنة الشباب والرياضة بالمجلس الشعبي الوطني : نزاهة الانتخابات بداية من مراجعة القوائم

يعتبر محمد خواني رئيس لجنة الشباب والرياضة بالمجلس الشعبي الوطني، رئيس بلدية (2007-2012) وعضو مجلس الشعبي الولائي (2012-2017) أن الظروف مهيأة وهناك إرادة سياسية للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور بداية من عملية تطهير القوائم الانتخابية، التي شرع فيها منذ أيام على مستوى بلديات الوطن، هذه الإرادة التي التمسها في خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، التي تؤكد على حرصه الكبير على نزاهة الانتخابات بداية من مراجعة القوائم وتطهيرها، مشيرا إلى أن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي قد اكتسب التجربة في الانتخابات الرئاسية مما يؤهله في إدارة العملية الانتخابية.

يضيف خواني أن الإرادة السياسية في إضفاء النزاهة على العملية الانتخابية تتأكد - حسبه - من خلال تقليص دور الإدارة التي أصبحت «آلة « لتطبيق القانون، وليس لاتخاذ القرارات، وهذا ما يمثل ضمانة وفرصة للشعب ليعطي رأيه بكل حرية واستقلالية، خاصة وأن الدستور تضمن مطالب الحراك، بالرغم من ان الطبقة السياسية التي يمثل احد أحزابها فقد الشعب الثقة فيها.

وانطلاقا من تجربته في إدارة الشأن المحلي في البلدية والمجلس الولائي، أكد على ضرورة أن يتعامل المسؤولين المحليين مع المعطيات المحلية، من خلال المشاريع التنموية والاهتمام بانشغالات المواطنين والاستجابة إليها بشكل مباشر.

بن عبد السلام: التسجيل التلقائي للشباب

وبالنسبة لرئيس حزب جبهة الجزائر الجديدة، فنه بالرغم من أهمية عملية مراجعة القوائم الانتخابية، إلا أن المدة المحددة تبدوغير كافية، وتحتاج إلى وقت لا يقل عن 6 أشهر، لأن هناك متوفين، وآخرين غيروا مقر سكناهم، وهناك من يمتلك عدة بطاقات في بلديات مختلفة، يوجد من الشباب ما لم يسجل نفسه بعد.

أرجع بن عبد السلام ضرورة منح وقت أكثر لعملية تطهير القوائم الانتخابية، حتى يتسنى للقائمين عليها ضبط بعض المسائل المتعلقة بتشابه الأسماء والمتطابقة في بعض الأحيان، والتي تحتاج الوقت لدراستها، وتحتاج إلى عمل على مستوى البلديات وعلى المستوى المركزي، ويقترح كذلك، أن يتم التسجيل التلقائي للشباب البالغ السن القانونية في القوائم الانتخابية بطريقة التسجيل للخدمة الوطنية.

الرقمنة ساهمت في تسهيل العملية

إقبـــال كبيـــر بورقلـــة

منذ أن باشرت لجان مراقبة القوائم الانتخابية والتي تنشط تحت الإشراف المباشر للمندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عملها عبر البلديات بولاية ورقلة، عرفت مكاتبها على مستوى البلديات إقبالا كبيرا من طرف المواطنين، حيث يتقدم بصفة يومية العشرات من أجل التسجيل أو لتسوية وضعياتهم عبر سجلات الهيئة الناخبة كما تعمل هذه اللجان المتكونة من 3 إلى 5 أعضاء على تحيين المعلومات فيما يخص المسجلين وشطب الوفيات والتكرار في الاسم من أجل تقديم معطيات محيّنة.

إيمان كافي

من جهتها «الشعب» واكبت العملية خلال انطلاقتها عبر مكتب الانتخابات ببلدية ورقلة ووقفت على ظروف استقبال المواطنين، حيث سجل خلال تواجدنا إقبال من طرف المواطنين الذين تقدموا إما من أجل التسجيل أو الشطب، حسب من تحدثوا إلى «الشعب».

350 طلب تسجيل في مكتب بلدية ورقلة في يومين

من جهته، كشف رئيس مكتب الانتخابات إبراهيم أومایة، أن عملية مراجعة ومراقبة القوائم الانتخابية التي تم تنصيبها الأحد تجري عبر 21 بلدية تشتغل بصفة دورية لمدة 8 أيام ولها دور تسجيل وشطب الوفيات والأسماء المتكررة كما تساهم بنقل الإحصائيات يوميا وتسوية وضعية المواطنين في القوائم الانتخابية مع تقديم تقرير عن المتابعة اليومية لنسب المسجلين الجدد والمشطوبين وقد شهدت منذ انطلاقها في مكتب بلدية ورقلة إقبالا كبيرا من طرف المواطنين.

وأشار المتحدث إلى أن الهيئة الناخبة ببلدية ورقلة كان قد بلغ تعدادها خلال الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة 92.405 ناخب وناخبة موزعين عبر 220 مكتب و34 مركزا وقد وصل عدد الملفات المودعة للتسجيل في أول يومين من المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي انطلقت يوم 20 سبتمبر إلى 350 طلب تسجيل كما أضاف أن العدد مرجح للارتفاع خلال الأيام القادمة.

وبخصوص الشطب فيجري في الوقت الحالي تحيين القوائم لشطب الوفيات بشكل تلقائي، مؤكدا على أن رقمنة العملية ساهمت بشكل كبير في تسهيل الإجراءات، حيث أن تسجيل المواطن الذي غير إقامته عبر مكاتب الانتخاب يتم إدراجه عبر الشبكة الوطنية مما يساهم في شطبه بصفة تلقائية من بلدية الإقامة السابقة.

وفي سياق متصل، تجدر الإشارة إلى أنه حسب معلومات المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات قد تم وضع تطبيق للتسجيل عن بعد في فائدة المواطنين الراغبين في التسجيل في القوائم الانتخابية وهي خطوة اعتبرها الكثيرون نوعية ومن شأنها تسهيل العملية خاصة في ظل الظروف الصحية الخاصة التي تشهدها الجزائر والعالم كافة.

ومن خلال استطلاع «الشعب» لآراء بعض المواطنين حول هذا الحدث اعتبرت إحدى السيدات التي تقدمت إلى المكتب من أجل تسوية وضعيتها أن هذا الموعد الانتخابي يبقى فرصة لا تعوض لإبداء المواطن لرأيه في أهم وثيقة وطنية وهي الدستور، داعية المواطنين إلى المشاركة بقوة في الاستفتاء على الدستور.

وعن مشروع الدستور الذي تم تحديد تاريخ الفاتح من نوفمبر للاستفتاء عليه، فقد اعتبر أحد المواطنين في حديث لـ«الشعب» أنه يحمل الجديد بالنسبة لفتح الحريات أمام نشاط إنشاء الجمعيات والأحزاب والنقابات، كما حاول التوفيق بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني ومن بين أكثر النقاط الإيجابية التي ركز عليها محدثنا كانت تعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية وإعطاء مساحة للمعارضة بأن يكون لها دور في الهيئة التشريعية وأن لا تقصى.

في حين أكد آخر أن مشروع تعديل الدستور فيه صفحات مضيئة.. ويبقى هذا المشروع حسب ما ذكره أحد المتحدثين يحمل العديد من المواد التي تستحق التثمين منها تحويل المجلس الدستوري إلى محكمة دستورية إضافة إلى الشروط الواجب توفرها في المنتخب وتحديد مدة الرئاسة والعضوية في البرلمان بعهدتين بالإضافة إلى الاستغناء على قاعدة 49/51 التي تكبل الاستثمار الأجنبي والتي ستكون فرصة للتنويع الاقتصادي في بلادنا.

هذا ويحمل الدستور نقلة نوعية كما أن فيه مواد في صالح المواطن ومواد أخرى لم يفهمها بعد المواطن على غرار إرسال الجيش للمشاركة في مهام أممية خارج الوطن، حسبما أشار أحد المواطنين، معتبرا أن مواد مشروع مراجعة الدستور في حاجة إلى شرح وتوضيح مادة بمادة عبر قنوات الاتصال الرسمية حتى تصل الفكرة الصحيحة إلى المواطن بعيدا عن النقاشات الشعبوية والأحكام المسبقة.

وأبرز أحد المتحدثين أن مشروع تعديل الدستور فرصة لإصلاح أخطاء النظام السابق فيما يخص الفصول التي كان فيها نوع من الثغرات، خاصة ما تعلق ببيان أول نوفمبر ودسترة الحراك بالإضافة إلى توضيح مهام كل جهاز تشريعي وقضائي.

واستقرت الكثير من الآراء على أمل أن يكون هذا الدستور توافقيا حتى يحيلنا على مرحلة جديدة بالنسبة للتأسيس لنظام ديمقراطي، عدالة اجتماعية، انتخابات نزيهة في إطار الجزائر الجديدة وأن يكون الفاتح من نوفمبر إعلانا لبداية مسار أفضل كما كان الانطلاقة الأولى لجزائر الاستقلال هذا ويستبشر الكثيرون أن يكون هذا الدستور بادرة خير في انتظار النظام الانتخابي الجديد الذي سيكون فرصة لإبراز دماء جديدة في الانتخابات المحلية والتشريعية، فضلا عن قانون الانتخابات الذي اعتبر البعض بأنه سيعود إيجابا على الممارسات السياسية بالنسبة للمنتخبين آملين في أن يكون الدستور عاملا للدفع بعجلة التنمية وأن يحمل تعديلات ترقى لما يتطلعه الشعب من الجزائر الجديدة، مؤكدين على أن تولي الكفاءات الشبانية تسيير الجزائر الجديدة سيكون لبنة أولى لبناء الجزائر الجديدة تكون الغلبة فيها للقانون تلبية لمطالب الحراك.

وسائل الإعلام والحركة الجمعوية مطالبان بالانخراط في التحسيس

وبالعودة إلى دور وسائل الإعلام في هذا الحدث الوطني فإن الكثير من المواطنين أكدوا على ضرورة تكثيف الموائد المستديرة والمضامين التحليلية عبر مختلف الوسائل الإعلامية بالاستعانة بخبراء من أجل إطلاع المواطن وتوضيح كل المواد بشكل يساعده على فهمها واستيعابها بالشكل الصحيح.

من جهتهم بعض ممثلي الجمعيات المحلية الناشطة عبر ولاية ورقلة أثاروا نقاشا في الشق المتعلق بالدور المنوط بالحركة الجمعوية في هذا الحدث الوطني، مؤكدين على أن دور المجتمع المدني لا يقل أهمية عن دوره في التكافل والتضامن الاجتماعي خاصة أن التحسيس بالمشاركة بقوة في الاستفتاء على الدستور شأن وطني يهم المواطن بدرجة أولى ويتزامن مع اهتمام واضح بالحركة الجمعوية وتمكينها بدسترة دور المجتمع المدني في اتخاذ القرار خاصة وأن الاستفتاء على الدستور لا يعني التصويت على شخص أوحزب بقدر ما يعني التصويت لأجل الوطن.

من جهة أخرى، يدعوالكثير من المتابعين لهذا الشأن إلى ضرورة إيلاء تحسيس المواطنين عبر هذه المناطق الاهتمام الكافي على اعتبار أن ولاية ورقلة تعرف تواجد مكاتب متنقلة عبر دائرة البرمة الحدودية تنطلق فيها عملية التصويت عادة قبل الموعد الرسمي للانتخابات.

توجيهات صارمة للتقيد بالبروتوكول الصحي

تجدر الإشارة إلى أن التحضيرات لموعد الاستفتاء على الدستور تصحبها تعليمات للتقيد الصارم بالبروتوكول الصحي والإجراءات الوقائية لتفادي انتشار وباء كورونا وفي هذا السياق كان قد كشف المنسق الولائي للسلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات بورقلة علي شمسة على هامش عملية تنصيب أعضاء المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بولاية ورقلة بالإضافة إلى منسقي المندوبيات البلدية أن عملية التنصيب قد عرفت تقديم توجيهات وتوصيات المتعلقة بمهامهم لاسيما أنه تم تنصيب لجان لمراجعة القوائم الانتخابية على أن تكون تحت إشرافهم ويمدون بصفة يومية بكل المعلومات المتعلقة بالمسجلين الجدد والمشطوبين والبيانات المتعلقة بهذه العملية أولا بأول، كما تم إسداء تعليمات بعد تنصيبهم على أساس البدء في التحضير للعمل بها والمرتبطة بالبروتوكول الصحي وتحسيسهم بأهمية التقيد به قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية وفقا للبرنامج المحدد والمنتظر تطبيقها يوم الاستفتاء عبر كل مراكز ومكاتب الاقتراع، وقد عرفت هذه العملية تنصيب 8 أعضاء للمندوبية الولائية و21 منسق مندوبية بلدية.

وفي هذا الشأن اعتبر من جانبه المنسق البلدي لبلدية الطيبات العيد عليات أن التقيد بالإجراءات الوقائية يبقى أحد أبرز عوامل إنجاح هذا الحدث الوطني، مضيفا أن الاستفتاء على الدستور فرصة لا تعوض أمام المواطن لإبداء رأيه بكل حرية وتستدعي عدم تفويتها، أما المنسق البلدي لبلدية تماسين إسماعيل قادير الذي أوضح أن مهام المنسق البلدي يكون متابعة سير عمل لجنة مراقبة القوائم الانتخابية وإمكانية التدخل من أجل حل كافة المشاكل أوأي عوائق قد تعترض عمل اللجنة فقد أكد أن هذا الموعد بالإضافة إلى أنه يحمل رمزية تاريخية فإنه سيكون ركيزة أساسية من أجل الانطلاق في الجزائر الجديدة وبالتالي سيكون موعدا هاما من أجل وضع أولى لبنات الجمهورية الجديدة.

رسائل ودلالات..

حمل حضور رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي إلى ولاية بومرداس لإعطاء إشارة انطلاق عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية المتعلقة بالاستفتاء على الدستور في يومها الأول أكثر من دلالة بالنظر إلى ما يمثله من دعم معنوي للمواطن وفئة الشباب بالخصوص الذين ارتبطت بهم ظاهرة العزوف عن المشاركة في المواعيد الانتخابية وعدم الاهتمام بما يجري حولهم لأسباب ربطها الكثير من المتابعين والمختصين الاجتماعيين بمشكل «أزمة الثقة» العميقة التي هيمنت على الفكر الجمعي وأصابت علاقة الحاكم بالمحكوم في الصميم ولم يعد خطاب السياسيين وممثلي الأحزاب يجدي نفعا حسب رأي الأغلبية ما يعني ضرورة تبني خطاب جديد مقنع لاستمالة أكبر عدد من الأتباع.

نقطة ثانية مهمة في هذه الخطوة وهي أهمية الوعاء الانتخابي بولاية بومرداس الذي يقدر بـ526 ألف مسجل في القوائم الانتخابية خلال آخر انتخابات رئاسية لسنة 2019 مقابل مشاركة ضعيفة في كل الاستحقاقات فسرها البعض باستمرار نفس الخطاب من قبل الطبقة السياسية المحلية وضعف القدرة الاقناعية وغياب البدائل التي يتطلع إليها المواطن لتحسين وضعيته الاجتماعية، والدليل هو انسحاب شبه تام لممثلي الأحزاب على المشهد..

وبالتالي أصبح حضور أو غياب منتخبي الشعب من عدمه سواء في نظر هذا الأخير الذي تحولت قبلته من البلدية إلى الدائرة لطرح الانشغالات والمطالبة بمشاريع التنمية المحلية وتحسين الظروف المعيشية بعدما ارتفعت مظاهر العجز في درجة الحضور المنتخبين والتعبير صراحة عن قصورهم في معالجة الشأن المحلي وإدارة الملفات الحساسة القريبة من المواطن أقلها الوقوف متفرجين أمام أكوام النفايات التي تغزوا شوارع الأحياء والمدن حسب التعليقات اليومية التي تحملها صفحات الفضاء الأزرق.

وقد كان خطاب شرفي واضحا وهو «يدغدغ» أحاسيس الإطارات الشابة من تقنيين ومهندسين الذين رفعوا التحدي سريعا والتحكم في التطبيق الالكتروني الجديد الذي أعدته السلطة الوطنية المستقلة في وقت قصير من اجل تسهيل مهمة التسجيل والشطب بالنسبة للمواطنين الذين غيروا من أماكن إقامتهم وعدم تحميل أنفسهم عناء التنقل إلى مكاتب الانتخابات بالبلديات، وهي إشارة واضحة على مكانة فئة الشباب في التوجه السياسي المستجد للجزائر الجديدة في الدستور الجديد الذي لا يمكن تجاهل حضوره ومشاركته في صنع مستقبله والمساهمة فيه بقوة وعدم تركه فريسة لقوارب الموت التي صنعت الحدث مؤخرا بولاية بومرداس وحدها التي تحمل خصوصيات كثيرة وتركة سوداء من سوء التسيير والإرث المشؤوم للعشرية السوداء.

وشكلت الخطوة أيضا حسب رئيس السلطة الوطنية للانتخابات «مبدأ ضمان» لمحاربة أشكال الغش والتزوير المحتمل التي شابت المواعيد السابقة ورسمت صورة سلبية في أذهان المواطن، وهذا انطلاقا من عملية حصر وتدقيق الكتلة الانتخابية الوطنية التي ظلت محل صراع طويل مع أحزاب المعارضة إلى عملية التصويت ورفع التقارير ومحاضر الفرز بفضل التطبيق الالكتروني ورقمنة مصالح السلطة ومندوبياتها الولائية.

قناعة أخرى ورسالة ضمنية تريد إقناع المواطن أن الخطاب الجديد لم يعد يستند إلى الركائز الهشة للأحزاب التقليدية التي استهلكت كل وقتها وخطابها الممل والفارغ، والاتجاه نحوشريك جديد شاب وطموح اثبت قدرة على إدارة الأزمات بخطاب فعال وعملي وهي فعاليات المجتمع المدني والجمعيات التضامنية وجمعيات الأحياء والقرى بما فيها غير المعتمدة التي وقفت الى جانب المواطن والعائلات المتضررة من محنة كورونا وقدمت له كل ما تملك حتى الكلمة الطيبة عن طريق حملات التحسيس والتوعية لرفع المعنويات في وقت الشدة، في وقت وقف فيه ممثلوا الطبقة السياسية متفرجين على هامش التاريخ.

بومرداس: ز.ك

يوسف قاسمي، مقرر اللجنة السياسية لتكتل «المسار الجديد»:

نسعى لـ «الرّباعية» لمواجهة مخلفات الممارسات السابقة

يتحدث يوسف قاسمي، رئيس منتدى النخبة والكفاءات المهنية وأحد الأعضاء المؤسسين لتكتل «المسار الجديد»، الذي يضم أكثر من 70 جمعية وطنية وفاعلين من المجتمع المدني يمثلون مختلف أطياف المجتمع، عن حيثيات ميلاد هذا المسار. وأكد لـ «الشعب ويكاند» أن لقاء النخب والمجتمع المدني جاء لتفعيل الحركية داخل المشهد السياسي وربط الصلة بين رباعية «الشباب، النخبة، المجتمع المدني والسلطة» في إطار المشاركة في إعادة «رسكلة» الحياة السياسية من جديد على جميع الأصعدة، بعد «الدمار» الذي خلّفته ممارسات سابقة.

حوار: هيام لعيون

×ممكن التعريف بمنتدى النخبة الذي ترأسه؟

■■ بدأ كمبادرة سياسية وطنية لحل الأزمة، طرحت رسميا في الإعلام وقدمت للجهات المختصة ماي 2020، وتواصلنا مع كل الفاعلين، وكانت لنا عدة مساهمات سياسية على الساحة، حيث شاركنا في ندوة المنتدى الوطني للحوار الذي انعقد بمدرسة الفندقة بعين البنيان بالعاصمة، كما شاركنا في لجنة الحوار لكريم يونس يوم 22 أوت 2019، وقدّمنا قائمة مقترحات للسلطات المعنية في ذلك الوقت، حيث أيّدنا المسار الدستوري والانتخابي وشاركنا في الانتخابات ودعونا للمشاركة بقوة من منظور حل مشاكل البلاد بأقل الموجود وفي ظل عيوب الدستور أفضل من القفز نحوالمجهول.

وبعد الرئاسيات عقدنا جمعيتنا التأسيسية في 17 جانفي 2020 وحولنا المنتدى إلى جمعية وطنية عليمة ثقافية مجتمعية تشتغل على قضايا المجتمع بشكل عام كقوة اقتراح وخبرة تقدم للمجتمع، وكتأطير وتفاعل وتسند الدولة ومؤسساتها لضمان استقرارها وتطورها وحداثتها.

الشعب: ميلاد تكتل «المسار الجديد» بشكل فاجأ المتابعين. بصفتكم أحد الأعضاء الفاعلين فيه، هل يمكن أن تكشف خلفيات أول لقاء جمع النخب والمجتمع المدني؟

يوسف قاسمي: جاء هذا اللّقاء المنظم يومي 18 و19 سبتمبر الجاري، بعد اتّصالات أجريت مع بعض الأصدقاء والنشطاء والفاعلين في المجتمع المدني، حيث عُرض علينا المشاركة سواء بصفة شخصية كعميد لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بقالمة أو كرئيس لمنتدى النخبة والكفاءات المهنية، وفعلا لبّينا هذا النداء وبكل حرية، ولا أخفي عليكم أنني في البداية تساءلت حول من يقف وراء تنظيم هذا اللقاء، وما هي أهدافه وتأكدنا أنها مبادرة صادرة من قبل شخصيات ونشطاء ومن بعض التنظيمات الجمعوية، ونحن كصيرورة ضمن المجتمع المدني والنخب، وكذلك ضمن هذا الإطار، ومنه شاركنا في ميلاد التكتل الجديد خدمة للجزائر.

×ما الذي اقترحتموه في هذا اللقاء؟

××× بصفتي مقرّر اللجنة السياسية، قدمت التقرير السياسي خلال لقاء «فندق الجزائر»، ومن بين أهم النقاط التي عُرضت هي إشكالية الاستقالة العامة للمواطنين من الممارسة السياسية، وفقدان الثقة مع السلطة خصوصا من طرف الشباب، وما تعلق بواقع التهميش الذي تعيشه الفئة العريضة من المجتمع التي تشكل 75 بالمائة، ولذلك فان معالجة إشكالية عزوف الشباب عندنا تعتبر من بين أولى أولوياتنا في المرحلة الراهنة، كما اقترحنا «ميكانيزمات» تخصّ أولا، رفع القيود العامة في إنشاء الجمعيات وفي القوانين المستقبلية وفي التعيينات وفي كل الجوانب المتعلقة بالحياة السياسية، لأن الشباب يملك كفاءات وقدرات ويملك طاقة، تسمح له بالمساهمة في إحياء وتجديد واقع الممارسات السياسية البائدة.

الأمر الثاني، اقترحنا فكرة التنصيص القانوني على نسبة ضمن القانون العضوي للانتخابات وإجبار الأحزاب السياسية ضمن نفس القانون بتخصيص نسبة للشباب، كما خصّصت «كوطة» بنسبة 30 بالمائة للمرأة، حيث يجب أن تخصص «حصة» للشباب بين 25 إلى 50 بالمائة بالنسبة للشباب في كل العمليات الانتخابية والسياسية وفي تولّي المناصب والمجالس المنتخبة.

أما المسألة الثالثة التي اقترحناها وهي مهمة للغاية في نظرنا، هي إنشاء مدوّنة للتكوين السياسي والبيداغوجي تفرض على الأحزاب والنشطاء وكل من يقتحم الساحة السياسية بصفة رسمية ونظامية لإنشاء قواعد للتكوين من أجل تكوين إطارات، إذ لا يجب أن ينحصر وجودها في المواعيد الانتخابية فقط، حيث كانت تنتشر مظاهر أفسدت العملية السياسية مثل «الشكارة» وغيرها من الأمور. وهذا لإعادة قيمة النضال السياسي والالتزام الأخلاقي الذي فقد خلال السنوات الأخيرة.

طرحنا مدونة أخلاقية تتضمن مبادئ كلية تقوم على فكرة المواطنة، والرغبة في النشاط السياسي، إلى جانب النزاهة والكفاءة والجدارة كمعايير للتقديم والتأخير، وتقوم في النهاية على إبعاد الوسائل الأخرى السابقة مثل الزبونية، الجهويات والأصولية، لأنه في مرحلة ما كانت الأحزاب السياسية عبارة عن هيئات معظمها مقاولاتية وسجلات تجارية ضمن المقاولة المالية والسياسية، وكذلك فان معظم الجمعيات كانت تقوم باختصاص التزكية ورفع اليد، وغيرها من السلوكات التي شوّهت العملية السياسية في الجزائر.

لذلك اليوم وجب أن نكرس مدونة أخلاقية تفرض على الفاعلين في المجال من خلال صيرورة التكوين ومن خلال مدى تمثيل متوازن في المجتمع بين الشباب والمرأة والكفاءات والنخب والأحزاب السياسية التي تشتغل على ترجمة هذه الأمور بهذه الطريقة، وهذا للوصول إلى ترميم الثقة من جديد ويمكن أن نعطي جرعة جديدة للنشاط السياسي.

ألا ترى أن ميلاد «التكتل الجديد» جاء متأخرا مقارنة بمضي «الجزائر الجديدة» نحو الخروج بدستور جديد سيستفتى الشعب فيه؟

■■ تقول القاعدة إن «ما لا يدرك كله لا يترك جلّه»، فنحن كمنتدى النخبة والكفاءات قدمنا اقتراحات لرئاسة الجمهورية بعد تنظيم ورشة خاصة بالأمر في 13 ماي الماضي.

هل لنا أن نعرف فحوى هذه الاقتراحات؟

■■ هناك أكثر من 5000 مقترح، وهناك بعض المسائل أستطيع أن أقول أنها تتوافق مع اقتراحاتنا، وفي النهاية قمنا بجهد شخصي فقط، أما الأصل فكنا متواجدين كمبادرة في فترة الأزمة، ما قبل رئاسيات ديسمبر 2019، حيث كنا ننشط منذ أكثر من سنة ونصف على الساحة، ولذلك كان حضورنا فاعلا سواء سياسيا أو إعلاميا أو مدنيا حتى في «أزمة «كوفيد»، عناصرنا انتشرت في المجتمع وأدت دورها، وحتى أننا ساهمنا ماليا في فترة الأزمة الصحية التي ضربت البلاد، حيث فرضنا على قياداتنا التبرع بـ 25 بالمائة من الراتب الشهري تقدم كتبرعات للمحتاجين، حيث تركنا الحرية في كيفية التبرع سواء بالتعامل مع الجمعيات أودعم صندوق التبرعات أوبشكل فردي مباشرة.

الآن فإن أهم شيء بالنسبة لنا هو التأسيس الجماعي لأن العمل الفردي لا يكفي، لذلك لابد من لقاء الشباب والنخب الجامعية، لقاء النخب وشباب المجتمع المدني والسلطة، وما لقاء اليوم الا فرصة للتلاقي ولتبادل الأفكار وفرصة لتأسيس عمل مشترك مستقبلا إن شاء الله.

ماذا تنتظرون من لقاء النخب والمجتمع المدني؟

■■ حسب ما وصلني هناك أكثر من 70 جمعية وطنية وفاعلين من المجتمع المدني وغيرهم من نخب المجتمع، لكن، بالنسبة إلينا، فان ألأهم قد تحقق لمّا تشكلت لجان وورشات اشتغلت الجمعة الماضية حتى وقت متأخر، وخرجنا بمقررات لتصاغ وتحول للجهة الرسمية وتقدم للأعلام والرأي العام للاطلاع عليها، وهذا في حدّ ذاته أمر ايجابي. وكتكتل جديد هناك أكيد عيوب ونقائص تشوب هذا المولود السياسي، لذلك دعونا إلى ضرورة عقد لقاءات أخرى لتتعمق الفكرة أكثر وليستمر هذا الجهد.

× حول تعديل الدستور مادوركم كفاعلين؟

■■ بشكل إجمالي، نحن مع فكرة المشاركة، والدعوة بقوة للمشاركة في الاستفتاء، لأن العزوف سيفتح أبوابا لعودة ممارسات سابقة أوشبيهة.

كيف تنخرطون في هذا المسعى؟

■■ يكون من خلال تجنيد كل عناصرنا، من خلال تدخلات إعلامية، ونشر بيانات خاصة بالمنتدى، كذلك التفاعل الافتراضي، حيث سيكون حضورنا ايجابيا مع النخب والمجتمع المدني ومنفتحين للمشاركة مع كل الفاعلين وكل المخلصين الأوفياء للصالح العام .

شاركتم في لقاء عين بنيان في جويلية 2019 للمعارضة، الذي جمع، أكثر من 60 حزبا سياسيا ومن جمعيات المجتمع المدني، الا تعتقد أنكم «تمسكون العصا من الوسط «؟

■■ بشكل عام نحن تكنوقراط وخبراء، والمنتدى مفتوح لكل الكفاءات ولكل الإطارات، ولنا تمثيل في 24 ولاية في المرحلة التأسيسية، ولنا مؤسساتنا الوطنية وننتظر في المرحلة المقبلة ـ بعد الكوفيد ـ النزول للولايات للتأطير مكتبنا الوطني متكون من 16 عضو، ولنا 4 نواب رئيس.

أستاذ القانون الدستوري لخضر بوعافية:

قانون الانتخابات الجديد يجب أن يبتعد عن «التسييس»

أكد أستاذ القانون الدستوري بجامعة الجزائر لخضر بوعافية، أمس، أن مبررات مراجعة قانون الانتخابات كثيرة لأنها تتعلق بالقوانين العضوية المتعلقة بانتخابات تتماشى مع الأنظمة السياسية السائدة وعبر مراحل، خاصة إذا ما قارنا النظام السياسي أو الانتخابي في الجزائر مع بعض الدول المتطورة، غير أن القانون الانتخابي الجديد يجب أن يكون بعيد عن أي صبغة سياسية.

خالدة بن تركي

أوضح الأستاذ بوعافية في تصريح لـ «الشعب» أن قانون الانتخابات في بعض الدول المتطورة لازال ساري المفعول ولازالت تعتمد على قانون 1914 بالرغم من التعديلات التي أدخلت، وهو لازال يعتمد في تنظيم الانتخابات، إلا أنه في الجزائر بالرغم أن القانون ظهر في مرحلة نظام الحزب الواحد، ولكن يعتبر من أحسن الأنظمة الانتخابية ورغم أنه مجرد قانون عادي إلى أن وضع في مصاف القوانين العضوية.

وفي تشريحه أكثر لقانون الانتخابات، قال إنه صدر إلى جانب القوانين الأخرى في الساحة السياسية غير أن القانون 12- 01 يعتبر من ضمن قوانين الإصلاح السياسي التي ظهرت بعد موجة الربيع العربي، ونظم الانتخابات ويعتبر نقلة نوعية بالرغم من النقائص التي ظهرت عليه بعد الاستحقاقات خاصة في مادته الـ «80» .

وصرح الأستاذ بخصوص المراجعة التي فتحت الباب أمام الجامعيين وذوي المستوى المحدود أن هذا معمول بها في الدساتير عبر العالم لأن الشخص محدود المستوى العلمي يستطيع إن كان من فئة عمالية متمكنة أن يمنح الأحسن والدساتير تراعي ذلك.

مشيرا أن هذه القيود كانت سائدة في الأربعينيات أو العشرينيات، لكن الدساتير الحالية عبر العالم تعمل وفق هذا المنطق وتخول لأي شخص حق الترشح، لأن اشتراط المستوى الجامعي والعلمي يعتبر إهانة للمواطن البسيط وهذا لا يعكس بتاتا الديمقراطية والمساواة التي ينادى بها.

تحسيسا بأهمية المشاركة في الاستفتاء:

لقاءات جوارية لشرح مشروع تعديل الدستور بأدرار

شرع بولاية أدرار، في تنظيم لقاءات مع المواطنين عبر البلديات والقصور والأحياء لشرح محاور مشروع تعديل الدستور، والتحسيس أيضا بأهمية المشاركة في الاستفتاء الشعبي المقرر تنظيمه في الفاتح من نوفمبر القادم، حسبما علم أمس، من المنظمين.

وفي هذا الجانب، بادر المندوب الولائي لوسيط الجمهورية إلى تنظيم لقاءات جوارية مع فعاليات المجتمع المدني عبر عدد من بلديات الولاية من أجل شرح مضامين التعديلات الدستورية لفائدة المواطنين وتحسيسهم كذلك بأهمية المشاركة في هذه المحطة الديمقراطية المتميزة التي تعد قاطرة للعبور نحو الجزائر الجديدة، حسبما أوضح مندوب وسيط الجمهورية.

وأشار محمود جلايلة أن «الوعي بأداء الواجب الانتخابي في الاستفتاء القادم يعد الكفيل بترجمة مطالب الشعب المشروعة في تحقيق الرفاهية وصون الحقوق والحريات وضمان انسجام اللحمة الوطنية وإحداث التغيير الإيجابي الذي يتطلع إليه الجميع».

وأبرز ذات المتحدث بالمناسبة أهمية توسيع هذا العمل التحسيسي نحو المواطنين بمختلف المناطق السكنية من خلال تكثيف اللقاءات الجوارية في هذا الشأن بالتعاون مع ممثلي المندوبية بالبلديات والجمعيات المحلية.

وقد لمس المؤطرون في أولى هذه اللقاءات الجوارية رغبة كبيرة وإرادة قوية لدى المواطنين لإنجاح الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، حسبما أشير إليه.

مناطق الظل بقسنطينة تصنع الحدث

4000 عائلة في جحيم بالخروب

يشتكي سكان حي جعفاروا عبد الله الكائن ببلدية ابن باديس بالخروب ولاية قسنطينة، من وضعية معيشية جد صعبة لا يمكن لأي عقل أن يتحملها أوأن يتعايش معها،حيث أنها أثرت سلبا على سكان هذا الحي الذي لا يزال يعيش حياة صعبة ومعاناة كبيرة بكل ما تحمله الكلمات من معنى.

قسنطينة: مفيدة طريفي

زائر حي جعفاروا الذي تعيش فيه أكثر من 4000 عائلة مقسمة لجهتين سفلية وعلوية، يلمح من الوهلة الأولى الوضعية الكارثية التي يعيشها هؤلاء خاصة من يعيش منهم بالجهة السفلية التي تضم 120 عائلة جعلتهم يتذوقون مرارة المعاناة والتهميش في ظل تجاهل وتثاقل الجهات الوصية للتدخل أو حتى لسماع مطالبهم والتي لا تخرج حسبهم عن حيز العقلانية هذا بعدما حرموا من أبسط حقوقهم في الحصول على سكنات اجتماعية تليق بهم وتمكنهم من العيش بكرامة.

معاناة حقيقية وأوضاع كارثية ونقائص بالجملة

سكان الحي وعلى رأسهم رئيس الجمعية «خ ساعد» أكدوا أنهم يتكبدون معاناة يومية ملؤها التخلف، الفقر والحرمان، وحسب ما أفاد به ذات المصدر أن منطقتهم السكنية عبارة عن سكنات فوضوية قصديرية هشة تفتقر لأدنى شروط النظافة والحياة الصحية، إذ أنهم يفتقدون لأبسط ضروريات الحياة والعيش الكريم، في غياب تام لشبكة الغاز الطبيعي حيث يعيشون تحت وطأة ورحمة قارورات غاز البوتان التي ترتفع أسعارها بأيام الشتاء في ظل برودة المنطقة التي تتواجد في أعلى مرتفعات البلدية، فضلا عن هذا يشتكي الأهالي المسافة البعيدة التي يضطرون لتجاوزها للحصول على قارورة أو اثنين، ناهيك عن شبكة كهرباء عشوائية التي أوصلوها بمنازلهم من طرف عائلات الجهة العليا التي زودت بالتيار الكهربائي هذا من خلال خيوط كهربائية طويلة بالاعتماد على ألواح خشبية كأعمدة لها، الأمر الذي يهدد بوقوعها والتسبب بحوادث إنسانية خطيرة، أما الأمر الذي يثير التعجب والاستغراب حقا هو أن 45 سكن عائلي بالحي مزود بالكهرباء دون الغاز و76 مسكن مزود بالغاز دون الكهرباء وهذا منذ أكثر من 40 سنة رغم علم السلطات المعنية بالوضعية التي تنبئ بكارثة والتي كثيرا ما وعدت بإيجاد حلول لها لكن على ما يبدو أن أحلام هؤلاء الأهالي لم تجد من يجسدها على أرض الواقع.

الفضلات والقاذورات ديكور دائم للمنطقة في غياب السلطات

من خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها «الشعب» لبلدية ابن باديس عموما ولحي جعفاروا عبد الله خصوصا، هذا بدعوة خاصة من رئيس جمعية الوفاء، بغية إيصال معاناتهم للرأي العام والسلطات على حد سواء، وقفنا على صورة تعكس المستوى المتدني الذي يضطر الساكن بالحي للعيش وسط بيوت قصديرية هي أقرب للأكواخ منها للمنازل المعروفة.

فمن الطفولة التائهة بين القاذورات، البرك والمستنقعات المنتشرة بشكل واسع حول منازلهم الشبه منهارة التي تنبعث منها روائح الرطوبة، وصولا إلى الصعوبة الكبيرة لتجاوز سيول مياه الراكدة والجارية هذا بسبب العطب الدائم بقنوات الصرف الصحي، والتي يمتلئ بها الحي في ظل الروائح الكريهة والحشرات والانتشار الواسع للجرذان.

وفي ذات السياق أكد لنا سكان حي جعفاروا المتضرر الذين كانوا يتهافتون علينا وكأنهم أخيرا وجدوا من يستمع إلى انشغالاتهم وأحلامهم البسيطة التي لا تخرج عن حيز العقلانية، على أنها البداية فقط، وهو الأمر الذي لمسناه لدى توغلنا للحي أين وجدنا تنوع هائل من القاذورات والأوساخ الخاصة بالمنازل والخاصة بالحيوانات والتي ترمى عشوائيا في ظل عدم توفير حاويات الأوساخ.

لا توجد دوريات بلدية تتابع تنظيف الحي من فضلاته، حيث أن معظم سكان هذا الحي يربون الأبقار والأغنام والدواجن باعتبار المنطقة منطقة فلاحيه بدرجة أولى لكن الأمر الذي يدعوا للاستغراب هو أن كل منزل يجاوره إسطبل مما نتج عنه انتشار روائح كريهة مختلطة لا يمكن تحملها والتي تطرح مع قدوم فصل الصيف انتشار أوبئة خطيرة كما وقد أضاف ذات المتحدث أن معظم أطفالهم مصابين بأمراض حساسية وجلدية خطيرة، كما ذكر السكان الحالة المزرية التي تشهدها الطرقات حيث أكدوا أنها لم تشهد أي عمليات تصليح أوتهيئة وذلك منذ أن سكنوا المنطقة والطرقات مهترئة دون أدنى تهيئة إذ بقيت على حالها بترابها وأحجارها وصخورها دون أي تعبيد لسنوات طويلة فبمجرد سقوط الأمطار تغلق نهائيا وتتحول إلى أكوام من الطين والسيول وتصبح الأوحال هي سيدة الموقف ويصعب السير فيها حيت يستحيل في كثير من الأحيان تنقل السكان لقضاء حوائجهم وانشغالاتهم.

شباب الحي يشتكون نقص المرافق الترفيهية

هذا وقد طرح شباب الحي المتضرر بدوره مشكل افتقار بلديتهم لأبسط الهياكل التي من شأنها أن تهون عليهم معاناتهم اليومية القاسية في ظل نقص المرافق الترفيهية والرياضية، على غرار دور الشباب والملاعب، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على حياة ويوميات هؤلاء الشباب اليائس هذه الوضعية دفعت بالعديد منهم بالوقوع بأحضان عالم المخدرات السموم والانحراف هذا للهروب من واقع مرير وقاس، كما تساءلوا بدورهم عن سبب عدم ترحيلهم من هذا الحي القصديري إلى سكنات لائقة كغيرهم من الأحياء التي كانت مقارنة بوضع حيهم السكني لا تشكومن النقائص المسجلة لديهم، كما اشتكى الشباب من البطالة الخانقة التي يتخبطون فيها حيث يعملون جاهدين لإيجاد فرص عمل تقييهم الحاجة طالبوا بأهمية إعطاء ابناء البلدية بالعمل بالمنطقة الصناعية المتواجدة على مستواها، فضلا عن توفير وسائل النقل التي تسجل غياب تام ما يزيد مشقة التنقل من وإلى البلدية الأم حيث أثقلت سيارات «الفرود» كاهلهم وزادت لهم تكاليف أخرى هم في غنى عنها مضيفين أن النقل والصحة من أهم لاسيما مع اقتراب فصل الشتاء.

حلان لا ثالث لهما

في نهاية الزيارة التي قمنا بها للحي طالب ممثلو سكان جعفاروا عبد الله الجهات المعنية، على رأسها والي الولاية بالتدخل لوضع حد لمعاناتهم اليومية هذا باقتراحهم لحلين لا بديل لهما، إما بالترحيل الفوري نحو سكنات اجتماعية محترمة، أو الاستفادة من البناءات الريفية حيث أكد لنا السكان أنه تم توزيع 73 سكنا اجتماعيا من إجمال 225 سكن استفاد منه آخرون غير مواطني هدا الحي الذي له حسبهم الأولوية بعملية الترحيل والأحق هذا بحجة الوضعية المزرية التي يعيشونها خاصة أنه لا يزال 120 سكن اجتماعي شاغر ينتظر عن قريب توزيعها لكنهم يستبعدون حصولهم عليها هذا لأسباب مجهولة حيث اقترح رئيس الجمعية أن يتم ترحيل على الأقل سكان الجهة السفلية.

رفع الغبن عن قرية بالطرش السعيد

يتكبد سكان قرية بالطرش السعيد التي تبعد عن مطار محمد بوضياف بعين الباي بقسنطينة، معاناة ومشقة يومية جراء الظروف الاجتماعية القاسية التي يحيونها، مع افتقار قريتهم لأبسط ضروريات العيش الكريم حيت تتجرع قرابة 100 عائلة قساوة هذه الظروف منذ نشأة هذه القرية في السبعينات من القرن الماضي.

وحسب سكان القرية فإن هذه الأخيرة ذات طابع فلاحي حيث التحق بها السكان في إطار الثورة الزراعية آنذاك لتجابه منذ ذلك الحين شبح العزلة والتهميش دون أي تغير يذكر على مستوى جميع الأصعدة ليدفع بذلك المواطنون البسطاء ثمن تشبثهم بممتلكاتهم وأراضيهم الفلاحية غاليا..

فقد حرم سكان المنطقة من الاستفادة من أبسط ضروريات العيش الكريم فالمتجول عبر قرية بالطرش يلاحظ من الوهلة الأولى حجم المعانات اليومية التي يتخبط فيها الأهالي الذين أعربوا لنا عن استياءهم الشديد مما لحقهم من تهميش ولا مبالاة من قبل الجهات المسؤولة على مر السنوات الماضية على الرغم من الشكاوى العديدة التي رفعوها إلى مختلف الجهات الرسمية بضرورة توفير متطلبات العيش الكريم والمتمثلة في ضرورة استفادتهم من مشاريع التهيئة الحضرية وقنوات مياه الشرب وشبكة الغاز الطبيعي باعتبارها احتياجات لاغني عنها في حياتهم.

لا يزال السكان يعتمدون على الآبار التقليدية غير المراقبة صحيا لجلب الماء الشروب وهو ما يشكل خطرا حقيقيا يتربص بصحة هؤلاء المواطنين الذين بح صوتهم من مناشدة الجهات الرسمية لرفع الغبن عنهم أمام تأخر تزويدهم بهذه المادة الحيوية على الرغم من انتهاء كافة الإجراءات الخاصة بربط مساكنهم بشبكة المياه الصالحة للشرب، وفي سياق متصل طرح السكان مشكل تأخر استفادتهم من شبكة الغاز الطبيعي على الرغم من مقربة المحطة الرئيسية للغاز من مقر سكناهم إذ لا تبعد عن القرية إلا بـ500 متر لتتواصل معاناة السكان مع قارورات غاز البوتان التي يتم جلبها من المناطق المجاورة متحملين أعباء إضافية أثقلت كاهل الأسر ذات الدخل البسيط.

وأفاد السكان أن المنطقة تغمرها المياه القذرة جراء التسربات الكثيرة للمياه القذرة من قنوات الصرف الصحي، وهو الأمر الذي يشكل خطرا حقيقيا على الصحة العامة لهؤلاء في ضل انتشار الروائح الكريهة والحشرات الضارة التي تسبب العديد من الأمراض، هذا ولم يخف السكان احتياجهم للمشاريع التنموية وحملات النظافة للتخلص من المزابل العشوائية إلى جانب توفير النقل المدرسي للمتمدرسين الذين يقطعون الكيلومترات مشيا على الأقدام للالتحاق بمدارسهم هذا ويأمل السكان أن تلتفت إليهم الجهات المسؤولة وتتدخل لترفع الغبن عنهم وتضمن لهم العيش وسط ظروف كريمة.

إشهار

الشعب 2020/08/12

الدكتور عمار عبد الرحمان لـ «الشعب ويكاند»:

الصحافة الإلكترونية أملتها المدنية المعاصرة

تحول أملته المدنية المعاصرة في الزمن الافتراضي العجيب مكسر حواجز الجغرافيا السياسية، مقرب المسافات البعيدة في عالم القرية الواحدة، يقول عنه آهل الاختصاص، أملته محطة مفصلية في حياة الأمم قوامها الحداثة وروحها الرقمنة، إنها الصحافة الالكترونية التي تفرض قوالب جديدة وقواعد آمرة في عالم الإعلام المتغير بسرعة البرق، يفرض التكيف مع مستجداته اليوم قبل فوات الأوان.

كيف ولماذا؟ الحوار الذي أجرته «الشعب ويكاند» مع الدكتور عمار عبد الرحمان، أستاذ بكلية علوم الإعلام والاتصال في جامعة الجزائر3، يفصل إجابات عليها وعلى غيرها من أسئلة الراهن الإعلامي والإتصالي.

أجرى الحوار: فنيدس بن بلة

• شبكتنا العنكبوتية لم تنسج على أسس تكنولوجية صحيحة
• الأمن الإعلامي والأمن السيبيراني خطران يجب مواجهتهما
• التشريع الحلقة المفقودة في النظام الإعلامي الرقمي والتغيير ضروري
• جزأرة المواقع الرقمية (.DZ) رهان تفرضه الاستقلالية الإعلامية

الشعب ويكاند: الصحافة الإلكترونية حديث الخاص والعام، أين موقعنا من هذا التحول الإعلامي الرقمي، ماذا تحقق في هذه التجربة، التحدي؟

××**الدكتور عمار عبد الرحمان:** فعلا لا يختلف اثنان على أنّ الصحافة الإلكترونية قد أوجدت لنفسها مكانا تحت شمس الأمم، فهي تمثل بالأساس تحوّلا محوريا في حياة الأمم قوامها الحداثة وروحها الرقمنة.

إنّ هذا التحول الذي أملته المدنية المعاصرة في زمن ما بعد الحقيقة، يدفعنا للتموقع إلى جانب الأمم الأخرى، نحن نعيش في عالم متناسق إلكترونيا ولا يمكننا أن ننسلخ عنه بأي حال من الأحوال تفاديا للوقوع في الفجوة الرقمية.

وهي فجوة من شأنها إحداث القطيعة بيننا وبين باقي الدول الرائدة في مجال التكنولوجيات الحديثة والتي تبنّت منذ فترة الصحافة الإلكترونية، في الوقت الذي ازدهرت فيه سوق الهواتف الذكية.

الجزائر مطالبة إذا بمسايرة التقدم والمشي على خطى الحداثة، وبما أنّ الإعلام يعتبر عاملا محوريا في حياة الأمم، فإنّ الانتقال إلى عالم الرقمنة بات تحديا حقيقيا للإعلام الجزائري.

نقص التدفق العالي مصدر قلق المشتركين في الخدمات الرقمية

الواقع الإعلامي المتغير وتكنولوجيات الاتصال الحديثة، فرضت إذا هذا الخيار، هل خدمات شبكاتنا العنكبوتية تستجيب للطلب وتلبي الغاية؟

■■ في اعتقادي المتواضع، لا زالت الجزائر بعيدة عن الواقع الرقمي بشكل عام، لأنها تعاني نقصا فادحا في التدفق العالي، ومنه لا يمكن الاستجابة للطلب ولا لتلبية الغايات المرجوة، حتى وإن كانت الوزارة الوصية قد لجأت إلى رفع الذبذبات مؤخرا بطلب من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، إلا أنّ الوضع لا زال يراوح مكانه، فالشبكة العنكبوتية ببلادنا لم تنسج على أسس تكنولوجية صحيحة، في الوقت الذي أبدت فيه السلطة العليا للبلاد إرادتها في التغيير والتحول التكنولوجي.

وماذا يمكن أن تقدمه الألياف البصرية في تعزيز الشبكة العنكبوتية وسد الفجوة؟

■■ تعتبر الألياف البصرية مصدر التكامل الرقمي، فقد تفوقت الأمم المتقدمة في عالم الشبكة العنكبوتية بفضل شبكة الألياف البصرية الهائلة، التي مكنتها من تبوأ الريادة في عالم النت، فهي مصدر التدفق العالي، والجزائر تضطلع بتغطية كبيرة بخصوص الألياف البصرية، ومع ذلك لا زالت تعاني من نقص في التدفق العالي والذي يبقى مصدر قلق المشتركين في الخدمات الرقمية.

في اعتقادي، إنّ السياسات السابقة في مجال تكنولوجيات الإعلام أسّست للفشل في مجال النت، بالرغم من التغطية الكبيرة بالألياف البصرية، إلّا أن السياسات السابقة الفاشلة عطّلت عدة مشاريع واعدة لم تعرف التجسيد على غرار الـ FTTH وFTTX وهي متعلقة بجلب الأنترنت للبيوت وبأكثر سرعة وتدفق عالي.

في ظل العولمة الرقمية، كيف السبيل لبسط السيادة على الانترنيت وتحقيق الاستقلالية والأمنين الإعلامي والسيبراني؟

■■ يبقى الأمن الإعلامي والأمن السيبراني، من اهتمامات الدولة الجزائرية، وهي واحدة من المخاطر المحدقة بالأمم ويبقى بسط السيادة الرقمية مرتبط بمدى تمكّن الدولة من إحكام قبضتها على الجوانب الأمنية المتعلقة بالشبكة العنكبوتية ومدى قدرتها على تحصين قواعد بياناتها.

أين دور القمرين الصناعيين اللذين أطلقتهما الجزائر في كسب رهان الإعلام الرقمي، وإقامة صناعة ستاتليتية للبث الإذاعي والتلفزيوني والمكالمات وخدمات الانترنيت ونقل المعطيات والبيانات؟

■■ بالفعل تمكّنت الجزائر من إطلاق قمرين صناعيين، إلا أنّ نتائج تلك العملية لن تظهر في الوقت الحالي، فالتجربة التي ترعاها دولة الصين الشعبية ستدوم عامين على الأقل.

غياب وكلاء خدمات الأنترنت الخاصة سابقا أزم الوضع

نلاحظ أننا لا زلنا مرتبطين بخدمات دول أجنبية حيث معظم المواقع الرقمية خارج الوطن، وضعف إنتاج المضامين أدى إلى عزوف مستعمل هذه المواقع إلى الاتكالية على الأجنبي، كيف يمكن بناء مجتمع معلوماتي في هذه الحالة يوفر منشات قاعدية وطنية للاتصالات وشبكة عنكبوتية لخدمات نوعية؟

■■ الخوض في مجال الرقمنة يستدعي بالضرورة جزأرة المواقع الرقمية (.DZ) على غرار ما قامت به الصين، فالواقع الرقمي خطير جدا في مآلاته، والجزائر للأسف الشديد لا تملك الاستقلالية الرقمية، التي لا يمكنها أن تتأتى في ظل تراجع الخدمات الرقمية والنقص الكبير في التدفق العالي، وهو ما يجعلنا تحت رحمة الدول الحاضنة.

كما أنّ تغييب وكلاء خدمات الأنترنت الخاصة (Providers) في العقد الماضي، زاد من تأزم الأمور، ومنه لا يمكن الحديث عن توفير منشآت قاعدية وطنية للاتصالات. لهذا السلطات العمومية مهتمة الآن بهذا الجانب ومنحه الأولوية في ورشات الإصلاح والتغيير.

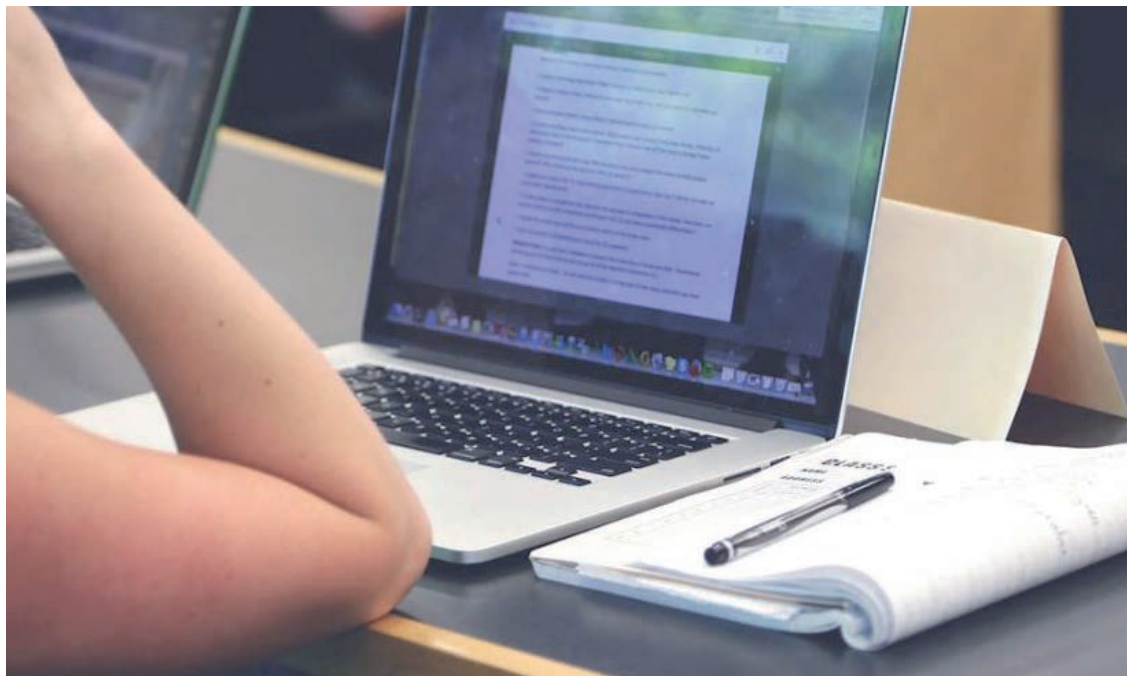

××أمام الانزلاقات والاستعمال غير الأخلاقي للفضاءات الرقمية، جاءت ورشات لتنظيم قطاع الاتصال وحديث عن وضع ترسانة قانونية لضبط المهنة الإعلامية واحترافيتها، كيف تقيمون التجربة وما هو منتظر في إقامة منظومة إعلامية وطنية لها ثقلها ووزنها في الزمن الرقمي المفتوح؟

××إنّ اتساع رقعة مواقع التواصل الاجتماعي على غرار فايسبوك، وكثرة المشتركين فيه (أكثر من 25 مليون مرتبط بشبكة الفايسبوك)، أدى إلى انزلاقات خطيرة، لعلّ أبرزها شيوع الأخبار الكاذبة fake news، وهو ما يستدعي إيجاد منافذ قانونية بوضع ترسانة قانونية تضبط القطاع، التشريع هو الحلقة المفقودة في النظام الإعلامي الرقمي بالجزائر، ومنه جاءت الورشات التي رعتها وزارة الاتصال والتي أشركت فيها منتسبي القطاع والخبراء والأكاديميين للإدلاء بآرائهم وتقديم الحلول الناجعة التي من شأنها ضبط القطاع من جهة وتحديد المسؤوليات الأخلاقية من جهة أخرى.

الابتعاد عن الشعبوية في التعاطي مع أمهات الأمور المتعلقة بالرقمنة

أين اتصالات الجزائر ومتعاملو النقال في معركة تحويل الوسائط التكنولوجية في الخدمات النفعية والاقتصاد الرقمي، حجر الزاوية في معادلة التغيير وإستراتيجية بناء الجزائر الجديدة؟

■■ في اعتقادي يبقى التحدي لولوج عالم التكنولوجيات الجديثة والرهان أكبر بخصوص مستقبل الجزائر، في ظل التحديات المختلفة وعلى أكثر من صعيد.

إنّ المؤسسة الأم (اتصالات الجزائر) اليوم أمام تحديات جسام، فهي مطالبة بمضاعفة الجهود بالتعاطي مع أمهات الأمور المتعلقة بعالم الرقمنة، يعني أنّها مطالبة بإعادة النظر في إستراتيجيتها المتبناة منذ أكثر من عقد، والتي لم تأت أُكلها، فالوضع الراهن يستدعي التحرك بسرعة والاحتكام إلى الميدان وذلك بتبني أفكار جديدة تساهم ولا ريب في تغيير المنحى الرقمي ببلادنا.

كلمة أخيرة.

■■إنّ الجزائر تعيش مخاضات عسيرة خاصة في عالم الرقمنة لمسايرة الأمم المتقدمة والرائدة في مجال التكنولوجيات الحديثة، ولعلّ أبرز أسباب التأخر التكنولوجي في بلادنا يعود لغياب الإرادة السياسية في ما سبق والتعامل مسؤولي القطاع (الوزارة الوصية واتصالات الجزائر) مع الملف التكنولوجي بكثير من الشعبوية، وهو ما أثّر سلبا على تقدمنا في هذا المجال بالرغم من امتلاكنا لكفاءات عالية أثبتت عبقريتها في الخارج قبل الداخل، ومنه يتوجّب على القائمين على هذا القطاع الحساس والمستقبلي، الاجتهاد في إيجاد صيغ موضوعية تؤمّن للجزائر ولوج عالم الرقمنة بكل أمان.

التفجيرات النووية بصحراء الجزائر.. جريمة تلاحق فرنسا

استعادة الأرشيف أداة قانونية لتحديد العدد الحقيقي للضحايا

غياب دراسة علمية متخصّصة لحجم الضرر

التفجيرات النووية بالصحراء وعددها 57 بين تفجير وتجربة بين 1960و1966، هي أخطر ما قامت به فرنسا في الجزائر، ما تزال آثارها على سكان مناطق بالجنوب استعملوا حقول تجارب، وخلفت مآس وأمراض سرطانية خطيرة وتشوهات خلقية ما يزال ضحاياها يعانونها، ولم تبذل فرنسا حتى اليوم أي جهد ملموس للتكفل بملف تفجيراتها النووية في الجزائر، وهو جريمة تلاحق فرنسا لحد الساعة، ويطالب الكثير من الحقوقيين والجمعيات فرنسا بتحمل مسؤولياتها في كل مخلفات تلك التفجيرات على الإنسان والأرض والطبيعة..

سهام بوعموشة

كلف التفجير النووي الأول المسمى «اليربوع الأزرق» حوالي مليار و260 مليون فرنك فرنسي تحصلت عليه فرنسا من إسرائيل في إطار الإتفاقية المبرمة بينهما في المجال ، وكان ذلك بتاريخ 13 فيفري 1960، تلاه اليربوع الأبيض في 01 أفريل 1960 ثم اليربوع الأحمر في 27 ديسمبر 1960، وذلك بحسب ترتيب ألوان العلم الفرنسي الثلاثة، لتختتم التفجيرات السطحية النووية بموقع حمودية برقان، المسمى في 25 أفريل 1961 حتى توهم فرنسا الرأي العام الدولي باختيارها اللون الأخضر بأن تفجيرات نووية وسلمية لا تؤثر على الإنسان وبيئته.

أثبتت نتائج الدراسات والبحوث خطورة الإشعاع الذري على صحة الإنسان والبيئة، وفرنسا رغم إطلاعها على هذه الدراسات والحضر الكامل الذي أقرّته القوى النووية الثلاث، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد السوفياتي روسيا حاليا والمملكة المتحدة سنة 1958، إلا أنها أدخلت الجزائر سكانا وبيئة في نفق مظلم كي تدخل النادي النووي وأصبحت بذلك القوة النووية الرابعة.

احتجاجات الدول الإفريقية وتنديد الأمم المتحدة

أمام احتجاجات الدول الإفريقية وتنديد الأمم المتحدة وضغوطات القوى النووية الثلاث آنذاك، اضطرت فرنسا إلى إيقاف تفجيراتها السطحية الأكثر تلوثا، لتتوجه إلى مواصلة برنامجها النووي بمنطقة إين إكر في إطار تفجيرات باطنية تعتبر أكثر أمنا وأقل تلوثا، ونجهل لحد الآن التفاصيل التقنية لأسلوب دفن النفايات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، نظرا لسياسة التعتيم التي فرضتها الحكومة الفرنسية على هذا الموضوع ونظرا لعدم تطور الوسائل الناجعة لمعالجة تلك النفايات في ذلك الوقت، كما أن فرنسا انسحبت من الجزائر دون ترك الخرائط والمعلومات لكشف أبعاد التلوث الإشعاعي.ويؤكد الأستاذ الدكتور عبد الكاظم العبودي من جامعة وهران، معهد العلوم الطبيعية في دراسته التي نشرت بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، أن أهم التأثيرات الصحية والبيولوجية الخطيرة على الإنسان والكائنات الحية ناتجة من قدرة الأشعة على إحداث أضرار جسيمة تمس البنيات والتركيبة للمادة الحية، تاركة آثارا مدمرة مباشرة وبعيدة المدى على الصحة والوظائف الفيزيولوجية والأيضية للجسم الحي.

وأوضح العبودي أن الإشعاع يؤثر على خلايا الجسم بطريقة مباشرة وغير مباشرة، حيث يتم تكسير الروابط بين الذرات المكونة لجزيئات مواد الخلية ويجعلها تنقسم انقساما سريعا وغير محكوم، وهذا ما يعرف بالنمو السرطاني، كما يؤثر الإشعاع على الجينات الوراثية، مما يسبب تغيرا في تركيبها، وبالتالي حدوث تشوّهات في الأجنة، وإصابات للكروموزومات خصوصا لدى الأطفال والأجنة في الأرحام، ومن بين الأمراض الوراثية الملاحظة على ضحايا التعريض الإشعاعي ضمور الأعضاء التناسلية، العقم ومتلازمة غير طبيعية إضافة إلى تشوهات في العظام، أمراض التمثيل الغذائي كنقص الإنجازات وأيضا الولادات المشوهة والإسقاطات وموت الأطفال بعد الولادة أوفي سن الطفولة المبكرة وفقر الدم للحوامل وارتفاع مستوى السكر.

مخاطر مميتة ووراثية للإشعاع

هناك الكثير من المخاطر المميتة والوراثية للإشعاع، لقد تم التأكيد أن تعرض الغدد التناسلية للأشعة السنية تكون نسبة الإصابة 2 ٪ لكل جراي وتسبب مخاطر مستقبلية، كما أن التعريض الإشعاعي المميت داخل الرحم تكون نسبة الإصابة 6 ٪ لكل جراي للجنين، ولاحقا عند مرحلة الحمل كثيرا ما يسبب الإصابة بالسرطان أو الموت ويتوقع أن تصل نسبة الخطر المميت 50 ٪، ولا يستبعد ذلك حدوث السرطانات مستقبلا عند السنوات العشر الأولى من العمر أو عند البلوغ بالنسبة للناجين من الموت المبكر. وأضاف أن الدراسات المختلفة والمستندة إلى السجلات الطبية أظهرت أن الإصابة بسرطان الدم وسرطانات الغدة الدرقية في مرحلة الطفولة بين سكان المناطق المتأثرة وتظهر في فترات مبكرة مقارنة مع أنواع السرطانات والأورام الخبيثة الأخرى كسرطانات الجلد، المثانة، الحنجرة، ونخاع العظم وغيرها، كذلك سجلت الملاحظات الطبية أمراض العجز الكبدي أو الكلوي نتيجة للتعرض الإشعاعي أو تسرّب المواد المشعة إلى الجسم والغذاء.

وفي مجال الثروة الحيوانية والنباتية، فإن جملة من الأمراض المميتة الناتجة عن الإشعاع ستؤدي إلى انخفاض الثروة الحيوانية والتنوع الإحيائي واختفاء عدد من الزواحف والطيور المهاجرة والعابرة والمتوطنة، وتتميز الأضرار في الجانب النباتي بتدهور الغطاء النباتي وتدهور الواحات وخاصة أشجار النخيل وانخفاض إنتاج المحاصيل الحقلية وظهور سلالات خضرية ضعيفة الإنتاج والمقاومة تجاه الأمراض النباتية والحشرات والفطريات والكائنات الدقيقة.

أما التربة والبيئة فإن التأثيرات المرافقة للانفجار وما يتبعه من عواصف وحرائق وحرارة وضغط تترتب عن هذه التغيرات المفاجئة في المناخ، تغيرات في حركة الكثبان الرملية في المناطق التي عانت من عوامل التعرية الهوائية بسبب العصف الذري، فالانفجار السطحي لتجارب منطقة ر ان ظل أثرها لعدة سنوات وبقي الموقع مهجورا وانعدم فيه كل مظاهر الحياة وارتفعت به مستويات الإشعاع، مما يجعل الحياة في هذا المكان مستحيلة.

لقد استخدم الفرنسيون عددا كبيرا من المواطنين الجزائريين كعينات تجريبية لفحص مدى الأضرار الإشعاعية، كما جلبوا إلى منطقة التفجيرات نماذج كثيرة من العينات الحيوانية والنباتية وفرنسا مارست التعتيم عن المعطيات المتعلقة بالانفجار والحشرات والكائنات الدقيقة لدراسة آثار الإشعاع على هذه الكائنات دون اعتبار لقيمة البشر.

وأكد العبودي أن النفايات النووية واحدة من أخطر مشاكل التلوث في عصرنا رغم التحدي التكنولوجي بمحاولة معالجتها، ولازالت الطرق العملية والعلمية المقترحة تتقدم بخطى بطيئة نسبيا بسبب لجوء بعض الدول التخلص من نفاياتها النووية على حساب بلدان أخرى وفي غياب التمويل المناسب وسيادة حسابات الأمان النووي مقابل المنفعة الإقتصادية على حساب المعايير الخلقية، عندما يتعلق الأمر بالبلدان المصنعة والمنتجة للطاقة النووية.

برونو بريلو: المنطقة الملوّثة تمتد على طول 150 كلم

كتاب التجارب النووية الفرنسية 1960 – 1996 للكاتب الفرنسي برونو بريلو صادر عن مركز التوثيق والبحوث في السلم والنزاعات هو أحد المراكز الفرنسية المتخصصة في الميدان النووي، كرّس فصوله لدراسة تأثيرات التجارب النووية على البيئة وصحة السكان وإدانة جرائم الإستعمار، هذه الدراسة اعتمدت على وثائق معتبرة، منها تقارير ذات طابع رسمي قد ظلت لوقت طويل موضوعة تحت ختم الطابع السري.

يؤكد المؤلف في دراسته أن تأثيرات الإشعاعات النووية الناجمة عن التجارب السطحية الأربع الأولى والتي أجريت بموقع رقان بين 1960 و1961 جد خطيرة بسبب حمولة البلوتونيوم في القنبلة من جهة ونوعية الطلقة المستعملة، كما يقدم الكاتب خريطة للمناطق الملوثة، الناجمة عن التجارب النووية والمستخرجة من التقرير السنوي لسنة 1960 لمحافظة الطاقة النووية، بحسب الخريطة فإن المنطقة الملوثة تمتد على طول بحوالي 150 كلم وعرض أقصاه 30 كلم.

في المقابل، أصدر كل من جون ماري كولين وباتريك بوفري، في جويلية 2020 دراسة تحليلية من وجهة نظر

معاهدة حظر الأسلحة النووية بعنوان: «نفايات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر: تحت الرمال النشاط الإشعاعي»، حيث تناولت مواقع التجارب النووية الفرنسية، منها الباطنية بالحمودية وإين إكر، ورقان، دفن المواد الملوثة في الرمل عمدا، وكذا الحالة البيئية والصّحية بها، وفيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، حيث اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات، وهي تدابير الحوار بين دولتين لتحسين الوضعية الإنسانية، مقاييس النفايات النووية، تدابير حماية الصحة؛ التدابير مع السكان، إعادة تأهيل وحماية البيئة، مؤكدة أنه لا ينبغي أن يدفن الماضي النووي لفرنسا في أعماق الرمال.

ونشير إلى إطلاق المنظمة غير الحكومية ايكان (الحملة الدولية لحظر الأسلحة النووية)، التي تضم حوالي 570 منظمة غير حكومية من 105 دولة نداء من أجل ممارسة ضغوط على فرنسا من أجل استخراج النفايات الناتجة عن التفجيرات النووية التي تمت في الصحراء الجزائرية، خلال الفترة 1960–1966، وذلك من أجل ضمان الأمن والسلامة الصحية للأجيال الحالية والمستقبلية، حيث تزامن نداءها مع اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية الذي أقرته الأمم المتحدة، بتاريخ 29 أوت من كل سنة.

وبالنسبة لقانون مورين Morin الذي سنته فرنسا عام 2010، ما هو إلا ذر الرماد في الأعين، فهو يدعو لاعتراف فرنسا بضحايا التجارب النووية بمستعمراتها السابقة وتعويضهم مستثنية الجزائريين من التعويض، كما أنها تعترف بـ 16 مرضا ناتجا عن التفجيرات النووية فقط، وقد طالبت المحامية فاطمة الزهراء بن براهم في العديد من المرات بضرورة استعادة أرشيف الفترة الإستعمارية ، لأنها

تشكل أداة قانونية تسمح بتحديد العدد الحقيقي لضحايا تلك التفجيرات.

رخيلة: جريمة ضد الإنسانية مستمرة..

ويصف المحامي عمار رخيلة في اتصال مع «الشعب ويكاند» التفجيرات النووية من ناحية التكييف القانوني بالجريمة ضد الإنسانية مستمرة، ضحاياها تفاقم الأمراض السرطانية والأوبئة الناجمة عنها، أضرار مستمرة متفاقمة ومتعددة تتصل بالسلامة الجسدية للإنسان والكثير من الناس فقدوا حاسة السمع والبصر، وتشوّهات لأعضاء جسدهم، متأسفا عن أن القانون الدولي تحكمت فيه الدول التي لها حق الإعتراض «الفيتو» والتي كانت دولا نووية، وكل قانون يصدر لتجريم التفجيرات تجمده وقد كانت محاولة في هذا الموضوع في سنوات الستينيات والثمانينيات.

وبحسب رخيلة فإنه لحد الآن هناك استنكار سياسي لكن ليست هناك قرارات أو محاكمات بالمسؤولية الجنائية، قائلا: «فرنسا على مستواها لها ضحايا وتسببت في ضحايا آخرين، طرح المشرّع الفرنسي الملف المتعلق بطلب تكوين ملف الخبرة والخبرة المضادة وعلى أن يتم بفرنسا، مع تقديم ملف طبي يفيد تاريخ الإصابة وأسبابها، فالجزائري يتعذر عليه القيام بالإجراءات والإستفادة من التعويضات».

وبالنسبة للدولة الجزائرية، يرى المحامي وجوب تسليم خرائط الخنادق التي كانت تستعمل في التفجيرات النووية، وفي نفس الوقت تقديم مساعدات تقنية وفنية وعلمية للقضاء على مخلفات التفجيرات، متأسفا لغياب صدى على المستوى الفرنسي ودراسة مفصلة وعلمية متخصّصة لحجم الضرر الذي لحق بالجزائر.

إشهار

ANEP ++++++

الشعب 2020/09/24

سعدي آيت زروق، مدير غرفة الصناعة التقليدية لبومرداس:

نشجّع التجارة الالكترونية.. و1269 حرفي استفاد من الإعانة

■ معاناة الحرفيين كبيرة جرّاء تداعيات جائحة كورونا
■ دورات في إنشاء المؤسسات المصّغرة وتقنيات تسويق المنتوج

حاول مدير غرفة الصناعة التقليدية والحرف لبومرداس سعدي آيت زروق الذي تم تنصيبه، شهر جانفي الماضي، على رأس الهيئة، في هذا الحوار الذي خصّ به الشعب «ويكاند» الدفاع عن خياراته اتجاه القطاع وتقديم حوصلة ايجابية لنشاط الهيئةو رغم تداعيات كوفيد 19.

وعرض طبيعة البرنامج السنوي المسطر لإعادة إحياء النشاط وإعطائه ديناميكية جديدة كرافد رئيسي للاقتصاد الوطني، والتركيز على عامل التكوين ومرافقة الحرفيين في ترقية نشاطهم وتشجيعهم على إنشاء مؤسسات مصغرة والاستفادة من مزايا أجهزة الدعم المحلية خاصة وكالة تسيير القرض المصغر «أونجام»، وتبديد المخاوف التي لا زالت عالقة في أذهان الحرفيين تجاه مصلحة الضرائب ووكالة «كاسنوس» في محاولة لتشجيعهم بأهمية الانتساب من أجل الحماية الاجتماعية، الى جانب تحد اقناع الحرفيين غير المصرّحين الذين ينشطون في الظل بضرورة التسجيل للحصول على بطاقة حرفي.

في هذا اللقاء أيضا، عبر مدير الغرفة عن قناعة كبيرة بضرورة إشراك فعاليات المجتمع والجمعيات المحلية الناشطة في مشروع «إنقاذ بعض الأنشطة والحرف اليدوية المهددة بالاندثار، خاصة في المناطق النائية أونقاط الظل، كما أسماها من أجل الحفاظ على هذا الموروث الثقافي والتاريخي ونقله عبر الأجيال»..

حوار: ز. كمال

«الشعب»: عرفت البطاقة التقنية للحرفيين بولاية بومرداس تأرجحا بين مقبل للتسجيل ومنسحب وتضاؤل عدد المسجلين أقل من 50 ٪، جراء عراقيل واجهت أصحاب المهنة بسبب الضرائب وارتفاع تكاليف الانتساب لوكالة «كاسنوس» ما تعليقكم..؟

سعدي آيت زروق: بلغة الأرقام الرسمية التي تحصيها غرفة الصناعة التقليدية والحرف فإن عدد المسجلين فعليا أي الذين يملكون بطاقة حرفي هو 4685 ناشط في مختلف الأنشطة المعروفة بحسب التصنيف المعمول به، في هذا الجانب، حيث يشكل نشاط الخدمات النسبة الأكبر من عدد الحرفيين بـ 56 ٪، تليها الأنشطة الفنية، بنسبة 26٪ والبقية يمثلها نشاط المواد، في حين لا يزال عشرات الحرفيين ينشطون بطريقة غير رسمية بمعنى غير مسجلين بالغرفة وغير مصرّح بهم لدى مصلحة الضرائب.

وهي شريحة واسعة نسعى إلى جلبها وتسجيلها للاستفادة من مختلف المزايا كالتكوين والحصول على شهادة تأهيل تساعدهم في الحصول على قروض لإنشاء مؤسسات مصغرة، ومرافقتهم أيضا في الانتساب الى مصلحة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء بهدف التغطية الاجتماعية والتأمين الصحي عن طريق الحصول على بطاقة شفاء، اضافة الى مزايا أخرى تتعلق بحق التقاعد.

• ذكرتم فئة الحرفيين الناشطين خارج الإطار الرسمي غير مسجلين في الغرفة، هل من رقم تقريبي؟ وما أسباب تفضيلهم نشاط الظل، وما قصة «الضرائب وتكاليف الانتساب» التي يبرر بها هؤلاء وضعيتهم المهنية والاجتماعية المتردية؟

•• اكتشفت منذ تنصيبي على رأس غرفة الصناعة التقليدية، بولاية بومرداس، بوجود طاقات كبيرة في هذا الجانب وحرفيين مؤهلين وأهل خبرة في المجال، لكن أغلبهم يشتغلون في الظل ولا يحبون الأضواء رغم ما يقدمونه من إبداعات في مختلف الأنشطة والمنتجات التقليدية خاصة في المناطق النائية، حيث لا تزال عشرات الأنامل الذهبية، بما فيهم النساء الماكثات في البيت يساهمون بفعالية في ترقية القطاع وبالتالي المحافظة على منتجات مهددة بالاندثار والزوال كصناعة الزرابي، السلل، الفخار، المظلات المصنوعة من مادة الدوم وغيرها من الإبداعات الأخرى، لكن من الصعب تحديد الرقم بدقة نظرا لغياب معطيات أوإحصائيات تقريبية لعدد

الناشطين غير المسجلين في غرفة الصناعة التقليدية.

أما عن أسباب تفضيلهم النشاط بعيدا عن الأضواء رغم الامتيازات التي وضعتها الغرفة لفائدة الحرفيين من أجل التأهيل المهني والاستفادة من التكوين فيبقى بحاجة إلى تقييم ودراسة رغم تبرير بعض الحرفيين ذلك بأعباء الضرائب وارتفاع تكاليف الانتساب إلى صندوق التأمين «كاسنوس»، الذي يبقى اشتراك معقول في حدود 32 ألف دينار، وعليه نسعى لتجاوز هذه الإشكالية بالتقرب من كافة الحرفيين بالخصوص في المناطق الريفية، وفي هذا الموضوع بالذات، نشتغل على مشروع شراكة وتنسيق مع فعاليات المجتمع المدني وممثلي الجمعيات المحلية من أجل التقرب أكثر من الحرفيين لاطلاعهم على مزايا التسجيل للاستفادة من بطاقة حرفي، وأيضا اطلاعهم على تحفيزات قانون المالية الجديد لسنة 2020 الذي أعفى بصفة كلية الحرفيين في قطاع الفنون من الضرائب شريطة تقديم تعهد للتكفل بتكوين متربصين من الشباب لإتقان الحرفة والحفاظ عليها مستقبلا.

سطرنا برنامج عمل سنوي خاص لتكثيف الحملات الإعلامية والتحسيسية بالتنسيق مع مراكز الصناعة التقليدية التابعة للغرفة من أجل التقرب أكثر من هذه الفئة واطلاعهم على مختلف عروض التكوين وبرنامج التأهيل بالتعاون مع مراكز التكوين المهني ومختصين تابعين للغرفة يسهرون على تقديم خبرتهم في مجال التسيير.

• على ذكر برنامج التكوين والتأهيل المتوّج بشهادة لفائدة الحرفيين، أين وصلت مجهودات الغرفة في هذا الجانب؟

•• سطرت غرفة الصناعة التقليدية برنامجا ثريا في مجال التكوين والتأهيل لفائدة الحرفيين الراغبين في الحصول على شهادة مهنية تتيح لهم أولا الحصول على بطاقة حرفي مع فرصة تطوير نشاطهم عن طريق إنشاء مؤسسة مصغرة والاستفادة من دعم الدولة والحصول على قرض لترقية النشاط وتوسيع مجال الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة.

لهذا الغرض، تم تخصيص برنامج لتكوين الحرفيين الراغبين في ترقية وتطوير مهنتهم التقليدية في مختلف الأنشطة مع دعوة حاملي المشاريع للاستفادة من دورات تكوينية يسهر عليها 8 مكونين مؤهلين معتمدين من طرف المنظمة الدولية للعمل من أجل تقديم كافة الإرشادات والتوجيهات التقنية والإدارية حول خطوات إنشاء مؤسسة مصغرة، طرق الإدارة الحديثة، تقنيات التسيير والمحاسبة، طريقة التسجيل والانتساب إلى صندوق التأمين، التسويق والترويج للمنتوج التقليدي وغيرها من المعارف الأخرى التي يحتاج إليها الحرفي أو حامل المشروع.

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية لهذه السنة الناجمة عن جائحة كورونا التي أدّت إلى تقليص مختلف الأنشطة وإلغاء التظاهرات والدورات التكوينية والمعارض، إلا أن الغرفة استطاعت الإشراف على تكوين حوالي 70 حرفيا استفادوا من دورات في مجال إنشاء المؤسسات المصغرة وتقنيات تسويق المنتوج التي تبقى من النقاط السوداء التي يعاني منها الحرفي، الى جانب دورات تكوين لاكتساب مؤهلات في بعض المهن الجديدة، لكنها بطابع تقليدي كمهنة استخلاص الزيوت النباتية والعطرية، صناعة مواد التجميل، مواد التنظيف، الصابون التقليدي وأخرى تخصّ مجال الخدمات التي يتطلع إليها الشباب كتصليح الهواتف النقالة وتركيب الألواح الشمسية.

• ثالوث «التسويق، المواد الأوّلية وديون الحرفيين نحو مصلحة الضرائب، يمثل حجر عثرة في بعث نشاط الصناعة التقليدية، بولاية بومرداس واستمرار ظاهرة النشاط غير المقـ، ما تعليقك؟

•• هذه الصعوبات والمشاكل المذكورة في الحقيقة ليست مقتصرة فقط على ولاية بومرداس، بل يعاني منها أغلب الحرفيين على المستوى الوطني وبدرجة متفاوتة، مع ذلك نعمل على تجاوز هذه العقبات بحسب الإمكانيات المتاحة، فبالنسبة لمشكل التسويق نحاول إيجاد منافذ أخرى وقنوات لتصريف منتجات الحرفيين عن طريق تشجيع المشاركة في مختلف المعارض والتظاهرات الوطنية الخاصة بالصناعة التقليدية التي تحولت في السنوات الأخيرة إلى معارض وبيع، مع فتح قاعات العروض على مستوى مراكز الصناعة التقليدية الجديدة في كل من برج منايل ودلس، وتخصيص فضاء لفائدة الحرفيين على مستوى واجهة البحر لبيع تحفهم التقليدية باستغلال موسم الاصطياف ولو أن جائحة كورونا أعاقت تنظيم التظاهرة، خلال هذا الموسم.

في هذه النقطة بالذات المتعلقة بإشكالية التسويق، تقوم الغرفة بتشجيع الحرفيين على اقتحام عالم التجارة الالكترونية التي ازدهرت مع جائحة كورونا وعدم الاقتصار فقط على المعارض، لهذا نعمل على تنظيم دورات تكوين مستقبلية في هذا الجانب بمشاركة مختصين لمساعدة المهنيين على اكتساب مهارات التسويق الالكتروني لمواكبة العصر والتحوّلات الاقتصادية والاستفادة من بعض التجارب الناجحة في الميدان.

أما عن قضية نقص وحتى انعدام بعض المواد الأولية وارتفاع أسعارها خاصة بالنسبة للمستوردة منها كمادة الطين الأبيض المستخدمة كثيرا في إنتاج السيراميك وبعض أنواع الفخار فيبقى مرتبطا بالوضعية الاستثنائية التي تعرفها البلاد بسبب كورونا وتقليص حجم الواردات، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها على عكس المواد الأولية المحلية كمادة الطين الأحمر المتوفرة حاليا، ليبقى مشكل الديون والضرائب في طريقه الى الحل بإيجاد آليات لتقليص نسبة الاقتطاع التي بدأت بإلغاء الضرائب المفروضة على نشاط الفنون.

• معاناة الحرفيين جراء جائحة كورونا وتداعيات الحجر المنزلي مضاعفة، بوقف النشاط وتوقف المداخيل، كيف كان تعامل الغرفة مع القضية، وهل استفاد الجميع من منحة مليون سنتيم؟

•• فعلا لقد كانت معاناة الحرفيين كبيرة جراء تداعيات جائحة كورونا وتوقف النشاط اليومي بسبب الحجر المنزلي، الآمر الذي انعكس سلبا على المهنيين، خاصة منهم أرباب الأسر بسبب انقطاع المدخول الشهري أو اليومي أحيانا بالنسبة لهذا النوع من الأنشطة الحرفية واليدوية المرتبطة بمدى تسويق وبيع المنتجات في المحلات المتخصصة والأسواق الأسبوعية، وكل هذه الفضاءات والقنوات توقفت لفترة طويلة لم يستطع معها أهل المهنة الصمود ومواجهة الأزمة المالية المتزايدة لسد الحاجيات اليومية للعائلة وأحيانا لتسديد الفواتير ومستحقات الكراء بالنسبة للكثيرين.

وأمام هذه الوضعية المهنية والاجتماعية الصعبة التي وصل إليها الحرفيون، تحركت غرفة الصناعة التقليدية والحرف من أجل مساعدة المهنيين وتقديم إعانات مالية للتعويض عن حجم الضرر، بعد إعلان الحكومة عن هذه الصيغة الجديدة بتخصيص منحة 1 مليون سنتيم، حيث كانت هذه الأخيرة إلى جانب نقابة القطاع السباقة في رفع صوت المهنيين والمطالبة بحق الاستفادة، مع إطلاق عملية لإحصاء كافة الحرفيين المتضررين بإشراف الوزارة الوصية، وهو ما مكن من تسجيل 1269 حرفي قدّموا ملفات استفادة من المنحة استجابة لدعوة الغرفة التي وجهتها عبر مختلف القنوات الاعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي وحتى الاتصال المباشر من أجل الوصول الى أكبر عدد من الحرفيين بهدف الاستفادة من منحة التضامن التي خصصتها الدولة للمتضررين.

• دائما في الموضوع المتعلق، بجائحة كورونا، كان حضور الحرفيين وورشات الخياطة فاعلا في عمليات التضامن وصنع الكمامات، كيف كانت مساهمة الغرفة في الميدان؟.

•• نعم صحيح لقد انخرطت غرفة الصناعة التقليدية ومعها الحرفيين في الميدان، منذ الأيام الأولى، لبداية جائحة كورونا وظهور حاجة المواطن والمجتمع ككل إلى التضامن وتقديم يد المساعدة للتخفيف من شدة الوطأة، حيث ساهم أفراد الغرفة والحرفيين في مختلف الحملات التضامنية وقوافل المساعدات التي أطلقتها السلطات الولائية لمساعدة المناطق المتضرّرة والمساهمة في توزيع الكمامات ومواد التطهير لمكافحة تفشي الفيروس.

المرحلة الثانية من مساهمة الغرفة كانت فعالة بالانتقال من عملية توزيع الإعانات والكمامات التي كان يتبرع بها المحسنون وأرباب المؤسسات الصناعية، الى الشروع في انتاج الكمامات بفضل مساهمة الحرفيات وورشات الخياطة المنتشرة بمراكز الصناعة التقليدية وحتى تلك المتواجدة بالبيوت، مما ساهم في إنتاج 33870 كمامة تم توزيعها على أعوان الحماية المدنية، الأمن ومستخدمي قطاع الصحة، وكان آخرها تقديم هبة لفائدة قطاع التربية تتكون من 12 ألف كمامة بمناسبة إجراء امتحان شهادة التعليم المتوسط والبكالوريا عبر حصتين الأولى تتكون من 5 آلاف كمامة والثانية من 7 آلاف كمامة، وهذا بالتنسيق مع المديرية العملية لاتصالات الجزائر التي ساهمت في تقديم أجهزة وآلات خياطة لعدد من الورشات، بناء على الاتفاقية المبرمة بين الغرفة الوطنية والمديرية العامة لاتصالات الجزائر.

• تدّعم القطاع مؤخرا بمركزين جديدين في كل من دلس وبرج منايل، أين وصل مشروع دار الصناعة التقليدية لعاصمة الولاية الذي عرف الكثير من التلاعبات؟

•• شكل استلام كل من مركز الصناعة التقليدية لدلس الذي يحوي 22 محلا ومركز برج منايل بـ15 محلا مكسبا كبيرا للقطاع والحرفيين الذين وجدوا فضاءات قريبة لممارسة النشاط بفتح ورشات إنتاج وقاعات للعرض وتسويق المنتوج، كما تقوم هذه المراكز أيضا باستقبال ملفات الحرفيين الخاصة بالتكوين والتأهيل والتسجيل للحصول على بطاقة حرفي وبالتالي تخفيف معاناة التنقل لعاصمة الولاية وتقريب الخدمات الأساسية من المهنيين.

أما مشروع دار الصناعة التقليدية ببومرداس، فهو تقريبا في الرتوشات الأخيرة للتسليم من أجل وضعه تحت تصرف الحرفيين ويعتبر متنفس جديد لقطاع الصناعة التقليدية، بالنظر إلى ما قد يقدمه من إضافة من حيث الفضاءات باحتوائه على عدة محلات، قاعات للتكوين ومكاتب إدارية تضع حد للمعاناة الحالية للطاقم الإداري ومسيري الغرفة.

الأديبة أم سارة لـ«الشعب ويكاند»:

الاستثمار في بناء شخصية الطفل

غرس ثقافة المطالعة أوّل أسس إعادة الاعتبار

تتمتع رئيسة فرع عنابة لاتحاد الكتاب الجزائريين، خديجة زوقاري، المعروفة في المشهد الثقافي بأم سارة، بخبرة كبيرة في أدب الطفل، تكشف في هذا الحوار، نظرتها لواقع أدب الطفل في جزائر اليوم، وكيفية سد الفراغ، وكيفية بناء شخصية القارئ الصغير وكيف يُكيّف ما يُقدم له مع متطلبات العصرنة.

حوار: حبيبة غريب

«الشعب»: هل توافقين مقولة إن الكتابة للطفل أو عليه، مغامرة صعبة لا يخوضها سوى الملّم بعالم الناشئة؟

الأديبة أم سارة: أن تكتب للطفل يجب أن تكون على معرفة حقيقية بالأطفال وبحاجاتهم النفسية وأن تدرك الفروق الفردية بين الأطفال حتى ذوي العمر الواحد، فالطفل الذي يعيش في رفاهية ليس هو نفسه الذي يعيش في بؤس.. من توفرت لديه سبل التعامل مع التكنولوجيا وإجادته للغة أجنبية إلى جانب اللغة الأم.

وإذا لم يأخذ كاتب الأطفال هذه الأمور بعين الاعتبار فإنه لن ينظم أدبا، بل يضع حواجز من المشاكل التي تزعزع أدبا نكتبه نحن الكبار من وحي تخطيطنا وتصويرنا وتعبيرنا وهو حصيلة تفكيرنا وأحيانا ينتج مشوّها ومضللا رغم الاجتهاد والتركيز على مضمون العمل المقدم للطفل وعلى قيم تربوية غافلين عن القيم الجمالية في العمل الأدبي من لغة وبلاغة تثيران فيه الدهشة وتنمّيّ التذوق الجمالي، كما يعد اللّعب والضحك أقرب إلى الحياة الملموسة التي يعيشها عامة الأطفال.

اعتبارا من أن المجلة والكتاب من الوسائط الاتصالية بعالم الأطفال، إنهما الصحبة الجيدة التي تبعدهم عن السوء وتستثمر بإيجابية وقتا كان من الممكن أن يضيع في ظل فضاء مفتوح، رغم تراجع قيمة الكتاب في السنوات الأخيرة بسبب الانصراف عن القراءة والجري وراء الوسائل الأقل جهدا مثل التلفاز الذي كان بيث الغث والسمين ويقوم بدور الخادمة الأمينة لعقول أطفالنا ومؤخرا الأجهزة الحديثة من أيباد وأيفون خلق حال تنافر في ظل غياب القدوة في الأسرة والعلاقة السيئة مع الكتاب، وعدم التشجيع على تنمية الميول القرائية للطفل، منذ الصغر.

ما هي الإضافة التي تقدمها رابطة أدب الطفل التي ترأسينها والتابعة لاتحاد الكتاب الجزائريين؟

نسعى من خلال الرابطة إلى التأريخ والتوثيق لأدب الأطفال في الجزائر وتقديم بعض الأسماء من خلال منجزهم الأدبي وتصنيفهم ككتّاب أدب أطفال لا يقل أهمية عن باقي الآداب أو حتى لا يحسب على التربويين، كما كان التقليد.

لقد ظل النشر لسنوات عقبة، حتى الالكتروني فلا نجد مواقع متخصّصة، إذ يحضر أدب الأطفال داخل مواقع تهم المرأة والأسرة وأحيانا التعليمية، وهذا يعني أن وضع أدب الطفل داخل الفضاء الالكتروني مازال وضعا تقليديا.

ما هي الأسباب التي تعرقل ازدهار المجال حاليا، بالرغم من وجود أقلام كثيرة وجميلة تكتب في أدب الطفل؟

فهمنا الخاطئ للاستثمار، علينا أن نستثمر في الإنسان أولا وهذه صناعة من نوع آخر... ونهتم بالتعليم لتشجيع القراءة فالدول المتقدمة جنحت إلى فكرة الكتاب الالكتروني كخطوة لتطوير التعليم وتوظيف تقنية المعلومات في العملية التعليمية تعمل على تشغيل أجهزة أيباد والألواح الرقمية عموما وبهذا أصبح التعليم تفاعلي بدلا من صورة التعليم

و التلقين بالوسائل التقليدية وبعيدا عن السؤال الذي سيطرح أيهما سيستمر الكتاب الالكتروني أم الورقي تبقى الحاجة إلى الاهتمام بكتاب الطفل فوق كل اعتبار..

«القلم بين يدي كاتب الأطفال كالمشرط بين يدي الطبيب الجراح» وكيف يمكننا الاستثمار في الإنسان على أرض الواقع؟

في الحديث عن الاستثمار في الإنسان أحب أن ألفت نظرك سيدتي إلى غياب صحافة الأطفال في وطننا ما عاد بعض التجارب السابقة فالمجلات الخاصة بالأطفال أثبتت انشداد الطفل لها لاعتبارات موضوعية وفنية من خلال تنوع مواضيعها، وهو كلامنا سابقا عن اللعب والضحك في حياة الطفل، نحن لا نستطيع البناء دون وضع الأساس.

أين موقع أدب الطفل في عصر التكنولوجيات الحديثة والألواح الرقمية؟

التكنولوجيا هي الشغل الشاغل لأطفالنا فبكبسة زر واحدة يخاطبون العالم فإذا لم يتحصنوا بالعلم والمعرفة حتى تتولد لديهم لذة القراءة عبر شاشة الحاسوب والمأرة تقحمهم وتحفزهم وهذا لحب امتلاك الأشياء وتحريكها وإعطائها بصمة خاصة، فالطفل معني بالأشياء حينما يحركها من الداخل وليست مفروضة عليه، كما أن علاقته باللغة تتغير، إذ يعيد التعرف عليها عبر الحاسوب.

«الميديا» الآن تسيطر على عقول أطفالنا بعد أن طمست كل معاني القدوة تلاعبت بالمفاهيم ورسّخت في عقولهم العنف ومشاعر الكراهية والتجرد من الهوية الوطنية وكل ما يتعارض مع عاداتنا وتقاليدنا، وهنا أذكر المغزى من حكاية توم وجيري، هذه الميديا، تقدم الفأر الذكي الماكر الذي يصنع المقالب بطريقة جذابة في صاحب البيت الذي هو القط تجعل الأطفال يحبونه وينجذبون نحوه ولا يتعاطفون مع القط، وهي فكرة صهيونية تكرس أحقية الوافد الصهيوني على صاحب البيت الفلسطيني من خلال تغذية اللاشعور بهذا المعنى وغيرها.

الشعب: كيف هو حال أدب الطفل في المشهد الثقافي الجزائري؟

أدب الطفل..

سياسة غائبة في الجزائر

هل ترقى الأعمال المقدّمة للطفل إلى المستوى المطلوب، هل تستجيب لانشغالات الطفل وملمة بواقعه أحسن إلمام، وهل تعايش وتتأقلم والتطور التكنولوجي الذي غزا العالم؟

وهل تخضع حقا للرقابة في ما يخص اللغة وسلامتها والمحتوى والمغزى منه وتأثيره وانعكاساته؟ أم هي مجرد مواد تجارية استهلاكية لا يهم أصحابها سوى الربح والظهور إعلاميا، دون مراعاة تأثيرها على شخصية الناشئة؟

هي أسئلة تحتاج من يجيب عنها، سواء ممن يكتب للطفل وعليه من أدباء وأديبات أو من الجهات الوصية، التي فتحت في السنوات الماضية العديد من الورشات الخاصة بالناشئة، وكيفية إسهامهم في المشهد الثقافي من خلال توفير برامج، تربوية، تحسيسية وترفيهية ومشاريع متعددة لغرس ثقافة القراءة والمطالعة فيهم، وأيضا فتح المجال أمامهم، لإطلاق العنان لمواهبهم ومكنوناتهم الأدبية والفنية وتطويرها..

ورشات الناشئة لم تؤت أُكلها

الكاتب نور الدين مبخوتي:

ما يوجد على الرفوف هزيل جدا

دخل مجال أدب الطفل بحكم نشاطاته الثقافية وعمله في حقل التدريس، أشرف على تظاهرات خاصة في هذا المجال ومواعيد محددة في قراءة في احتفال على مكتبة محمد ديب بتلمسان. وله مساهمات في كتابة شعر الطفولة قد تتراكم وتظهر في ديوان. الكاتب والشاعر نور الدين مبخوتي يركز في تصريحاته لـ«الشعب ويكاند» على الكتب والإصدارات الموّجهة للطفل، وعلى واقع مزري يفتقد للجودة والاهتمام.

أجرت الحوار: حبيبة غريب

الشعب: كيف هو حال أدب الطفل في المشهد الثقافي الجزائري؟

– الكتابة للصغار مغامرة صعبة جدا فهي تفترض استعدادا خاصا، إذ يتوجب على من يبدع في هذا الإطار أن يكون مؤهلا بالقدرات العقلية والجسمية وخصائص كل مرحلة من مراحل الطفولة. كما يشترط في المبدع للطفولة أن يحافظ على طفولته، وهذا ما تشير له مقولة الشاعر الشيلي الكبير بابلو نيرودا الأساسية لبول هازار.

أما التعريف الثالث فيرى أن أدب الأطفال هو ما يكتبه الأدباء الكبار الراشدون للصغار ويشترط في الكاتب المختص للطفل عدة شروط.

كيف يستلهم الكاتب أفكار ومواضيع قصصه، وهل له أن يواكب عالم الطفل قبل الكتابة عنه؟

نور الدين مبخوتي: الثابت تاريخيا أن أدب الطفل في الثقافة العربية بشكل إجمالي فن وافد إلينا استعرناه من الثقافة الغربية وكانت بواردة الأولى، بمصر، مع محاولات الطهطاوي من خلال فعل الترجمة ثم تطورت مع أحمد شوقي ومحمد الهرواي وكامل الكيلاني وعطية الأبراشي وغيرهم من الرواد وقد انتقلت التجربة من هذا القطر إلى سائر الأقطار العربية.

في الحقيقة يطرح أدب الطفل في وضعه الحالي عدة إشكاليات من حيث تراكم التجربة ومساءلة جماليات هذا المنجز وتحولاتها ووضعية التلقي.

إن الحقائق المتولدة تنم عن نتائج مرعبة حقا فهذا النوع من الأدب حاضر ولكنه أيضا غائب فالتجارب الموجودة مثلا لا تصل للبرعم الصغير، كما أن الكتابة للصغار مازالت تدور في فلك الهواية، بدلا من الاحتراف، لأن نظرة الكثيرين لأدب الطفل مازالت نظرة دونية على الرغم أن كبار الأدباء في العالم كتبوا في هذا المضمار من قبيل بوشكين الروسي وتس إليوت.

صراحة وضع أدب الطفل العربي رغم بعض الإشراقات فهو بائس جدا بدليل أن الترجمة في هذا الباب لا تراوح مكانها.

كيف يمكن الكتابة للطفل؟ هل نكتب له أم عليه؟

السؤال يطرح إشكالية مصطلح أدب الطفل ودلالته، في الحقيقة إن المهتمين بهذا النوع من الكتابة فرقوا بين ثلاثة مستويات في هذا الجانب فبعضهم يرى أن أدب الطفل هو ما يكتب عن الطفل في حد ذاته وقد رصدت الكثير من الدراسات هذا المفهوم. الطرح الثاني يرى أن أدب الطفل هوما يكتبه الأطفال أنفسهم ومن هنا ظهرت بحوث تقارب هذا الموضوع، منها على سبيل المثال كتابة الشعر في المدارس لأريك جي بولتون والشعر في المدارس الذي قال: إذا فقد الشاعر الطفل الذي يعيش بداخله سيفقد شعره.

أين موقع أدب الطفل في عالم التكنولوجيا والألواح الالكترونية؟

هي قلصت من وجوده، بل قضت على أشكال تعبيرية عديدة منه خاصة منها أغاني الهدهدة والترقيص التي كانت الأمهات قديما تلجأ إليها لتنويم الأبناء. أين هي حكايات الجدات العجائبية التي أخصبت مخيالنا لما كنا صغارا؟ التكنولوجيا اكتسحت كل شيء.

هل الإصدارات الموجودة في السوق والموّجهة للناشئة تفي بالغرض؟

أزمة النشر وأزمة التوزيع مشكلة كبيرة يعاني منها الكتاب العربي عموما. فما هو موجود في السوق لا يفي بالغرض. إننا لا نجد أعمال تثري مكتبة الطفل سواء من الجزائر أو أقطار أخرى. أين هي أعمال الأسماء الوازنة في هذا المجال ككتابات الجيلالي خلاص من الجزائر والتونسي المطوي العروسي والسوري زكريا تامر والمغربي العربي بن جلون والشاعر البحريني علي الشرقاوي وكتابات أخرى في العراق والخليج؟ ما يوجد على الرفوف هزيل.

القاص محمد الكامل بن زيد:

أعيش في فكر الطفل الحالي لأكتب له

يتطلب الخوض في مغامرة أدب الطفل أسلوبا مميزا يتناسب والسن الفكري والعقلي للمتلقي الصغير، والماما كبيرا بعالمه ومعرفة ضليعة بانشغالاته الصغيرة ومتطلباته واحتياجاته، هذا ما يجعل منه مجالا لا يتألق فيه إلا من تتوفر فيه كل هذه المؤهلات، ومن يمكنه رفع التحدي الكبير الخاص بلغت انتباه الناشئة لأعماله.

حبيبة غريب

من يكتب اليوم للطفل وكيف يمكنه فعلا صنع ازدهار هذا المجال؟ سؤال يستلزم الطرح، لأن التعامل مع فكر الناشئة مسؤولية كبيرة، تستدعي أن تأخذ قداسة الخطاب الموجه للطفل وسلامته وبنائه على أسس صحيحة وسليمة.

سؤال يجيب عليه القاص وكاتب مسرحيات الأطفال محمد الكامل بن زيد بالقول في تصريح لـ« الشعب: « مخطئ من ظن أن الكتابة إلى الطفل هي كتابة سهلة وفي المتناول، بل هي جهاد أدبي لا بد من الغور في خفاياه».

إن فتح النقاش حول واقع أدب الطفل في جزائر، اليوم، التي تسعى إلى نقلة نوعية وغد أفضل وتصحيح المسار على أكثر من صعيد، يقودنا إلى الحديث عن نوعية النصوص المقدّمة للطفل، من قصة وشعر وألغاز وحكايات وجودة الأعمال المسرحية والترفيهية ونوعية مسلسلات الكرتون وكذا الألعاب الالكترونية.

ويرى بن زيد في هذا السياق إن «الطفل ذكي بطبعه يتحسّس ما يقدم له.. فإما الحب أو النفور.. صدقا.. كل كاتب يجازف ويكتب للطفل يدرك تمام الإدراك أنه أمام غابة محفوفة بالمخاطر فكلمة بسيطة يحسب لها ألف حساب، إذ لابد أن تكون كالضوء المنير في سبيل أطفالنا لذا الكتابة المسرحية لا ولن تشذ عن هذه القاعدة، بل هي أصعبها لأن الطفل يشاهدها رؤية العين».

وعن تجربته في الكتابة لمسرح الطفل وكيف تحاكي شخصيات أعماله واقع الناشئة، يرى محمد بن زيد أنه «أن يعيش في فكر الطفل الحالي وليس الطفل الذي يعيشه هو، رغم- يضيف قائلا: «أنه يرفض البقاء على الهامش بل يسعى إلى المشاركة في تحقيق أحلامه بالكتابة إلى الناشئة.. راجيا المعرفة بأصول الكتابة عبر القراءة والمطالعة ومشاهدة تجارب الآخرين، التي لا تكفي لسد الفراغ وتلبية الطلب المتزايد على الساحة الثقافية ».

إن المنطق المتعامل به حاليا في الدول المتقدمة يقتضي أن بناء الإنسان والاستثمار فيه يبدأ في مرحلة الطفولة، ولا يقتصر فقط على توفير الطعام والشراب والعيش الصحي والكريم له، بل يستلزم أيضا الاعتناء بتربيته وتثقيفه وتعزيز شخصيته بالعلوم والفكر والثقافة والفنون، ويطالب بن زيد في هذا الشأن بتحفيز وإعادة بعث المكتبة المدرسية والمسرح المدرسي، كون أهم مجال ينمى فيه فكر الطفل وشخصيته هي المدرسة».

تحتاج إلى دعم وتشجيع، مجلاّت الأطفال.. الغائب الحاضر في المشهد الثقافي

في السبعينيات من القرن الماضي كانت هناك في الجزائر مبادرات جادّة لإنشاء مجلاّت خاصة بالأطفال، بعضها استمرّ لبضع سنوات مثل مجلّة (امقيدش) ومجلّة (ألوان)، وبعضها كان يظهر منه بضعة أعداد وسرعان ما يختفي، مثل مجلّة (الشاطر، رياض ونونو.. وغيرها) وبقيت التجربة تراهن مكانها إلى يومنا هذا.

بقلم: الكاتب والناقد عبد الله لالي

مقارنة بالمشرق العربي، نجد مجلات كثيرة ظلت تصدر لعقود طويلة من الزّمن، مثل مجلّة (العربي الصّغير) الكويتية والتي تحتوي على أبواب متنوّعة وغنيّة، وتصدر باحترافية كبيرة، وهي تصدر منذ أكثر من ستين سنة، وأيضا مجلّة (ماجد) الإماراتية والتي بلغت في أوّج صدورها أن صارت مجلّة أسبوعيّة، وباحترافية كبيرة، بحيث كانت تركز على القصص المصوّرة التي تعتمد على الحوار السّريع المختصر.

وعندنا تجارب جادة أخرى في الجزائر لا تزال تحاول النّبش بأظفارها للبقاء والاستمراريّة، مثل مجلتي (براعم) ومجلّة (البسكري الصّغير)، وأيضا مجلّة (غميضة)، وتحتاج إلى دعم جدّي لتواصل رسالتها السّامية، في إعداد جيل يرتبط بوطنه ويتفانى في خدمة شعبه وأمّته.

الطّفل في حاجة ماسة إلى هذا النّوع من الإصدار الثّقافي التربوي الذي يحظى في دول كثيرة بأهميّة بالغة، لكننا في الجزائر ما زلنا نفتقر إلى مجلات للطفل بصبغة محترفة، تواكب نشأة الأجيال وتساهم في تربيتهم وتثقيفهم، لاسيما تلك المجلّات التي تعتمد على القصص المصوّرة (الأنيمي) التي تعتمد الحوار السّريع وتبلّغ رسالتها بخفّة وبراعة.

الشائع عندنا نوعان من المجلات، نوع يعتمد التسلية والألعاب والتلوين، وهوفي غالبه تجاريّ أكثر منه تربوي، ثقافي، ونوع آخر يعتمد القصص المطوّلة وبعض الأناشيد الثّقيلة على سمع الطّفل وذوقه، فلا تحدث التأثير المطلوب، بل ربّما كان الأثر عكسيّا، بحيث توجه الطّفل دائما إلى البحث عن اللّهو والتسلية وبحسب، وإغفال المطالعة الجادة.

إنّ مجلات الأطفال تواجه تحدّيا كبيرا سواء على مستوى البقاء والاستمراريّة، وهذا يحتاج إلى جهد وتفان وتفرّغ ودعم ماديّ ومعنوي، كما تواجه تحديّا على مستوى المنافسة التي تجتذب الطفل بشكل كبير وخطير على مستوى وسائل الإعلام المرئيّة والإلكترونية، التي ينجذب إليها الطّفل، ويكاد يكون مندمجا معها لا ينفصل عنها. وهذا الأمر له عواقبه الخطيرة على المدى البعيد، في بناء شخصيّة الجيل الجديد.

ولكي تنجح مجلات الأطفال وتحقّق أهدافها لابدّ من أن يكون لهم هيئة متخصّصة ومتفرّغة، لها راتب شهري ثابت ومكافآت تحفيزية ليستمر العمل، ويكون دائما وجادا واحترافيّا، لأنّ العمل التّطوعي رغم ما فيه من حماس وتفانٍ، لكنّه سرعان ما تخبو جذوته، ويفتر حماسه، نحتاج إلى عمل مؤسسي دائم ليكون لنا مجلّات خاصة بالطّفل، تستجيب للمقاييس العلمية والاحترافية العالمية. ولقد أصبح عندنا أرمادة كبيرة من كتّاب أدب الطّفل نساء ورجالا، بعد ما يقارب الستين سنة من الاستقلال، لهم تجربة محترمة في الكتابة للطفل، وهم أيضا يحتاجون إلى مثل هذه المجلات ليبنوا جسور التواصل مع قرّائهم (الأطفال)، ما يحفّزهم على زيادة العطاء والإبداع وصناعة إبداع جديد لجيل جديد يعيش الألفية الثالثة بأفكار مختلفة وحياة مختلفة كذلك، حياة تؤمن بالواقع الافتراضي الذي صار جزءا لا ينفصم عن واقعنا الحقيقي.

«كرونولوجيا»

من العصر الذهبي.. إلى زمن البحث عن النوعية

مرّت الجزائر بظروف اقتصادية وثقافية واجتماعية صعبة جدا، أيام الاحتلال الفرنسي، وعلى الرغم من هذا فإنها لم تتوان عن الاهتمام بكل ما من شأنه أن يسهم في تنمية قدرات الطفل الجزائري وبناء شخصيته، فبتتبعنا لتاريخ الأدب الجزائري، نلاحظ تلك الإسهامات التي جاد بها الأدباء على شريحة حساسة جدا، وهي شريحة الأطفال، من شعر وقصص ومسرح وحتى من برامج الأطفال الإذاعية والتلفزيونية.

بقلم: الكاتب مصعب غربي

حريّ بنا الإشارة أولا إلى أن أدب الطفل الجزائري فالبعض يرجعه الى مقطوعات وأناشيد عُثر عليها في ديوان «محمد العيد آل خليفة»، دون أن ننسى العالمين محمد العابد الجيلالي في ديوانه «الأناشيد المدرسية لأبناء وبنات المدارس الابتدائية»، وأيضا محمد الطاهر التليلي في ديوانه: «منظومات تربوية للمدارس الابتدائية». وأيضا مع انتشار التعليم الحر، وزيادة عدد المدارس التي لم تكن خاضعة للسلطة الاستعمارية، برز الديوان الذي نظمه محمد الصالح رمضان «ألحان الفتوة» وهو عبارة عن أناشيد كشفية ذات طابع وطني وتربوي، طبع سنة 1953.

نجد بهذا أن بدايات الاهتمام بأدب الطفل في الجزائر تعود إلى ما قبل الاستقلال في ثلاثينيات القرن العشرين، أما بعد الاستقلال فقد اهتم بعض الكتاب بموضوع أدب الطفل في حدود الستينيات خاصة، وتبنت كتاباتهم بعض المؤسسات الإعلامية خاصة جريدة الشعب التي ظلت وفية لهذا التقليد، منذ سنين طويلة وإلى اليوم، وكذلك جريدة المجاهد الأسبوعية ومجلة ألوان.

إن الوجود المتقدم والفعلي لأدب الطفل يمكن التأريخ له، بداية من سنة 1982، وهو تاريخ تأسيس قسم منشورات الأطفال على مستوى مديرية النشر بالمؤسسة الوطنية للكتاب.

ومن أبرز كتاب شعر الأطفال في تلك الفترة، صاحب ديوان «همسات وصرخات» وديوان أناشيد النصر» للشاعر «محمد الأخضر السائحي»، وأيضا مصطفى الغماري في ديوانه «الفرحة الخضراء»، واللذان واكبهما كل من الفنان والشاعر «الأمين بشيشي» الذي بدأ تجربة تلحين الأشعار ونظمها على شاكلة أناشيد ومحفوظات ليسهل على الطفل تناولها، تزامن ذلك مع انطلاق البرنامج التلفزيوني الشهير «الحديقة الساحرة» والذي كان ملزما فيه بتقديم أنشودتين جديدتين أسبوعيا. كان يحسن انتقاء النصوص بدقة فائقة، ويعتبر الأنشودة نصا أدبيا مقدسا ولحنها ككساء لذلك تمثل بدايات أدب الطفل بتجارب عديدة، في ديوان «محمد العيد آل خليفة»، دون أن ننسى العالمين محمد العابد الجيلالي في ديوانه «الأناشيد المدرسية لأبناء وبنات المدارس الابتدائية»، وأيضا محمد الطاهر التليلي في ديوانه: «منظومات تربوية للمدارس الابتدائية». وأيضا مع انتشار التعليم الحر، وزيادة عدد المدارس التي لم تكن خاضعة للسلطة الاستعمارية، برز الديوان الذي نظمه محمد الصالح رمضان «ألحان الفتوة» وهو عبارة عن أناشيد كشفية ذات طابع وطني وتربوي، طبع سنة 1953.

نجد بهذا أن بدايات الاهتمام بأدب الطفل في الجزائر تعود إلى ما قبل الاستقلال في ثلاثينيات القرن العشرين، أما بعد الاستقلال فقد اهتم بعض الكتاب بموضوع أدب الطفل في حدود الستينيات خاصة، وتبنت كتاباتهم بعض المؤسسات الإعلامية خاصة جريدة الشعب التي ظلت وفية لهذا التقليد، منذ سنين طويلة وإلى اليوم، وكذلك جريدة المجاهد الأسبوعية ومجلة ألوان.

إن الوجود المتقدم والفعلي لأدب الطفل يمكن التأريخ له، بداية من سنة 1982، وهو تاريخ تأسيس قسم منشورات الأطفال على مستوى مديرية النشر بالمؤسسة الوطنية للكتاب.

ومن أبرز كتاب شعر الأطفال في تلك الفترة، صاحب ديوان «همسات وصرخات» وديوان أناشيد النصر» للشاعر «محمد الأخضر السائحي»، وأيضا مصطفى الغماري في ديوانه «الفرحة الخضراء»، واللذان واكبهما كل من الفنان والشاعر «الأمين بشيشي» الذي بدأ تجربة تلحين الأشعار ونظمها على شاكلة أناشيد ومحفوظات ليسهل على الطفل تناولها، تزامن ذلك مع انطلاق البرنامج التلفزيوني الشهير «الحديقة الساحرة» والذي كان ملزما فيه بتقديم أنشودتين جديدتين أسبوعيا. كان يحسن انتقاء النصوص بدقة فائقة، ويعتبر الأنشودة نصا أدبيا مقدسا ولحنها ككساء لذلك

وأيضا ديوان «يأتي الربيع»، سنة 1984 للشاعر «مصطفى جوادي»، وديوان البراعم الندية، سنة 1985، للشاعر محمد ناصر، ومحمد الأخضر عبد القادر السائحي بديوانه «نحن الأطفال»، سنة 1989. هذا ونجد الكاتب عز الدين جلاوجي، الذي لا يمكن اختزال تجربته، وليس سهلا وضعه في خانة محددة، فقد كتب في الرواية والقصة والمسرح والنقد وخاصة في أدب الطفل (قصص ومسرح الطفل)، كتب للأطفال، بمختلف مستوياتهم، شملت نصوصه تلاميذ الابتدائي والمتوسط والثانوي، مركزا على المتعة والرسالة التربوية، وعلى الفصحى (مستعملا اللغة السهلة الأقرب من قاموس الطفل)، معتبرا أن مسرح الطفل له وظيفة تعليمية مهمة. وبالصحافة للمسرحيات الأربعين المخصصة لهذه الشريحة، نذكر من بين مؤلفاته في أدب الطفل: (ظلال وحب/ خمسة مسرحيات، الحمامة الذهبية/ 4 قصص، وقصة العصفور الجميل التي نالت جائزة وزارة الثقافة سنة 1997، ومؤلفات أخرى).

إن أدب الطفل يعتبر تجسيدا للثقافة الناشئة، وأداة لبنائها ومنه بناء مستقبله، توّسعت دائرته، خاصة بعد أن أسهمت دور النشر الجزائرية في دفع عجلة الإبداع، بتخصيصها لقسم خاص بمنشورات الأطفال (المؤسسة الوطنية للكتاب).

ومع هذا فهو لا يزال يشهد ضبابية تكتنفه خاصة مع غياب سياسة واضحة واقعية في كل ما يتعلق بالطفل الجزائري، وتنميته وتوعيته اجتماعيا ووطنيا. ولهذا يجب الالتفات لبعض الأقلام التي تتحرك وجدانها وأفكارها وأقلامها، وتختص في إنتاج أعمال متميزة وهادفة ومواكبة للطفل الجزائري في العصر الجديد، هذا ومحاولة تقريب الإنتاج الأدبي من المؤسسات التي تحتضن الطفل كالمدرسة والمسارح وقاعات المطالعة في المكتبات، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر بعض الأقلام الذين بدأوا مؤخرا يدخلون الساحة من أمثال القاصة، أمينة كموش، والقاص يوسف بعلوج، وفي المسرح نذكر مدرسة صلاح الدين ميلاط في قسنطينة.

رئيس اتحادية كرة اليد، حبيب لعبان:

إنطلاقتي في عالم الرياضة كانت في ألعاب القوى

تخلى عن حلم الصغر في أن يصبح طيارا واقتحم عالم الرياضة التي سلبته وعمره لا يتجاوز 9 سنوات، كانت بداياته مع إختصاص ألعاب القوى قبل أن يستقر في ممارسة الكرة الصغيرة، لعب في أندية عديدة، لها وزنها، حبيب لعبان، يروي لجريدة «الشعب» مشواره الرياضي، منذ البداية، إلى غاية ترأسه الإتحادية الجزائرية لكرة اليد، سنة 2017، في حوار شيق ستكتشفون خلاله الوجه الآخر لإسم قدم الكثير للجزائر إلى يومنا هذا، وطموحاته المستقبلية والأهداف القادمة وحكايته مع آلة القيثارة.

حوار: نبيلة بوقرين

•«الشعب»: ما هي أبرز المحطات في مشوارك الرياضي؟

•• حبيب لعبان: بدايتي مع عالم الرياضة، كانت في إختصاص ألعاب القوى وعمري لا يتجاوز 9 سنوات، رفقة فريق شباب بلوزداد، ثم إنتقلت إلى مولودية الجزائر بعدها غيرت الوجهة إلى كرة اليد التي أحببتها كثيرا.

لعبت في صنف الأصاغر مع نادي الأبيار، نهاية السبعينات ثم حملت ألوان المولودية، عام واحد فقط، وعدت بعدها إلى الأبيار وتدرجت معه في كل الأصناف حتى الأكابر، نفس الشيء، بالنسبة للمنتخب الوطني حيث لعب في كل المراحل العمرية ولكن للأسف بسبب الإصابات التي طالتني، قررت وضع حد لمشواري كلاعب وتحوّلت إلى عالم التدريب، حيث أشرفت على فريق الأبيار في صنف الأواسط، بين 1990 و1991، وبعدها فريق الفتيات كبريات، وتنقل إلى نادي القصبة، كما كنت مساعد مدرب في المنتخب الوطني أشبال، إلاّ أني تحولت إلى عالم التسيير بما أني متحصل على شهادة عليا في التسيير الرياضي وتدرجت في مختلف المناصب إلى غاية تولّي المهام على رأس الإتحادية الجزائرية لكرة اليد.

• من ساعدك في النجاح خلال مسيرتك؟

••بما أني أنتمي إلى عائلة رياضية أكيد كانت السند المباشر لي لكي أنجح في عالم الرياضة، منذ البداية كرياضي إلى غاية إعتزالي ودخولي عالم التدريب والتسيير، فيما بعد، لأن إخوتي كانوا رياضيين وقدموا لي الدعم اللازم، إضافة إلى إصراري وعزيمتي من أجل النجاح ما جعلني أضحي لكي أوفّق بين الدراسة وممارسة الرياضة وبالرغم من إلتحاقي، بجامعة باب الزوار، عام 1986، درست عامين هناك ثم إنتقلت إلى المدرسة العليا للعلوم والتكنولوجيا الرياضية بدالي براهيم لأني أردت البقاء في المجال الذي أحببته وتخرجت بشهادة مُستشار في الرياضة.

عملت في الإتحادية الجزائرية لذوي الإحتياجات الخاصة لسنتين ثم مدير للتكوين والتطوير بإتحادية كرة اليدو سنة 2001، أمين عام للإتحادية ثم شغلت مدير تقني لفترة قصيرةوسنة 2005 مع الفريق الوطني رفقة المدرب كالديراش ومكي، لكني عدت إلى منصب الأمين إلى غاية عام 2012، بعدها تحولت إلى كرة القدم حيث عملت أمين عام فريق إتحاد العاصمة إلى غاية 2017 السنة التي تم إنتخابي فيها، رئيس إتحادية كرة اليد.

•هل بلغت كل الأهداف التي تصبو إليها؟

••بكل صراحة أنا جد راض على كل ما حققته خلال مشواري، منذ بدايتي، مع عالم الرياضة إلى غاية اليوم، ولم أندم على أي شيء، لأنني بلغت الأهداف التي عملت من أجلها والدليل، من خلال النتائج التي سجلتها سواء في عالم التدريب أو كمُسيّر بداية مع إتحادية ذوي الإحتياجات الخاصة، ثم أمين عام لإتحادية كرة اليد، وبعدها غيرت الوجهة إلى كرة القدم وعدت إلى الكرة الصغيرة، سنة 2017، مثلما سبق لي القول، حيث تنقلت بين عدة إختصاصات رياضية أثرت سجلي الشخصي ولم أندم على أي شيء، بالرغم من أني كنت أرغب في أن أصبح طيارا في صغري، لكن سحر الرياضة جعلني أميل لهذا المجال وأواصل فيه إلى اليوم.

حلمت أن أصبح طيارا.. لكن سحر الرياضة غيّر وجهتي

•ما تقييمك لكرة اليد الجزائرية في السنوات الأخيرة؟

•• كرة اليد الجزائرية عاشت مراحل صعبة في بعض الأحيان، خلال السنوات الأخيرة، والكل يعرف ذلك لكننا عملنا على تصحيح الأوضاع، منذ تولّينا المهام من خلال العمل الجماعي، رفقة كل الفاعلين في ساحة الكرة الصغيرة وركزنا على إعادة التوازن والحمد لله وفقنا إلى حد كبير، والدليل واضح على أننا كنا وراء إحتضان الجزائر لبطولة إفريقيا رجال وسيدات، لسنة 2014 وعاد اللقب لدى الرجال للجزائر، فيما إحتلت الفتيات المركز الرابع والتي تعد ثمرة عمل كبير لعدة سنوات سبق هذا الموعد الكبير، وحاليا عاد الخضر للمشاركة في المونديال الذي غابت عنه كرة اليد الجزائرية، منذ سنة 2015، بعد العمل الكبير الذي قمنا به، بداية من إستعادة مكانتنا قاريا وحاليا نريد أن تكون نتائج إيجابية بمصر، إضافة إلى كرة اليد النسوية التي غابت في السابق وبعودتنا عاد الفريق من جديد، سنة 2018.

•كيف كانت المأمورية على رأس الإتحادية؟

••تولّيت أمور تسيير الإتحادية في ظرف صعب جدا كانت فيه كرة اليد الجزائرية تعيش مرحلة فراغ كبيرة بدليل أن المنتخب الوطني لم يتمكن من تحقيق التأهل إلى البطولة العالم بفرنسا 2017 وقبلها كانت نتائج كارثية في موعد قطر 2015 إضافة للتراجع الكبير على الصعيد القاري، ولكن عملنا بكل إحترافية، بداية من إعادة هيكلة الإتحادية، لأن الإستقرار عامل مهم جدا للنجاح في العمل والدليل واضح من خلال إنجاح بطولة العالم للشباب بكل المقاييس، أعدنا المنتخب الوطني النسوي للمشاركة في المنافسة القارية، منتخب الرجال إستعاد هيبته وهو مقبل على المشاركة في المونديال وبمعنى آخر تمكنا من تجسيد الوعود التي جئنا من أجلها.

•ما هي أجمل الذكريات؟

••هناك عدة محطات تستحق أن أتوقف عندها في مشواري ككل،لكن الأبرز عندما تأهلنا إلى نهائي أمم إفريقيا سنة 2012 بالمغرب، بعد المواجهة المثيرة والكبيرة التي قدمها الفريق الوطني ضد مصر، في وقت لم يكن أحد يُرشحنا لكي نظهر بذلك المستوى، لكن البساط كان له كلام آخر وستبقى أجمل ذكرى بالنسبة لي، كنت حينها أمين عام الإتحادية، هناك ذكرى أخرى عندما دخلت للإتحاد الإفريقي، سنة 2008، كمدير للجنة المناهج والتدريب، عضو لجنة المدربين في الإتحاد الدولي، سفيرا للإتحاد الدولي لكرة اليد، بالجزائر سنة 2010 خلال مونديال السويد، خبير الإتحاد الدولي لكرة اليد الخاصة بالمدارس، عضو مجلس الإتحاد الأفريقي، منذ 2012 إلى يومنا.

•ما هي الهواية التي تمارسها بعيدا عن الرياضة؟

•• أعزف على آلة الغيثارة والارمونيكا، لأنني أحبهما كثيرا وأتقن إستعمالهما بعيدا عن عالم الرياضة.

•ماذا عن الأهداف المرجوة من كتيبة ألان بورت؟

•• المنتخب الوطني أكابر رجال دخل في تربص مغلق بمدينة سيرايدي، بولاية عنابة، لأن هذا المركز يحتوي على كل الشروط الضرورية التي تضمن تطبيق البروتوكول الصّحي المفروض من طرف وزارة الشباب والرياضة واللجنة الطبية التابعة للمركز الوطني للطب الرياضي، وتبقى المجموعة من 19 إلى 30 سبتمبر رفقة الطاقم الفني بقيادة المدرب الفرنسي ألان بورت الذي إلتحق بالجزائر على متن رحلة خاصة رفقة مساعده الطاهر لعبان ونحن على مستوى الإتحادية، سنوفر كل الإمكانيات اللازمة من أجل تدارك التأخر الذي لم يكن بإرادتنا، بعد الوضع الصّحي الخطير الذي مسّ العالم بأكمله جراء إنتشار فيروس كوفيد 19 وتوقف المجال الجوي، لكن حدّدنا رزنامة مكثفة ستتخللها لقاءات ودية حتى يستعيد اللاعبون مستواهم خاصة في الجانب البدني، بعد التوقف الطويل عن التدريبات لتحقيق نتائج إيجابية في بطولة العالم التي ستكون بمصر، في جانفي 2021، والهدف المباشر بلوغ الدور الثاني من المنافسة التي عدنا إليها بما أن آخر مشاركة كانت عام 2015 بقطر.

•هل سنتمكن من تدارك التأخر في ظرف قياسي؟

••حدّدنا رزنامة عمل مكثفة وشرعنا في تجسيدها من خلال تربص عنابة حيث سيركز الطاقم الفني على الجانب البدني، بالنسبة للمجموعة التي تتكون من 20 لاعبا، كلهم ينشطون ضمن البطولة الوطنية بعد التوقف الطويل، مثلما سبق لي القول، وفي المقابل برمجنا ثلاثة تربصات أخرى، بالجزائر، كمرحلة أولى للتدارك في الجانب البدني وبعدها سيتنقل الفريق إلى تونس للدخول في معسكر جد مهم، يتزامن مع الأسبوع الأولمبي بمشاركة العناصر التي تلعب في الخارج حيث سيكون التعداد مكتمل ويخوض لقاءين وديين ضد المنتخب التونسي، ثم سنتنقل إلى بولونيا، شهر ديسمبر، نلعب هناك أربعة لقاءات 2 ضد المنتخب الأول و2 ضد المنتخب (ب) و4 مقابلات مع أندية تنشط ضمن الدوري المحلي الممتاز، ومن الممكن أن يكون معسكر أخير في تشيك ونحن في مفاوضات من أجل تجسيد ذلك، حتى يتمكن منتخبنا من لعب أكبر عدد من اللقاءات لكي يستعيد اللاعبين مستواهم، وفي نفس الوقت تكون فرصة للطاقم الفني من أجل الوقوف على المستوى الحقيقي للمجموعة وتصحيح الأخطاء قبل التنقل إلى مصر للدخول في أجواء البطولة العالمية.

•ما هي قراءتك لمجموعة الجزائر، خلال مونديال مصر؟

••سنلعب كل حظوظنا، خلال مونديال مصر 2021، من أجل تشريف كرة اليد الجزائرية، بعدما حققنا الأهم من خلال العودة للمشاركة في هذا الموعد العالمي الذي غابت عنه الجزائر لدورتين متتاليتين، حيث سنواجه كل من أيسلندا والبرتغال والكل يعرف مستوى الفريقين، وكذا المغرب، لكن سندخل بكل ثقة ومن دون أي عقدة، لأننا نملك تشكيلة متكاملة في حين سنلعب حظوظنا ونقدم كل ما لدينا فوق البساط، منذ البداية حتى النهاية، ونركز على داربي مغاربي الذي يبقى له خصوصياته، وهو اللقاء المفتاح، لكي نتمكن من إحتلال المركز الثالث الذي يسمح لنا بالمرور للدور الثاني الذي يعد الهدف المباشر لنا، مثلما سبق لي القول، حيث نعوّل على اللاعبين ونثق في قدراتهم من خلال المزج الموجود بين عناصر لها الخبرة وأخرى شابة يُشرف عليهم طاقم فني له الخبرة والتجربة، بقيادة ألان بورت الإسم الكبير في عالم الكرة الصغيرة هناك نقطة أخرى، جد مهمة.

•ما هي..؟

••لإشاعات التي تتحدث عن وجود مشاكل مع المدرب الفرنسي ألان بورت ليست صحيحة بدليل أنه يتواجد بالجزائر رفقة اللاعبين، بعنابة وشرع في العمل من أجل التدارك ونحن من جهتنا على مستوى الإتحادية سنضع كل الإمكانيات تحت تصرف الطاقم الفني، واللاعبين لضمان أفضل إستعداد، حيث ستكون اللقاءات الودية، جد مهمة بالنسبة، لمنتخبنا لأنها ستكون ضد فرق ستشارك في المونديال القادم ما يعني أن الإحتكاك مع المستوى العالي جد مهم لإكتساب الخبرة، وستليها مباشرة دورة تيكيو المؤهلة للألعاب الأولمبية بطوكيو2021 والتي ستجري بألمانيا، شهر مارس، القادم، وهي الأخرى ستكون موعد جد هام لكي تستعيد كرة اليد الجزائرية بريقها ومكانتها على الصعيد العالمي، ومثل هذه اللقاءات جد مهمة لكي نكون في المستوى العالي، مثلما هوعليه الحال مع كل من تونس ومصر حتى بلغوا العالمية في وقت غابت فيها كرة اليد الجزائرية لأننا تراجعنا كثيرا في السنوات الماضية بدليل أننا لم نشارك في المونديال، منذ 2015، ما يعني أنه جاء الوقت الذي يجب أن نكون حاضرين في كل المواعيد والدورات القوية.

حقّقت أهدافي وأنا راض على مشواري

•كلمة أخيرة للأسرة الرياضية

••أتمنى أن يعود الإستقرار للرياضة الجزائرية ويسود الهدوء من جديد وتزول المشاكل والصراعات التي إنعكست بشكل سلبي على نتائج الرياضيين، وفي ما يتعلق بكرة اليد أهدف إلى الذهاب وبعيدا وتحقيق إنجازات أخرى على كل المستويات في قادم المواعيد بحول الله.

الجزائر والدبلوماسية الناعمة

الوضع في مالي بين الانفراج والتحدّيات الأمنية والاقتصادية

دخلت مالي مرحلة جديدة في تاريخها الحديث، بعد مرور شهر على تولي العسكر الحكم، ثم تسليمه لرئيس مدني بصلاحيات موّسعة سيتولى المرحلة الانتقالية لإرساء ديمقراطية جديدة. من المؤكد ستواجهها تحدّيات عديدة، في مقدمتها الجانب الاقتصادي التنموي المنهك جراء ممارسات النظام السابق وتغوّل القوى الاستعمارية في منطقة الساحل الإفريقي.

جلال بوطي

بعد إعلان فوز أبوبكر كيتا بعهدة رئاسية، جديدة خرج الآلاف الى الشوارع، رافضين نتائج انتخابات، جرت في ظروف غير شفافة لكن النظام لجأ إلى إسكات صوت المعارضة آنذاك.

قال إن قوى غربية تحرك المعارضين واتهم قادة معارضة بالإرهاب لكسب الشرعية الدولية.. هذه الخطوة أثارت غضب الشارع وكانت القطرة، التي أفاضت الكأس لحشد الشعب والتعبئة لصالح الجيش بالتدخل لإنهاء الوصاية الغربية.

قبيل الانقلاب العسكري في الـ18 أوت لم تكن هناك مؤشرات على وجود تحركات داخل ثكنة في ضواحي العاصمة باماكو، احتضنت مشاورات قادة العسكر، وكانت معقل التخطيط للإطاحة بالرئيس كيتا رغم ان جهاز المخابرات ذي التكوين الفرنسي، بحسب وسائل إعلام محلية، سبق وأن أفشل مخططات سابقة، لكن قادة العسكر الذين قادوا الانقلاب تلقوا آخر تكوين عسكري لهم في روسيا ما فتح باب التأويل أمام دور موسكو في الانقلاب، كما تلقوا تكوينا مماثلا في الولايات المتحدة الأمريكية في وقت سابق.

المرحلة الانتقالية.. وتحدّياتها

يقول الباحث في شؤون الساحل الإفريقي سالم قرش في حديث لـ «الشعب ويكاند» أن الفترة الانتقالية هي فترة يتم فيها تعليق العمل بالدستور وتسيّر من طرف حكومة مؤقتة تتولى تسيير شؤون الدولة لفترة غير محددة، مثل ما حدث في مالي والتي مرت سابقا بظروف مشابهة حيث يعد هذا هو الانقلاب الرابع في تاريخ البلاد، إضافة إلى سلسلة من التمردات الانفصالية التي تضيف للسلطات الحاكمة أعباء مرهقة تجعل من مسألة انتقال السلطة بسلاسة وبالسبل التشاورية أمرا مستبعدا حتى وإن لوّح الانقلابيون بشرعية الفعل (عزل الرئيس) الذي جاء بحسبهم استجابة لمطالب شعبية أو الترويج لمهلة عام ونصف لمهاندة المجتمع الدولي ومراكز القرار إقليميا وقاريا ودوليا.

إن ترتيب مالي ضمن التقارير الدولية التي تقوم بتصنيف الدول وفق معايير ومؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية صارت تضعها ضمن اطار الدولة العاجزة والهشة «تحتل المرتبة 16 عالميا في تصنيف الدول الهشة» تنذر بسيناريوهات صعبة لهذا البلد الجار، ولهذا فإن أي مقاربة لا تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي تخدم التماسك الاجتماعي في هذا البلد، إنما تصّب في إطالة عمر الأزمة وتبرير الفشل السياسي وخلق الذرائع للتواجد الأجنبي.

الجيش وانتقال السلطة

لا تزال الهوّية السياسية والفكرية لقيادة الجيش دون مستوى الوضوح الكامل، ومع ذلك فإن مصادر إعلامية متعددة تتحدث عن مستوى من العلاقة مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بناء على تلقي العقيد قاسيمي كويتا لتدريبات متعددة في هذين البلدين، آخرها في روسيا، إلا أن كويتا وعدداً من زملائه تلقوا أيضاً تدريبات مماثلة في قواعد فرنسية متعددة.

تبدو المواقف الدولية شبه مجمعة على رفض الحملة العسكرية، وتعد حالة نادرة، رغم شروع قيادة الجيش في ترتيب إدارة المرحلة الانتقالية، فالعديد من الدول لها قوات في مالي لمحاربة الجماعات المسلحة والعنيفة، وهو ما يفسر جزءا من الموقف الدولي الرافض للانقلاب؛ خشية أن تستغل الجماعات المسلحة حالة الفوضى لتوسيع مناطق سيطرتها.

فقد علق الاتحاد الإفريقي عضوية مالي فيه، وطالب باستعادة الوضع الدستوري، والإفراج عن الرئيس إبراهيم كيتا ورئيس الوزراء والمسؤولين الآخرين المحتجزين.

بدورها طالبت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «إيكواس»، المؤلفة من 15 عضواً، خلال قمة استثنائية عقدت بتقنية الفيديو، بعودة الرئيس المالي المعزول إلى منصبه رئيساً للجمهورية. وكانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا استنكرت الأحداث، وعلقت عضوية مالي فيها.

الأمم المتحدة أدانت الأحداث العسكرية آنذاك الأخيرة، وعقدت جلسة طارئة مغلقة لمجلس الأمن الدولي لبحث الأزمة بطلب من فرنسا ذات النفوذ في مالي، والنيجر التي ترأس حالياً المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «إيكواس». وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، 20 أوت، إن فرنسا وألمانيا تنددان بما حدث في مالي، وتريدان عودة البلاد بأسرع وقت ممكن إلى الحكم المدني.

رغم كل ذلك تبقى العلاقة مع فرنسا واقعاً يصعب تجاوزه دفعة واحدة بالنسبة، لأي نظام يحكم مالي، نظراً للوجود العسكري لفرنسا على أرض الواقع، وتحكُّمها في أكثر من مفصل من مفاصل السلطة في مالي وفي عدد من جيرانها، ومع ذلك فإن الأحداث الأخيرة تصّب في خانة الهزائم الفرنسية المتتالية في إفريقيا بعد الحرب في ليبيا ودخول البلاد في حرب أهلية أثرت على المنطقة برمتها.

من جهتها، أعربت روسيا، على لسان المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشمال إفريقيا وبلدان إفريقيا، نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف، الثلاثاء 18 أوت 2020، عن قلق موسكو إزاء «الانقلاب العسكري في مالي».

وقال بوغدانوف، إن بلاده «تتابع عن كثب تطور الأوضاع. وعبرت الولايات المتحدة عن قلقها بشأن الوضع في مالي، وقال مبعوثها الخاص لمنطقة الساحل، إن بلاده تعارض جميع التغييرات غير الدستورية للحكومة.

تركيا كذلك أدانت الأحداث في مالي، رغم التوتر الحاصل في علاقاتها مع فرنسا صاحبة النفوذ الأول في مالي، ويعد الموقف التركي ثابتاً من الانقلابات العسكرية، ومبنياً- على ما يبدو- من قناعة من سلبياتها كخلاصات للتجارب التي مرّت بها.

سيناريوهات الحل بين المدني والعسكري

قال الباحث قرش، إن التغلب على حالة الهشاشة لدولة مالي عبر نزع فتيل الأزمة وإحلال السلم كسبل سياسية وحلول اقتصادية ترصد قدرات الدولة ومواردها وكيفية تعبئتها لصالح مشروع تنموي جامع، وتفعيل سياسات الاندماج الوطني التي تستوعب كل المكونات والارتقاء بها الى تنوع يشكل انصهاره عامل قوة.

ولن يتأتى هذا إلا بتقديم أشكال دعم متعددة للمنظمات الاقليمية والدولية وبعض القوى الكبرى ودول الجوار، بما يسهم في مساعدة النظام السياسي في مالي على تجاوز الازمة.

كان لدول مجموعة غرب إفريقيا دورا واضحا في التسريع بالذهاب إلى مرحلة انتقالية وبسلاسة تضمن الحفاظ على استقرار مالي في ظل هشاشة الوضع الأمني وعودة نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء.

لكن الباحث قرش قال، إن «الايكواس» كمنظمة إقليمية أعلنت موقفها من الانقلاب من البداية محاولة فرض شروط واملاءات على الجيش في مالي الذي صار يدير كفة الحكم، غير ان جوهر إشكالية عملية بناء الدولة هو طبيعة العلاقة بين السلطات المدنية والعسكرية، وتسبب العجز في معالجة هذا المشكل في عدم الاستقرار السياسي.

وبحسب رأي الباحث المتخصّص في الشأن الإفريقي، مسألة استعادة الثقة تمر عبر وضع مجموعة ترتيبات قانونية ودستورية تضع العسكر تحت قيادة مدنية منتخبة تتيح لها السيطرة على القوات المسلحة ومصالح الأمن الأخرى، أوكما في الحالة المالية بمحاولة إيجاد «توليفة» تمكنها من اعادة الثقة للمجتمع في ادارة شؤون الدولة ومنع الفشل السياسي. لكن قادة المجلس العسكري تمكنوا من تجاوز الخلافات بشأن المسؤولين المدنيين وعينوا رئيسا انتقاليا مدنيا لاقى شعبية واسعة وتوافقا بين المعارضة والموالاة.

عقب الإنقلاب بأيام زار وزير الخارجية صبري بوقادوم مالي، والتقى قادة المجلس العسكري الحاكم، وكل الفاعلين في المشهد السياسي، بما فيهم المعارضة المالية، ثم زيارة ثانية قام بها في غضون أقل من شهر بعد الانقلاب، وهو الدبلوماسي الوحيد الذي يستقبل من قبل جميع الأطراف ويلقى الترحيب، نظرا للدور الايجابي الذي تقوم به الجزائر في مالي والمنطقة بشكل عام.

وفي هذا الصدد، يؤكد الأستاذ قرش سالم أن زيارة بوقادوم جاءت من أجل حث السلطة الجديدة في مالي الاسراع في العودة الى العمل بالدستور أولا تفاديا لإطالة عمر الأزمة.

اللّجنة العسكرية في مالي تكون قد استجابت للمقترحات التي تقدّمت بها الجزائر التي حرصت على مبدأ العودة إلى الحياة الدستورية، القاضية بالإسراع بتعيين رئيس دولة ورئيس حكومة مدنيين.

واعتبر محللون إن اختيار نداو جاء «كحل وسطي» بصفته مدنيا، منذ تقاعده وعسكريا سابقا يحظى بثقة قادة التغيير «غير الدستوري» والمؤسسة العسكرية بشكل عام.

وقد كثفت الجزائر مؤخرا، من تحركاتها «الدبلوماسية الناعمة» من أجل مساعدة الأشقاء في مالي على ضمان العودة للحكم المدني، وفقا للشرعية الدستورية وبعيدة عن سياسة التلويح بالحصار المعلن من بعض الدول، مؤكدة على ضرورة «الحفاظ على الاستقرار في هذا البلد الشقيق والمجاور من خلال انتقال هادئ يسمح باستتباب النظام الدستوري ويكون في مستوى تطلعات الشعب المالي».

وبعد اتفاق المصالحة الذي ترعاه الجزائر محوريا في السلم بمالي، وهو ما أكده ممثلو تنسيقية حركات الأزواد وأرضية الحركات الموّقعين على اتفاق السلم والمصالحة بمالي المنبثق عن مسار الجزائر، حيث أبدوا حرصهم على التنفيذ الفعلي لاتفاق الجزائر الذي «يبقى السبيل الأمثل من أجل عودة دائمة للاستقرار، والإطار المناسب لمواجهة عديد التحدّيات التي تواجهها مالي.

النفوذ الغربي وصراع المصالح

باتت مالي في السنوات الأخيرة، أرضا للصراع بين القوى الغربية وعلى رأسها فرنسا المستعمر السابق وتركيا، بشكل بارز رغم وجود أطماع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، لكن على أرض الواقع، قامت فرنسا في الشهور الأخيرة بتصعيد خطواتها المناوئة للتمدد التركي في جوار تركيا المباشر.

ففي شرق المتوسط، تبنت فرنسا موقفًا سياسيًّا وعسكريًّا داعمًا لكل من اليونان وقبرص في نزاعهما مع تركيا على ترسيم الحدود البحرية، كما قدمت فرنسا دعمًا متزايدًا للأكراد في كل من سوريا والعراق، وهو ما اعتبرته تركيا مساسًا بأمنها القومي.

ومن جانبها، سعت تركيا للتضييق على فرنسا في إقليم الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، وهو الإقليم الذي طالما تمتعت فيه فرنسا بأفضلية نتيجة خبرتها الاستعمارية الطويلة وعلاقاتها العميقة بالنخب السياسية والعسكرية والثقافية في دول الإقليم الذي تعتمد فرنسا عليه بصورة أساسية في تأمين العديد من مصالحها ذات الأهمية الكبرى، كمكافحة الإرهاب، وضبط تدفقات المهاجرين إلى أراضيها، وتوفير احتياجاتها من اليورانيوم لتشغيل محطاتها النووية.

فعلى الرغم من كون «محمود ديكو» أحد أهم المرّحبين بالانخراط العسكري الفرنسي في مواجهة التنظيمات الإرهابية، في عام 2013، إلا أنه عاد ليقود حراك جويلية 2020 مطالبًا بخروج القوات الفرنسية من البلاد، وهو المطلب الذي لاقى تأييدًا شعبيًّا واسعًا في ظل الخبرة الاستعمارية الطويلة لفرنسا في مالي، وفي ظل إخفاق القوات الفرنسية في مكافحة الإرهاب.

في هذا السياق المعقّد، لا يُعد إعلان فرنسا استمرار عملية برخان العسكرية في مالي، ولا تطمينات المجلس العسكري الحاكم بشأن مواصلة التعاون العسكري مع فرنسا، كافيين لتأكيد استمرار الحضور العسكري الفرنسي في مالي مستقبلًا.

تلقى قادة العسكر تدريبات شاملة في روسيا أثار فكرة الدور الروسي في المنطقة بشكل عام وفي مالي بشكل خاص وحامت شكوك حول دور موسكو في الانقلاب لأن آخر تدريب لقائد العسكر كان في روسيا.

إلا أن القوى الغربية الكبرى لا تريد مزيدا من التوترات في إفريقيا خاصة الساحل الافريقي الذي سبب تصاعد الجماعات الارهابية لاسيما تنظيم الدولة «داعش» والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي انضمت إلى «تنظيم الدولة» وتصاعد الهجمات الإرهابية في إفريقيا والدول الأوروبية.

إجراءات وقائية صارمة تصاحب التربصات والتدريبات

عجلة التحضيرات تدور.. والأندية تراهن على إنجاحها

عادت عجلة كرة القدم إلى الدوران في الجزائر، بعد انطلاق التدريبات الجماعية للأندية بصفة رسمية، الأحد الماضي، وهو التاريخ الذي حددته وزارة الشباب والرياضة بالتنسيق مع وزارة الصحة موعدا لانطلاق تدريبات الأندية تحضيرا للموسم الكروي الجديد المنتظر انطلاقه في 20 نوفمبر المقبل.

عمار حميسي

استجابت الأندية لقرار وزارة الشباب والرياضة القاضي بعودتها إلى التدريبات الجماعية في 20 سبتمبر الماضي من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحديد موعد ومكان مباشرة التحضيرات الجماعية، بالنظر إلى أن الموسم الجديد سينطلق بعد فترة ليست بعيدة ومباشرة التحضير في الوقت الحالي هو الحل الأنسب.

كانت الأندية تنادي بضرورة فتح المجال لها من أجل وضع برنامج عمل خاص بالتحضير للفترة المقبلة وعدم الانتظار إلى غاية موعد انطلاق البطولة لمباشرة التحضيرات بالنظر إلى حاجتها للوقت الكافي لتحضير اللاعبين حتى يكونوا في الموعد، بعد انطلاق المباريات وضمان ظهور اللاعبين بوجه جيد.

رأت وزارة الشباب والرياضة أن الوقت الحالي هو الأنسب من أجل السماح للأندية ببداية التحضير الجماعي بعد أن اقتربت انطلاقة الموسم، كما أن الأندية سيكون لزاما عليها ترتيب أوراقها قبل مباشرة عملية التحضير وحتى الأجهزة الفنية مطالبة هي الأخرى بوضع تصور يخص المرحلة المقبلة.

بروتوكول صحّي

وضعت وزارة الشباب والرياضة بالتنسيق مع وزارة الصحة بروتوكولا صحيا صارما على كل الأندية احترامه قبل أثناء وبعد عملية التحضير للحفاظ على سلامة اللاعبين وأعضاء الجهاز الفني والإداري.

يتوّجب على كل فريق، قبل بداية التحضيرات، إخضاع كل اللاعبين وأعضاء الجهاز الفني والإداري لفحوصات الكشف عن فيروس كورونا حتى يتم فصل العضو المصاب، إن وجد، عن الفريق لضمان صحة كل اللاعبين والمرافقين لهم دون نسيان إخضاع كل اللاعبين لإجراءات صحية صارمة.

من ناحية أخرى، يتوجب على كل فريق اختيار فندق معين من أجل البقاء فيه طول فترة التربص ومن الشروط الواجب توفرها أن يكون الفندق غير مأهول وفي حالة وجود زبائن فيه يجب على مسؤولي الفريق بالتنسيق مع إدارة الفندق اتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال فصل الفريق عن زبائن الفندق.

الأندية لن تكتفي فقط بالتدريبات الجماعية، ولكن عليهم برمجة مباريات ودية من أجل قياس جاهزية الفريق ككل، وفي حال تم برمجة مباريات ودية على الأندية اتخاذ إجراءات معينة، منها إخضاع اللاعبين لفحوصات الكشف عن فيروس كورونا 72 ساعة قبل المباراة الودية، حتى يتم تفادي مشاركة لاعب مصاب في المباراة، وهو ما قد يتسبب في انتشار المرض.

اكتشاف المرافق الفندقية والهياكل السياحية

أصبحت الفرصة مواتية، أمام الأندية الجزائرية من أجل استكشاف الهياكل الفندقية والمرافق السياحة التي تتوفر عليها بلادنا بمناسبة برمجة تربصاتها التحضيرية في مختلف الولايات والفنادق، بعد أن كانت في السابق تتربص خارج الوطن في الدول المجاورة أوأوروبا.

تتوفر الجزائر على مجموعة مميزة من الهياكل الفندقية، لكنه غير مستغلة بالطريقة الصحيحة بدليل أن أغلب الأندية الجزائرية تجري تربصاتها التحضيرية خارج الوطن، وهوما جعل هذه المرافق والهياكل السياحية لا تستغل بالطريقة المثلى.

أجبرت الأندية على مباشرة التحضيرات في الفترة الحالية، لأنها لا تملك الوقت الكافي وهوما جعلها تبرمج تربصاتها في مختلف مناطق الوطن حيث كانت شبيبة القبائل السباقة لهذا الأمر من خلال برمجة تربص تحضيري في أقبو، ثم تربصا ثانيا انطلق في مستغانم ونفس الأمر انطبق على اتحاد العاصمة الذي قررت إدارته التربص في مستغانم.

إدارة فريق مولودية الجزائر قررت إجراء تربص تحضيري في تلمسان، وهذا بعد موافقة المدرب نغيز الذي رأى أن تلمسان هوالمكان الأنسب لمباشرة التحضيرات، تحسبا للموسم الجديد الذي ستكون فيه المنافسة كبيرة بين الفرق من الظفر بالمراكز الأولى وتعويض خيبة الموسم الماضي.

التركيز على العامل البدني

العمل الميداني للأندية، خلال فترة التحضير سيرتكز على الجانب البدني الذي يبقى أهم عامل يتم التركيز عليه، خلال الفترة الحالية لتعويض النقص الكبير الذي تعاني منه الأندية واللاعبون على وجه خاص، بعد توقف طويل من شهر مارس الماضي، بعد أن اكتفى اللاعبون بالعمل المنزلي الفردي فقط.

توقف اللاعبين لفترة طويلة عن التدريبات جعل الأجهزة الفنية مجبرة على التعامل، مع الأمر بجدية، من خلال إخضاعهم إلى عمل بدني خاص خلال التريص الأول الذي يكون في التركيز الكبير على العامل البدني من أجل استعادة اللاعبين لإمكانياتهم البدنية التي تسمح لهم بتطبيق العمل الفني والتكتيكي الذي يطلبه المدرب.

قام اللاعبون بعمل بدني فردي خلال فترة تواجدهم في الحجر الصحي المنزلي، لكن هذا الأمر يبقى غير كاف وحتى بعد إعلان إنهاء البطولة عاد اللاعبون إلى حياتهم الطبيعية وهوما أثر على جاهزيتهم البدنية، مما يجعل المحضرين البدنيين يسطرون برنامج عمل مكثف لإعادة القوة اللازمة للاعبين.

كل الأندية لن تكتفي بتربص واحد فقط حيث ستجري على الأقل ثلاث تربصات يكون فيها نصيب الأسد للعمل البدني على شكل تدريبات ومباريات ودية أمام فرق أخرى، وهوما يجعل العمل البدني في المقام الأول، ثم يتم التوجه نحوالعمل الفني والتكتيكي لزيادة الانسجام بين اللاعبين من جهة والرفع من مستوى الفريق الفني من جهة أخرى.

في انتظار فتح المجال الجوي

أجمع العديد من مسؤولي الفرق أنهم يطمحون لبرمجة تربصات خارج الوطن خلال الفترة المقبلة في حال تم فتح المجال الجوي حيث يراهن مسؤولي الأندية على هذا العامل من أجل نقل التحضيرات إلى خارج الوطن بعد نهاية المرحلة الأولى التي جرت داخله وارتكزت على الجانب البدني.

هناك العديد من العوامل الايجابية التي تشجع الأندية على التربص خارج الوطن، منها العامل النفسي، وهذا حتى لا يشعر اللاعبون بالملل من خلال التواجد في مكان واحد للتحضير فقط، كما أن هناك عامل آخر له علاقة بالجانب الفني حيث يسمح التربص خارج الوطن للأندية بمواجهة أندية أقوى من حيث المستوى، وهذا الاحتكاك له ايجابياته.

استعدادا للمحطات الدولية القادمة

رياضيو النُّخبة يحضّرون في ظروف جيدة

تواصل العناصر الوطنية في مختلف الاختصاصات تحضيرات في ظروف تنظيمية محكمة تتماشى مع إجراءات البروتوكول الصحي الذي أعدته لجنة طبية مختصة تابعة للمركز الوطني للطب الرياضي لحماية الرياضيين والمرافقين لهم من خطر الإصابة بفيروس كوفيد 19، يتعلق الأمر بالرياضات الجماعية والفردية سواء بالنسبة للذين حققوا التأهل للألعاب الأولمبية بطوكيو2021، من قبل أو الذين تنتظرهم دورات تأهيلية في المستقبل، تشهد العملية مرحلتها الثانية، بعد الأولى التي كانت بداية شهر أوت الماضي، تماشيا مع تطورات الوضعية الوبائية في الجزائرية.

نبيلة بوقرين

رصدت جريدة «الشعب» الأجواء التنظيمية والترتيبات المنتهجة من أجل إنجاح التحضيرات من كل الجوانب، والبداية بالمنتخب الوطني لكرة اليد الذي يتواجد حاليا في عنابة من أجل الاستعداد لبطولة العالم التي ستكون بمصر 2021 ، بعدما أجرت التشكيلة الكشف الطبي والأمر يتعلق بـ 20 لاعبا والطاقم الفني والطبي بمرافقة الاتحادية الجزائرية، للإشارة فإن المدرب ألان بورت ومساعده الطاهر لعبان التحقا بالمجموعة مؤخرا قادمان من فرنسا على متن رحلة خاصة والتربص سيدوم من 19 إلى 30 سبتمبر الجاري.

من جهة أخرى، دخل المنتخب الوطني للملاحة الشراعية في ثاني معسكر تحضيري لهم بعدما أجرت العناصر الوطنية ثاني فحص طبي وتعلق الأمر بـ 6 أسماء، من بينهم 3 فتيات، ومن المقرر أن يكون مكمل للعملية الأولى، مثلما أكده لجريدة «الشعب» المسؤول الأول جيلالي حسان قائلا: «دخلنا في ثاني تربص تحضيري بالنسبة للعناصر المعنية بالمشاركة في الألعاب الأولمبية القادمة بطوكيو2021، بالبرج البحري، وبالرغم من أننا نملك تأشيرتين فقط إلاّ أننا نراهن على تحضير 6 أسماء، من بينهم 3 فتيات وسيدوم من 16 إلى 30 سبتمبر، سيكون تكملة للعمل الذي كان في المعسكر الأول من أجل ضمان أفضل جاهزية بحول الله، بعد التوقف الطويل الذي أثر بشكل كبير على الحالة البدنية والمعنوية للرياضيين لهذا يجب أن تكون الظروف الملائمة لكي نتمكن من التدارك في أقرب الآجال».

من المقرر أن يعود الفريق الوطني للكاراتي دو إلى جو التحضيرات في ثاني معسكر، بعدما تجري العملية الثانية من الكشف الطبي المقررة في الأسبوع القادم، بحسب المدير الفني للإتحادية يوسف حسناوي الذي صرّح لجريدة «الشعب» قائلا: في هذا الصدد «أجرى الفريق الوطني أول تربص تحضيري بين 7 و19 سبتمبر بفندق السفالتاس، وأحيانا كنا نتنقل إلى ملحق المركب الأولمبي محمد بوضياف من أجل إجراء بعض التمارين البدنية بتعداد ضم 11 عنصرا عوض 15، مثلما كان مقرر من قبل، فيما سيكون ثاني معسكر بعد 15 يوما من الآن، أي مباشرة بعد إجراء عملية الكشف الطبي التي تعد مهمة لحماية الرياضيين، خاصة بعدما كانت حالة إيجابية في العملية الأولى، والأمر يتعلق بسامي براهيمي، ومن المقرر أن يكون التعداد مُكتمل».

بالنسبة لكرة السلة وبسبب عدم توفر مكان للإقامة، فإن الإتحادية برمجت تربصا لمدة 10 أيام للاعبي الفريق الوطني، ترتكز على الحركات البدنية بالملحق التابع للمركب الأولمبي محمد بوضياف، بحسب ما كشفه لجريدة «الشعب» الرئيس رابح بوعريفي في قوله: «حاليا سطرنا برنامجا تحضيريا يرتكز على الجانب البدني فقط كمرحلة أولى، تدوم 10 أيام، بملحق المركب الأولمبي محمد بوضياف، بعدما أجرت الفرق الوطنية الكشوفات الطبية المطالب بها، وقمنا بمراسلة من أجل الإقامة ونحن في إنتظار الرد على أن تكون التدريبات القادمة بقاعة حيدرة من أجل الإستعداد للدورة المؤهلة للبطولة الأفريقية بالنسبة للأكابر رجال، والبطولة العربية أواسط فتيات وذكور».

أما بالنسبة للسباحة لم يتوقف الثنائي عرجون وجاب الله عن العمل الذي شرع فيه بالمسبح شبه الأولمبي بالقبة، منذ 11 أوت الماضي، إلى يومنا هذا، والجديد يكمن في تكثيف البرنامج من خلال العمل بمعدل حصتين في اليوم أيام الأحد، الثلاثاء والخميس، كما كشف المدير الفني عبد الحميد تجاديت في تصريح خاص لجريدة «الشعب» عن وجود 8 عناصر سيدخلون في التربص، بعد إجراء الفحص الطبي أيام 27، 28، 29 سبتمبر، وقال في هذا الشأن «الأمور تجري في ظروف جيدة بالنسبة لكل من عرجون وجاب الله، خلال التحضيرات التي تتواصل بمسبح القبة، وفق لشروط البروتوكول الصحي المطالب بها، ومن المقرر أن يكون فوج ثاني سيدخل في التدريبات بعد إجراء الكشف الطبي والأمر يتعلق 8 أسماء: بلقاسمي خنساء، نسرين مجاهد، إيمان زيتوني، مريم خالدي، بن شابي، ليليا ميدوني، رياض بوحميدي، الطهاوي سارة، بعدما عاد كل من سيار وين بارة إلى فرنسا وسيشرف عليهم المدرب إلياس نفسي إلى جانب بوشندوقة ومعنصري».

الشعب ويكاند

تابعوا الجريدة الإلكترونية الإخبارية
الشعب أون لاين
www.echaab.dz

مواقيت الصلاة

الفجر	05:02
الشروق	06:37
الظهر	12:40
العصر	16:06
المغرب	18:43
العشاء	20:07

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	35°	الجزائر	29°	وهران	33°
عنابة	30°	الجزائر	27°	وهران	29°

24 | الخميس 24 سبتمبر 2020م الموافق لـ 06 صفر 1442 هـ | العدد 18362 | الثمن 10 دج france prix 1€

حصيلة وزارة الدفاع الوطني في أسبوع

القضاء على إرهابي وتوقيف عناصر دعم وتجار مخدرات

نفذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، في أسبوع، عمليات عديدة، أسفرت عن القضاء على إرهابي بجيجل وتوقيف 04 عناصر دعم و11 تاجر مخدرات عبر مناطق من الوطن إضافة إلى استرجاع كمية من الأسلحة وقنابل تقليدية الصنع.

ذكر بيان وزارة الدفاع الوطني أنه «في سياق العمليات المتواصلة الهادفة إلى مكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة بكل أشكالها، نفذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، من 16 إلى 22 سبتمبر 2020، عمليات عديدة أسفرت عن نتائج نوعية تعكس مدى الاحترافية العالية واليقظة المستمرة والاستعداد الدائم لقواتنا المسلحة في كامل التراب الوطني».

العملية نفذتها مفرزة للجيش، في إطار مكافحة الإرهاب الاحد الماضي بواد جنجن شرق بلدية تاكسانة، ولاية جيجل، ومكنت من القضاء على إرهابي خطير وإسترجاع مسدس رشاش من نوع كلاشنيكوف وكمية من الذخيرة. وحددت هوية المجرم ويتعلق الأمر بالمسمى سليمان يوسف المدعو «طيب أبو قتادة» الذي التحق بالجماعات الإرهابية سنة 2006، والذي كان بصدد تنفيذ عملية إنتحارية.

وكشفت مفارز للجيش في عمليات بحث وتمشيط بباتنة وسكيكدة وتبسة وعين الدفلى مسدسين آليين ومواد كيماوية ومعدات تدخل في إعداد القنابل تقليدية الصنع وثلاثة مخابئ وخمسة قنابل تقليدية الصنع، وتم توقيف أربعة عناصر دعم للجماعات الإرهابية بكل بومرداس وجيجل.

وضبطت مفارز مشتركة للجيش في عمليات منفصلة بالنعامة، ثلاثة قناطير و63،4 كيلوغراما كيف معالج، وأوقفت

مصالح الدرك الوطني وحرس الحدود ببشار ثلاثة تجار مخدرات بحوزتهم 64 كلغ كيف معالج.

وأوقفت مفارز للجيش ومصالح الدرك وحرس الحدود، في عمليات متفرقة بتلمسان وأم البواقي وباتنة وقسنطينة والجزائر وعنابة وورقلة 8 تجار مخدرات. وأوقفت مفارز مشتركة للجيش 20 شخصا وحجزت 13 سلاحا ناريا و754771 وحدة من الألعاب النارية بسطيف وعين صالح وورقلة والمسيلة، وأوقفت مفارز أخرى بتمنراست وعين قزام وبرج باجي مختار وتندوف وجانت، 109 شخص وحجزت شاحنة و4 مركبات رباعية الدفع و55 مولدا كهربائيا و30 مطرقة ضغط وأزيد من 200 لتر من المواد الكيماوية و75 كيسا من خليط خام الذهب والحجارة ومعدات مختلفة تستعمل في عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب، إضافة إلى 4.5 طن من المواد الغذائية الموجهة للتهريب.

وفي محاربة الهجرة غير الشرعية، أوقفت مفارز مشتركة للجيش 80 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة بكل من إيليزي وتلمسان وعين قزام وبشار.

.. وإرهابي يسلم نفسه للسلطات العسكرية بورقلة

سلم إرهابي نفسه، أمس، للسلطات العسكرية بورقلة بالناحية العسكرية الرابعة، حسب ما أفاد به بيان لوزارة الدفاع الوطني.

وجاء في البيان: «في إطار مكافحة الإرهاب وبفضل جهود قوات الجيش الوطني الشعبي، سلم إرهابي نفسه، يوم 23 سبتمبر 2020، للسلطات العسكرية بورقلة بالناحية العسكرية الرابعة. ويتعلق الأمر بالمسمى «بن ميلود بشير» المولود في 27 أفريل 1972 بورقلة، الذي التحق بالجماعات الإرهابية سنة 1997، حيث تم توقيفه وسجنه سنة 2003 إلى غاية 2006، وفي 2009 تم سجنه لمدة سنة بتهمة النصب والاحتيال. وفي سنة 2013 التحق بمنطقة الساحل أين نشط في تجارة السلاح إلى غاية تسليم نفسه نهار اليوم».

بتهم تتعلق بـ«استغلال النفوذ» و«تبييض الأموال»

إدانة الإخوة كونيناف بـ12 و20 سنة سجنا نافذا

أدانت محكمة سيدي أمحمد، أمس الأربعاء، الإخوة كونيناف بأحكام تتراوح بين 12 و20 سنة سجن نافذ مع مصادرة ممتلكاتهم في داخل البلاد وخارجها وغرامات مالية بقيمة 8 ملايين دج لكل واحد منهم.

ويتابع الإخوة رضا وعبد القادر كريم وطارق نوح كونيناف ومسير مجمع كو.جي.سي، قدور بن طاهر، بتهم تتعلق بـ«استغلال النفوذ» و«تبييض الأموال» و«الاستفادة من امتيازات غير مستحقة» و«تحويل عقارات وامتيازات» و«عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية عند انجاز مشاريع عمومية».

وبعد محاكمة جرت من 9 إلى 14 سبتمبر، أدانت المحكمة رضا بـ16 سنة حبسا نافذا وطارق نوح بـ 15 سنة سجن نافذ وعبد القادر كريم بـ12 سنة سجن نافذ.

وأدين مسير مجمع كو.جي.سي الذي يملكه الإخوة كونيناف، قدور بن طاهر، بـ 8 سنوات حبس نافذ. كما أدين المتهمون الأربعة بغرامة 8 ملايين دج لكل واحد منهم مع مصادرة ممتلكاتهم في داخل البلاد وخارجها، حسب الحكم الذي أصدره القاضي.

وقضت المحكمة بـ20 سنة سجن نافذ في حق شقيقتهم سعاد نور كونيناف (المتواجدة في حالة فرار في الخارج) مع مصادرة أملاكها في داخل البلاد وخارجها، وغرامة مالية بـ8 ملايين دج.

وأمرت المحكمة بإصدار مذكرة توقيف دولية ضد المتهمة. وحُكم على متورطين آخرين في القضية (من إطارات في وزارات الصناعة والفلاحة والموارد المائية والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، وقطاعات أخرى تحصل فيها مجمع كو.جي.سي على صفقات)، بعقوبات تتراوح بين 18 شهرا و3 سنوات سجن نافذ وغرامات تتراوح بين 200.000 دج إلى مليون دج. وقرر الدفاع استئناف الحكم.

بسبب تصوير حصة في الجزائر دون اعتماد

وزارة الاتصال ترفع دعوى ضد القناة الفرنسية «أم 6»

رفعت وزارة الاتصال، أمس، دعوى ضد القناة الفرنسية «أم 6»، بتهمة تصوير حصة «تحقيق حصري «دون اعتماد».

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن والوزارة، أن «وزارة الاتصال رفعت دعوى بسبب تصوير حصة في الجزائر دون الحصول على الاعتماد المنصوص في التشريع الساري ضد القناة الفرنسية «M6» التي بثت يوم الأحد الماضي وثائقي حول الجزائر».

وكانت القناة الفرنسية قد بثت مساء يوم الأحد الماضي وثائقيا في حصتها «تحقيق حصري» (Enquête exclusive) تحت عنوان «الجزائر بلد الثورات»، قدمت من خلاله نظرة مضللة عن الحراك.

وأوضحت الوزارة الاثنين الماضي أن هذه «السابقة تحملنا على اتخاذ قرار يمنع قناة M6 بالعمل في الجزائر بأي شكل كان»، مذكرة أن إدارة القناة الفرنسية «أم 6» كانت تقدمت بطلب اعتماد في السادس من شهر مارس 2020 لفريق عمل حصة «تحقيق حصري» بغرض تصوير وثائقي حول «تثمين الازدهار الاقتصادي والسياحي لمدينة وهران وتعدد الثقافات في بلادنا». وأبرزت الوزارة أن «هذا الطلب لم يحظى بقبول مصالح وزارتي الاتصال والشؤون الخارجية»، مشيرا إلى أنه في نهاية الأمر، «قام فريق العمل بإنتاج فيلم وثائقي آخر (...) يتضمن نظرة مضللة عن الحراك».

وتأسفت الوزارة لقيام «وسائل اعلام فرنسية بإنجاز ريبورتاجات ومنتوجات صحفية وبثها، هدفها الدنيء من ذلك هو محاولة تثبيط عزيمة الشعب الجزائري لاسيما فئة الشباب»، مع اقتراب أي موعد انتخابي «هام» بالنسبة للجزائر ومستقبلها.

وأضافت الوزارة أنه «ليس وليد الصدفة أن تتصرف وسائل الإعلام هذه بالتشاور وعلى مختلف المستويات والدعائم، علما أنها مستعدة لتنفيذ أجندة ترمي إلى تشويه صورة الجزائر وزعزعة الثقة الثابتة التي تربط الشعب الجزائري بمؤسساته».

بعد التلاعب بالصورة الذي تضّمنه ريبورتاج «M6» حول الجزائر

سلطة ضبط السمعي-البصري تعرب عن استهجانها

أعربت سلطة ضبط السمعي-البصري، أمس، في بيان لها، عن استهجانها لـ«التلاعب بالصورة» الذي تضمنه محتوى الريبورتاج الذي بثته القناة الفرنسية «M6» تحت عنوان «الجزائر بلد كل الثورات»، معتبرة ذلك «ممارسات غير مقبولة مهنيا» وتشكل «خرقا صارخا لأخلاقيات المهنة بإجماع دولي». وسجلت السلطة «استهجانها للتلاعب بالصورة» الذي تضمنه هذا الريبورتاج، مؤكدة على أنه «من باب واجبها استنكار استهداف ميثاق حماية الطفولة والمراهقين الذي يعتبر المعيار الأخلاقي الذي يحكم نشاط السمعي-البصري، وهو ما تم اختراقه من طرف هذه القناة باستخدامها لصور من الحراك الشعبي ومن مختلف مظاهر الحياة اليومية».

القبض على مشعوذ مسلح في بشار

ألقت مصالح الشرطة القضائية بأمن ولاية بشار القبض على سبعيني مشتبه به في ممارسة طقوس الشعوذة والسحر وبحوزته سلاح يدوي، حسب خلية الاتصال والعلاقات العامة بذات الجهاز الأمني. وألقي القبض على المتهم إثر شكوى تقدم بها أحد الأشخاص أمام أمن الولاية، تفيد بأنه كان ضحية تهديد بسلاح ناري من ذات الشخص الذي كان يمارس طقوس السحر والشعوذة بأحد أحياء مدينة بشار.

الدنيا حال

بعيدا عن الرؤية بعين واحدة..

■ مرزاق صيادي

لماذا يتعلق الجزائري بالمتغيّر وليس بالثابت، في الغالب، ويركز على الآني وليس على الإستقرار، ويستثمر في الكماليات وليس في الضروريات، ويجري خلف سيّارة جديدة، مثلا، لا خلف سكن يُلملمُ «شتاته»، العالق بين خيبات الماضي وما يريده مستقبلا، يتحدث عن «العالم» ولم يقرأ كتابا، ويُفتيك في علاج كورونا، وهو يغرز أصبع الجراثيم في منخر الصحة؟

قد لا نجد لهذا السؤال بتمفصلاته العديدة، التي تختصر «كينونة» جزائري بسيط، إجابات شافية كافية تامة، طالما أن الحياة الحديثة سحبت منه منعكسا شرطيا مهما، في قالب سؤال مرحلة ما في حياته، هو: «ماذا أريد بالضبط، وما هي أولوياتي؟».

هو سؤال قد يُطرح، أيضا، على الجماعة، وقد تطرحُه جمعية أو حزب أو مؤسسة اقتصادية، إن لم يكُن من واجب هذه الأطراف جميعا طرح السؤال من باب مراجعة ما تم، وما جرى تنفيذه، وتعديل الدفّة تحسبا لمستقبل يُحب استطلاع الآتي والتحضير له بجدية واستشراف، لا تحريك «مرميطة الماضي»، في كل حين، بطريقة توحي بتكلّس ما في الإدراك، وجمود في التعامل مع الحاضر والمستقبل.. وألعن من هذا النكوص والانغلاق على الذات والبكائيات المتجددة على أطلال الماضي، و«كان أبي..».

العلوم الإنسانية والاجتماعية وحتى التنمية البشرية تقول لك من الصعب جدا أن تنتقل من وضع إلى وضع، دون مجهود وتخطيط واكتناز واحتياط وتذليل للعقبات، وأصعب منه أن تحافظ على المكتسبات إن لم يكُن باستطاعتك إدارة ما تنوي تنفيذه، بالشكل الذي يُسوّق لفكرة وإنتاج أو استثمار أو حتى تضامن فريد من نوعه، في زمن كارتلات عالمية تتحكم في مدخلات ومخرجات الحياة العامة، تنزع منّا الخصوصية والفرادة، وتزرع فينا «الشكل واحد» و«الرؤية بعين واحدة»..

التخطيط للمستقبل، وإعادة النظر في الذي سبق، مع مراجعات خفيفة أو عميقة للحاضر والماضي، يفرض نفسه، على طريقة الياباني كفرد وجماعة.. أو يُطرح من باب التغيير، والعبور نحو التخطيط في العائلة والمجتمع والشأن العام بشكل توافقي، يذيب الآخر في الجماعة، ويُقدمُ الفرد عليها متى ملك أسباب الريادة.. وتلك رؤية بعينين تُفضي إلى «الصورة الكبيرة» كما يقول الأمريكان.

توقف مشروع 444 مسكن تساهمي

المستفيدون يستنجدون بوزير السكن ووالي العاصمة

جدّد المستفيدون من مشروع 444 مسكن تساهمي ببلدية السويدانية بالعاصمة، مناشدتهم وزير السكن والعمران والمدينة ووالي العاصمة بالتدخل وإجبار المرقية العقارية المكلفة بالمشروع تسليمهم مفاتيح سكناتهم بعد 17 سنة من الانتظار. ويقول مستفيدون أنهم دفعوا كافة المستحقات المالية في الوقت الذي لم تباشر المرقية الأشغال بعمارات عديدة.

سارة بوسنة

أحد المستفدين من المشروع ذكر في اتصال هاتفي مع "الشعب"، أن المرقية العقارية حورية بوحيرد، المكلفة بإنجاز المشروع تتعمد تجاهل مطلب تسليمهم الشقق، وإتمام ما تبقى من المشروع، ودعا وزير السكن للتدخل قصد رفع وتيرة أشغال السكنات المتبقية والتي سلمت لهم عقودها سنة 2014 بعد تسديد جميع الأقساط المالية.

وأوضح المتحدث أن الاشغال توقفت بالمشروع منذ سنة تقريبا، متسائلا عن أسباب توقيف الأشغال، مشيرا إلى وجود بنايات بلغت أشغالها 95 بالمائة، وأخرى لم تنطلق منذ 2007، سنة انطلاق المشروع، مؤكدا أن أغلبية المستفيدين دفعوا جميع الأعباء المالية وتسلموا عقود الملكية من الموثق والمشهر في المحافظة العقارية بزرالدة سنة 2014، وإلى يومنا لم تشيد سكناتهم.

وقال المتحدث إن المرقية العقارية تتعمد التماطل في إتمام ما تبقى من المشروع، مؤكدا أن أشغال إنجاز هذه السكنات كانت تسير بوتيرة بطيئة ولم تنجز منها إلا 08 عمارات، ثم توقفت الأشغال فجأة، منذ حوالي سنة، وهذا ما خلق حالة تذمر وسط المستفيدين الذين عبروا على لسان ممثلهم، عن استيائهم من وعود كاذبة، قطعتها لهم المرقية التي وعدتهم بتسليم سكناتهم قريبا.

الرقابة القضائية لمدير مطاحن الحروش وإطارين بالمؤسسة

أمر قاضي التحقيق لدى محكمة الحروش بسكيكدة، في ساعة متأخرة من ليلة الثلاثاء إلى الأربعاء، بوضع مدير مطاحن الحروش التابعة لمجمع سميد والمدير التجاري ورئيس مصلحة التسويق بذات المؤسسة تحت الرقابة القضائية بعد متابعتهم في قضية فساد، حسب مصدر قضائي.

وأوضح المصدر أن 23 شخصا مثلوا الثلاثاء أمام وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق بإقليم محكمة الاختصاص من بينهم مدير مطاحن الحروش التابعة لمجمع سميد رفقة المدير التجاري ورئيس مصلحة التسويق ومسؤول الأمن بالمؤسسة وموظف بأحد البنوك وتجارا للجملة للاستماع إلى أقوالهم بخصوص قضية فساد تتعلق بـ«بيع وشراء مادة السميد بطريقة مخالفة للقانون». واستفاد الـ 20 الآخرون من الإفراج بعد الاستماع إلى أقوالهم لساعات طويلة في قضية الحال.